جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة نهاية الدراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة : العلـــوم التجـاريـــة

تخصص: مالية دولية

دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات
دراسة حالة الجزائر 2015/2000

من إعداد الطالبتين :

- **سومية نعماني**
- **غنية عبرون**

إشراف الاستاذ :

- **أ.د.موسى بوشنب**

أجيزت أمام اللجنة المكونة من السادة الاساتذة :

الاســـتاذ	الصـفة
أ.د موساوي سليم	رئيسا
أ.د موسى بوشنب	مشرفا
أ.برنجي أيمن	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015_2016

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم:

(رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين). الآية 19. النمل.

لا يسعنا في نهاية هذا البحث إلاّ أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور **بوشنب موسى** لتفضله بالإشراف على هذا البحث،ولما قدّمه لنا من ملاحظات قيّمة وعلى سعة صبره.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة هذا البحث وإبداء الملاحظات القيمة من أجل إثرائها وإخراجها بالصورة العلمية المناسبة.

كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر أيضا إلى جميع أساتذتنا لما قدموه لنا من علم ومعرفه وإلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة سواء من قريب أو بعيد.

الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:

من قال في شأنهما الله عز وجل:

﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾

- والدي الكريمين أطال الله في عمرهما -

اللذان سهرا من أجلي الليالي وبذلا كل ما في وسعهما لإرضائي وبلوغ مبتغاي.

إخوتي الأعزاء حفظهم الله.

كل أفراد عائلتي، و أخص بالذكر جدتي زهية حفظها الله ورعاها.

كل طلبة قسم العلوم التجارية، تخصص مالية دولية.

ســـومية

الإهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال الله عز وجل فيهما " **وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا** " الإسراء الآية 23.

أبي و أمي أطال الله في عمرهما.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى كل الأقارب و الأحباب.

إلى جميع أصدقائي الذين تربطني بهم علاقة طيبة خاصة أصدقاء الدرب الدراسي.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة و ابتسامة صادقة.

إلى كل من نسيهم قلمي إليهم جميعا .

غنيـة

فهرس المحتوى

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الإهداء	
قائمة الأشكال والجداول	
مقدمة عامة	ب
الفصل الأول: الخلفية النظرية للسياسات الاقتصادية	
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول:ماهية السياسة الاقتصادية	3
المطلب الأول:مفهوم السياسة الاقتصادية	3
المطلب الثاني:مبادئ السياسة الاقتصادية	4
المطلب الثالث:أنواع السياسة الاقتصادية	5
المطلب الرابع: أهداف السياسة الاقتصادية	6
المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية والسياسة المالية	7
المطلب الأول:مفهوم السياسة النقدية وأنواعها	7
المطلب الثاني:أهداف السياسة النقدية وأدواتها	9
المطلب الثالث: مفهوم السياسة المالية وأنواعها	13
المطلب الرابع: أهداف السياسة المالية وأدواتها	15
المبحث الثالث: ماهية السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف	26
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأنواعها	26
المطلب الثاني: أهداف السياسة التجارية وأدواتها	28
المطلب الثالث: مفهوم سعر الصرف وأشكاله	32
المطلب الرابع: سوق الصرف والمتدخلون فيه	34
المطلب الخامس: أدوات وأهداف سعر الصرف	35
خاتمة الفصل	38
الفصل الثاني: فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات	
مقدمة الفصل	40

فهرس المحتوى

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات	41
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته	41
المطلب الثاني: وظائف و مكونات ميزان المدفوعات	43
المطلب الثالث: أسباب، صور ونتائج الاختلال في ميزان المدفوعات	51
المبحث الثاني: فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات	57
المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات	57
المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات	61
المطلب الثالث: فعالية السياسة التجارية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات	64
المبحث الثالث: التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية ودوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات	66
المطلب الأول: مفهوم تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية	66
المطلب الثاني: أهمية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية	67
المطلب الثالث: دور تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات	70
خاتمة الفصل	72
الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر 2015/2000	
مقدمة الفصل	74
المبحث الأول: السياسات الاقتصادية الكلية وتأثيرها على التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر 2015/2000	75
المطلب الأول: تأثير السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر 2015/2000	75
المطلب الثاني: تأثير السياسة المالية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر 2015/2000	80
المطلب الثالث: تأثير سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر 2015/2000	82

المبحث الثاني: دور تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر 2015/2000	87
المطلب الأول: واقع تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر 2015/2000	87
المطلب الثاني: دور تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر 2015/2000	92
خاتمة الفصل	96
خاتمة عامة	98
قائمة المراجع	103

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01/01	المربع السحري لكالدور	07
01/02	تقسيمات النفقات العامة	18
02/01	آليات تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات	57

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
02/01	عناصر ميزان المدفوعات	49
03/01	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(2000–2015)	76
03/02	تطور رصيد ميزان المدفوعات وعلاقته بتطور سعر الصرف خلال الفترة(2000–2015)	83

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، الذي يعد الهدف الاسمى الذي تصبو إليه جميع السياسات الاقتصادية الكلية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتعد الجزائر واحدة من الدول التي أولت أهمية كبيرة لتنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية خاصة خلال الألفية الثالثة، التي عرفت عدة إصلاحات اقتصادية كصدور الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03. لكن رغم ذلك، فإن طبيعة وخصوصيات الاقتصاد الجزائري الذي يبقى دائما رهينة تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، جعل بعض السياسات الاقتصادية الكلية بعيدة عن الدور الذي تقوم حيث اتضح لنا أن التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية كان نسبيا في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إذ يبقى هذا الأخير رهينة تقلبات سعر برميل البترول في السوق الدولي. وهو ما يجعل التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر في حاجة إلى إصلاحات أخرى.

الكلمات المفتاحية: السياسة الإقتصادية ، السياسة النقدية، السياسة المالية، سياسة سعر الصرف، السياسة التجارية، ميزان المدفوعات.

مقدمة عامة

تشهد بلدان العالم اليوم ارتباطا لم تشهده من قبل، ذلك لأن الواقع الاقتصادي والاجتماعي يفرض مبادلات خارجية لكل دولة من دول العالم، وتكون شبكة من العلاقات الخارجية الدولية.

والواقع أننا لو تفحصنا مصدر هذه العلاقات الاقتصادية الدولية لوجدنها تتألف من شقين، الأول الناتج عن حركات رؤوس الأموال وهو يدعى بالهجرة الدولية، والشق الثاني ناتج عن حركات رؤوس الأموال والسلع والخدمات، والشيء الذي زاد من كثافة هذه العلاقات هو عدم تكافؤ بلدان العالم من حيث وفرة الإمكانيات الإنتاجية والاقتصادية والبنية البشرية.

ومن المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا، و التزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين، ومن هنا عليها إعداد بيانا كافيا و شاملا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق و ما عليها من التزامات و هذا البيان هو ما يسمى ميزان المدفوعات، هذا الأخير الذي يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، و كذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

إذ تسعى مختلف النظم الاقتصادية المعاصرة إلى المحافظة على استقراره و تحقيق التوازن فيه و إشاعة التنمية الاقتصادية في مختلف الدول، لذلك يلجأ صناع السياسات الاقتصادية إلى تصميم الخطط ورسم السياسات في أفرع النظم الاقتصادية المختلفة، ومن بين هذه السياسات نجد السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف.

فقد احتلت السياستان النقدية والمالية موقع الصدارة في هيكل السياسة الاقتصادية العامة للدولة، بوصفهما أداتين فعالتين لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال أدواتهما المختلفة. إلى جانب هاتين السياستين، تعتبر سياسة سعر صرف والسياسة التجارية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية لكونهما تشكلان آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الداخلية والخارجية، وتختلف درجة تأثير هاتين السياستين على النشاط الاقتصادي حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في كل دولة، وكذا حسب طبيعة نظام الصرف القائم ومدى استقرار سوق الصرف.

لذا يعد تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من أهم المواضيع التي كانت ولا تزال تشغل بال الكثير من المفكرين والاقتصاديين في مختلف أنحاء العالم، لذلك تسعى كل دولة إلى محاولة تحقيقه والحفاظ عليه، وهذا

لما يخلفه من انعكاسات إيجابية على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي، وكذا على المستوى المعيشي للأفراد.

من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والحفاظ عليه تعتمد مختلف الدول على سياسات اقتصادية مختلفة تندرج كلها تحت ما يسمى بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة، وبما أن هذه السياسات يتم تبنيها من قبل سلطات مختلفة، وباعتبار أن لكل سلطة أهدافها وأدواتها فإن التنفيذ الفعال للسياسات الاقتصادية الكلية يتطلب تحقيق درجة عالية من التنسيق بين صانعي هذه السياسات، ذلك لأن غياب هذا الأخير سيؤدي لا محالة إلى عدم الاستقرار أو التوازن.

لكن هذا لا يعني بالضرورة التطابق بين المؤسسات التي تديرها، بحيث مارس التشدد في أن واحد، أو التساهل في آن واحد، وإنما قد يتطلب الأمر سياسات متعاكسة ولكنها متكاملة وبذلك فإن أشكاله تصبح متنوعة، فقد تكون على شكل اتفاقيات بين السلطات الاقتصادية المسؤولة عن إدارة السياسات الاقتصادية، حيث تعمل هذه السلطات معا وبشكل مشترك بصياغة وتنفيذ قراراتها، كما يمكن أن يكون التنسيق في شكل أنظمة وتعليمات غايتها هو تحقيق أعلى درجة منه بين السياسات الاقتصادية الكلية. على هذا الأساس فلا يمكن للسياسة الاقتصادية في أية دولة من النهوض والارتقاء وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إلا إذا كان هناك تنسيق وانسجام تام بين مختلف أدواتها، ذلك لأن أي خلل أو تعارض بين أدوات السياسة الاقتصادية سوف يحدث تأثيرات مهمة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار أو التوازن في ميزان المدفوعات.

تعد الجزائر واحدة من الدول التي أولت أهمية كبيرة لتنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية، إذ أصبح الحديث عن تنسيق هذه السياسات ممكنا منذ صدور قانون النقد والقرض10/90، وترسخ ذلك كأداة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات مع مطلع الألفية الثالثة بصدور الأمر11/03 المتعلق بالنقد والقرض، والقانون04/10 المعدل والمتمم للأمر11/03. وقد ترتب عن هذه الإصلاحات بروز العديد من مؤشرات التنسيق كتلك المتعلقة بمنح استقلالية أكبر لبنك الجزائر، التوقف عن الاقتراض الحكومي المباشر من بنك الجزائر. إيجاد لجان التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وغيرها فضلا عن تبني السلطات النقدية لنظام التعويم المدار كأحد أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري، والذي أصبح بموجبه سعر صرف الدينار مستقرا وقريبا عن مستواه التوازني الطويل الأجل، بالإضافة إلى إقدام السلطات الاقتصادية إلى إزالة كل العراقيل والحواجز التي كانت عائقا في وجه التجارة الخارجية إبان فترة الاقتصاد المخطط، وهي كلها أساليب تدل على رغبة السلطات الجزائرية في تنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية لمعالجة عدم الاستقرار أو التوازن في ميزان

المدفوعات الذي تبقى أسبابه في الجزائر تختلف عن بقية الدول نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يبقى دائما عرضة للتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ولذلك فإن دراسة موضوع السياسات الاقتصادية الكلية يعتبر واحدا من المواضيع الهامة وأكثرها مثارة للنقاش حول دورها في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ومن هنا نحاول أن نصوغ إشكالية البحث على النحو التالي: **إلى أي مدى ساهمت السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة2015/2000؟**

***الأسئلة الفرعية**

من أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع ومحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث، يمكننا تقسيم هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم السياسة الاقتصادية؟ وفيما تتمثل الأدوات التي تستخدمها لتحقيق أهدافها المنشودة؟
- ما المقصود بالتوازن في ميزان المدفوعات؟ وماهو الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية الكلية، وكيف يتم التنسيق بينها لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؟
- ما هو واقع تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر، والدور الذي لعبه في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؟ وإلى أي مدى ساهمت السياسات الاقتصادية الكلية خلال الألفية الثالثة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر؟

***الفرضيات**

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث، وكذا مجموع الأسئلة الفرعية ارتأينا وضع الفرضيات التالية التي تعتبر كإجابات أولية لانطلاق هذا البحث:

- تعد السياسة الاقتصادية الإستراتيجية التي تقررها الحكومة لتحقيق أهدافها المتمثلة في المربع السحري لكالدور مستخدمة في ذلك أدواتها كالسياسة النقدية، المالية والتجارية وسياسة سعر الصرف.
- التوازن في ميزان المدفوعات هو التوازن بين حساب رؤوس الأموال والميزان التجاري.
- ساهمت السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الألفية الثالثة بشكل فعال في التأثير على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ورغم الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة إلا أن التنسيق بينها يبقى نسبيا في تحقيقه.

***أهمية دراسة الموضوع**

تكمن أهمية دراستنا في دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات باعتبار هذا الأخير مرآة عاكسة للاقتصاد الوطني، كما أنه من خلاله نتعرف على قدرات أو احتياجات الاقتصاد الوطني والتنبؤ بأسعار صرف العملة المحلية، حيث يوجه السلطات إلى إتخاذ السياسات الازمة في إدارة الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى الأهمية التي تكتسيها السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف) في الواقع العملي، وفي الأدوار التي أصبحت تقوم بها في التأثير على ميزان المدفوعات بصفة خاصة وتحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة. وتزداد أهمية هذا الموضوع أكثر بالنظر لأهمية العلاقة المتداخلة بين السياسات الاقتصادية الكلية، خاصة وأننا نعلم أنه لا يمكن للسياسة الاقتصادية من النهوض والارتقاء من دون التنسيق والتوفيق بين أدواتها، ذلك لأن التنسيق بين هذه الأدوات سيسمح لكل واحدة منها من أداء دورها بفعالية كبيرة، وبالتالي تفادي التضارب وعدم الانسجام الذي قد يحدث آثارا غير مرغوب فيها. ومما يكسب هذا الموضوع أهمية أيضا، هو ربط التفاعلات بين السياسات الاقتصادية الكلية، والتأثيرات المتبادلة لكل منها على الأخرى بالمتغيرات الاقتصادية التي يستهدفها صناع السياسة الاقتصادية، التي من بينها توازن ميزان المدفوعات، والتي تحاول من خلالها السلطات الاقتصادية بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى التحكم فيها من أجل إدراك الاستقرار الاقتصادي.

*** أهداف البحث**

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوردها فيما يلي:

- إبراز دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- محاولة التعرف على كيفية التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية وإبراز مدى مساهمته في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- تحليل أثر إتجاه السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الألفية الثالثة على ميزان المدفوعات؛
- معرفة أهم التطورات التي لحقت بميزان المدفوعات الجزائري خلال الألفية الثالثة؛
- التعرف على حقيقة تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر وإبراز مدى مساهمته في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خلال الألفية الثالثة.

***أسباب اختيار الموضوع**

هناك مجموعة من الأسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نوردها فيما يلي:

- محاولة تعميق المعارف المكتسبة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية؛
- مدى توفر الإمكانات اللازمة لتناول المشكلة المطروحة وفهمها واقتراح الحلول لها؛
- الميل إلى البحث عن مواضيع الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية؛
- الرغبة في معرفة وضعية ميزان المدفوعات والاقتصاد الجزائري ككل خلال الألفية الثالثة؛
- العلاقة المباشرة لهذا الموضوع بتخصصنا مالية دولية؛
- الأهمية التي يكتسيها تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاديات الدول، وذلك لما له من دور فعال في التأثير على ميزان المدفوعات وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر الهدف المنشود لجميع الدول.

***الدراسات السابقة**

تم دراسة هذا الموضوع محاولة منا لتوسيع المعارف الكتسبة قبلا و كذا كاضافة منا للدراسات السابقة في هذا المجال ، و كمثال على ذلك :

الدراسة الأولى:

- دبيش احمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، شعبة علوم اقتصادية، بومرداس، 2014.

الدراسة الثانية:

- بوجمعة رشيد، إنعكاسات الكوكبة الإقتصادية على ميزان المدفوعات، حالة الجزائرخلال الفترة 2000/1991، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، تخصص مالية، جامعة امحمد بوقرة- بومرداس- 2002.

*** صعوبات الدراسة**

- عدم توفر المعلومات الكافية للتوسع في البحث؛
- ضيق الوقت؛
- اعتبار موضوعنا موضوع شامل صعب علينا اتيانه من كل الجوانب؛

– قلة المراجع المتعلقة بموضوع بحثنا في مكتبة الكلية.

***المنهج المستخدم**

لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها هذا البحث، وفي إطار الإجابة على الإشكالية العامة والوصول إلى اختبار صحة الفرضيات من عدمها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد مناسبا لعرض الأراء والأفكار التي قدمها الاقتصاديون في مجال السياسات الاقتصادية الكلية. فقد تم الاعتماد على هذا المنهج لوصف الملامح الأساسية للسياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف، وعرض العلاقة النظرية وطبيعة التفاعل فيما بينها في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. إضافة إلى تحليل بعض المعطيات المتعلقة بتطور هذه السياسات في الاقتصاد الجزائري خلال الألفية الثالثة للوصول إلى النتائج المسطرة.

*** تقسيمات البحث**

من أجل تناولنا لهذا الموضوع والإحاطة بكل جوانبه والإجابة عن الإشكالية الرئيسية ومختلف الأسئلة الفرعية، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تحليلي، تتصدرهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة تتضمن ملخصا شاملا للبحث وأهم النتائج المتوصل إليها وكذا التوصيات.

جاء الفصل الأول تحت عنوان: الخلفية النظرية للسياسات الاقتصادية، أوردنا من خلاله ماهية كل من السياسة الاقتصادية، السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف.

أما بخصوص الفصل الثاني الذي خصصناه لفعالية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فقد تطرقنا فيه إلى ماهية ميزان المدفوعات، فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية ودوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

أما بالنسبة للفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان: السياسات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر 2015/2000، فقد تطرقنا من خلاله إلى معرفة تأثير السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر2015/2000، وكذا التنسيق السياسات الاقتصادية الكلية ودوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر2015/2000.

مقدمة الفصل:

لا شك في أن السياسة الاقتصادية تعمل على تنظيم الحياة الاقتصادية باتخاذ إجراءات و تدابير، وذلك باستعمال مجموعة من السياسات تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في المربع السحري لكالدور.

و من بين هذه السياسات نجد السياسة النقدية التي تستعملها السلطات النقدية من أجل التأثير في حجم الائتمان و المعروض النقدي. كذلك نجد السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة لتحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة من أجل تمويل النفقات الحكومية على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية، كما نجد إلى جانب هاتين السياستين السياسة التجارية التي تستخدمها الدولة في مجال التجارة الخارجية و سياسة سعر الصرف.

وعليه للإلمام الجيد بهذا الفصل سوف نتطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية والسياسة المالية.

المبحث الثالث: ماهية السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف.

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة تدبير الشيء والتصرف فيه بما يصلحه، و يقصد بها منذ أن استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، و منها أنها طريقة الحكم، كما عرفت أيضا بأنها مبادئ و قواعد إدارة المجتمع كالسياسة الاقتصادية التي ارتبط وجودها بالأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة للتأثير في الواقع الاقتصادي و تحقيق أهدافها الملخصة في المربع السحري لكالدور.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية.

لم يكن للسياسة الاقتصادية مفهوم موحد نظرا لاختلاف المدارس الاقتصادية حيث تعددت تعريفاتها واقتصرت في مجملها على المهمة التي تؤديها هذه السياسة، و سنعرض مختلف التعريفات فيما يلي:

التعريف الأول: يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف.[1]

التعريف الثاني: هي عبارة عن مجموعة الأدوات و الأهداف الاقتصادية و العلاقات المتبادلة بينهما، و الدولة هي المسؤولة عن إعداد و تنفيذ هذه السياسة.[2]

التعريف الثالث: هي مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى[3].

التعريف الرابع: عرفها الاقتصادي الهولندي Jaun- Tinbergen بأنها السعي المستمر لتحقيق النظام الأمثل وادارته. ويعرفها أيضا باجتماع عدد من الأدوات لتحقيق عدد من الأهداف.

التعريف الخامس: السياسة الاقتصادية هي مجموع التصرفات الفعلية المتبعة في المجال الاقتصادي، ويجب أن تكون هذه التصرفات من الكثرة حتى تعطي مضمونا لمفهوم السياسة الاقتصادية.[4]

إذا يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في الاجراءات والخطوات المتخذة من طرف الدولة والتي ترمي باستخدام جملة من الوسائل إلى تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الاقتصادية.

---

[1] أحمد زكي يدوي، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، دار الكتاب المصري، مصر،1985، ص83.

[2] رضا العدل، **التحليل الاقتصادي و الجزئي**، مكتبة عين الشمس، مصر، 1996، ص325.

[3] نعمت الله نجيب و آخرون، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، لبنان،1990، ص441.

[4] عبد المجيد قدي، **مدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2006، ص 29.

للسياسة الاقتصادية مجموعة من المبادئ نورد أهمها فيما يلي:[1]

1: التساوي العددي بين الأهداف والأدوات: يجب أن يكون عدد أدوات السياسة الاقتصادية مساويا لعدد الأهداف المراد تحقيقها، فمثلا، إذا كانت السياسة الاقتصادية لدولة ما تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف فيجب توفر ثلاث أدوات لتجسيدها إذ لا يجب تحديد الأهداف أكبر من الأدوات المتوفرة. فإذا كانت الأهداف المسطرة تفوق الامكانات المادية والبشرية المتاحة فإن ذلك يحول دون تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي يحول دون تنفيذ السياسة الاقتصادية، أما إذا كانت الأهداف المنشودة أقل من الامكانات المادية والبشرية المتاحة فإن ذلك يؤدي إلى قصور عمل السياسة الاقتصادية، وبالتالي بقاء جزء من الموارد الاقتصادية معطلة مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

2: التناسق بين الأهداف: وهذا يعني ضرورة عدم تخصيص أداة معينة لتحقيق هدف معين، ولكن يجب التنسيق بين عدد من الأدوات لتحقيق نفس العدد من الأهداف.

3: الترتيب الهرمي للأهداف: ويقصد به التفرقة بين الأهداف الرئيسية والأهداف الفرعية، بحيث يجب أن تعمل الأهداف الفرعية على تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الرئيسية.

4: معالجة التناقض بين الأهداف: حتى لا تكون أهداف السياسة الاقتصادية متناقضة يتطلب على الدولة إما الزيادة في الأدوات أو اللجوء للاختيار والتفاضل بين الأهداف بوضع الأولويات وبنسب متفاوتة.

5: اختيار الوسائل: حيث ترتبط الوسيلة المختارة بالهدف المراد تحقيقه، وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والسياسة الجبائية وسياسة الصرف.

6: الواقعية والشمولية: يقصد بالواقعية أنه عند بناء أية سياسة اقتصادية لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع. أما الشمولية فإنها تستوجب عند تصميم الدولة لسياستها الاقتصادية يشترط أن تشمل جميع القطاعات الاقتصادية وجميع المتغيرات الاقتصادية، ذلك لأن الاقتصاد الوطني وحدة مترابطة ومتكاملة لا يمكن تخطيط جزء منه وإهمال الأجزاء الأخرى.[2]

---

1 سلامي تومي، **ميزانية الدولة كوسيلة لتجسيد السياسة الاقتصادية و الاجتماعية– دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2002، ص ص08،09.

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، **مرجع سبق ذكره** ،ص17.

7: المرونة: يقصد بمبدأ المرونة قابلية السياسة الاقتصادية المخططة للتعديل سواء كان ذلك بسبب ظهور خلل في تصميم السياسة الاقتصادية أم بسبب ظهور بعض المتغيرات لم تؤخذ بعين الاعتبار عند تصميم السياسة الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث : أنواع السياسة الاقتصادية.

تنقسم السياسة الاقتصادية حسب الأجل إلى نوعين، فهناك سياسة اقتصادية ظرفية وسياسة اقتصادية هيكلية، وهي:[2]

1: السياسة الاقتصادية الظرفية.

تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في المدى القصير، معتمدة في ذلك على سياستي الاستقرار وسياسة الانعاش.

أ: سياسة الاستقرار: وهي السياسة التي تهدف إلى إزالة فائض في الطلب، باللجوء إلى وسائل الكبح لمعالجة معدلات التضخم المرتفعة عن طريق سياسات نقدية ومالية انكماشية.

ب: سياسة الإنعاش: وهي السياسة التي تهدف إلى إعادة إطلاق الألة الاقتصادية لإنعاش النشاط الاقتصادي، وتصحيح النقص في الطلب الاجمالي عن طريق استخدام وسائل التحفيز كالسياسة النقدية والمالية التوسعية، التي من شأنها رفع مستوى التشغيل وزيادة حجم الإنتاج.

2: السياسة الاقتصادية الهيكلية.

تهدف هذه السياسة إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي وإزالة القيود التي تواجهها السياسات الظرفية، فهي تمس كل القطاعات الاقتصادية ويكون تدخل الدولة في هذه الحالة من خلال تأطير آليات السوق، الخوصصة، سيادة قانون المنافسة وتحرير علاقات العمل وجعلها أكثر مرونة. ويمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق تدخلا بعديا من خلال دعم البحث والتنمية، دعم التكوين ودعم التجديد والابتكار. وعلى العموم، فإن هذه السياسات تمثل المحاور الكبرى لأية سياسة اقتصادية هيكلية في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج اصلاح اقتصادية مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية وفق هذه البرامج انقسمت إلى سياسات

---

[1] عبد الحميد طالب، **الضرورات الرئيسية لإصلاح السياسات الاقتصادية و تفعيل دورها في عملية التنمية في سوريا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2005، ص17.

[2] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2005، ص205.

الاستقرار على الأجل القصير وسياسات التصحيح الهيكلي على الأجل المتوسط والطويل. وما يلاحظ على هذه السياسات أنها تعارض سياسات الانعاش التي تقوم على التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الانفاق العمومي.

المطلب الرابع: أهداف السياسة الاقتصادية.

للسياسة الاقتصادية أربعة أهداف، يمكن تلخيصها ضمن المربع السحري لكالدور وهي:[1]

1: تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل: بمعنى آخر تحقيق التشغيل الكامل أو الاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، حيث يتصدر هذا الهدف مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة الاقتصادية على تحقيقها، وقد نصت على ذلك دساتير بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، وتزداد أهمية هذا الهدف كون أن عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية أو تعطل بعض الموارد عن العمل يترتب عليه خسارة لهذا الاقتصاد، ويجب الإشارة هنا إلى أن هناك معدلا طبيعيا للبطالة يمكن أن يتوافق مع حالة العمالة الكاملة وهو يتراوح ما بين 03% إلى 05%.

2: تحقيق استقرار الأسعار: أي المحافظة على معدل تضخم منخفض، ذلك أن معدل تضخم مرتفع يعني تشغيلا أكثر وتخفيضا للبطالة، أما معدل تضخم منخفض فيكون على حساب معدل بطالة أعلى، وهذا ما يعني وجود مفاضلة أمام صانعي السياسة الاقتصادية بين تحقيق معدل تضخم منخفض وبطالة مرتفعة وبين معدل تضخم مرتفع وبطالة منخفضة. كما أن للتضخم أثارا قد تكون ايجابية لبعض فئات المجتمع وسلبية لبعض الفئات الأخرى من المجتمع نفسه، هذا ما يؤكد صعوبة تحديد معدل التضخم المرغوب فيه، مما يتطلب على السياسة الاقتصادية التدخل للحفاظ عليه حتى لا ينقلب بشكل مفاجئ وحاد من شأنه تهديد حالة الاستقرار الاقتصادي.

3: تحقيق مستوى مرض لمعدل النمو الاقتصادي: من بين أهداف السياسة الاقتصادية تحقيق معدل نمو اقتصادي سريع في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولهذا الهدف علاقة وطيدة بهدف تحقيق العمالة الكاملة، مما يتطلب على السياسة الاقتصادية العمل نحو التشجيع والمحافظة على مستوى عال من التوظيف والدخل.

[1] عبد القادر متولي، **اقتصاديات النقود و البنوك**، دار الفكر ناشرون و موزعون،الأردن، 2010، ص ص195-196.

4: تحقيق التوازن الخارجي: أي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة، ويكون ذلك من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الواردات باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف والتي تعتبر كلها أدوات لفروع السياسة الاقتصادية.

الشكل(01/01): المربع السحري لكالدور

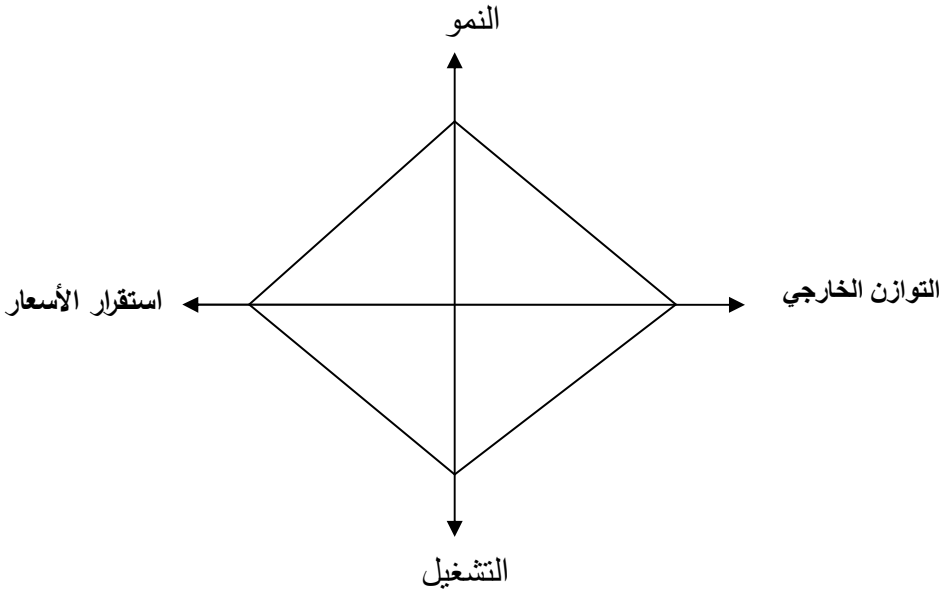

المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2006 ، ص 34.

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية والسياسة المالية

من أهم السياسات التي تتبعها السلطات النقدية في ضبط العرض النقدي و مراقبة حجم الائتمان السياسة النقدية التي احتلت صدارة السياسة الاقتصادية الكلية بتشكيلها لمجال خصب يعتمد عليه في إعداد الأهداف الكبرى لهذه السياسة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية و أنواعها

نظرا لأهمية السياسة النقدية اختلف مفهومها بشكل واسع و متنوع لهذا سنتطرق في هذا المطلب لمفهوم السياسة النقدية و أنواعها.

الفرع الأول:مفهوم السياسة النقدية

للسياسة النقدية مفاهيم عديدة من بينها:[1]

التعريف الأول: هي مجموع القرارات المتخذة من طرف السلطات النقدية لتغير عرض النقود ومعدل الفائدة بما يؤثر على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني.

التعريف الثاني: يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة بواسطة السلطة النقدية، قصد التحكم في عرض النقد، بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا، والاستقرار الاقتصادي عموما.

التعريف الثالث: "هي الوسائل التي في حوزة السلطات العامة لمراقبة خلق النقود واستعمالها من طرف الوحدات الاقتصادية حسب الصالح العام المحدد في هدف السياسة الاقتصادية الكلية، بهدف مكافحة التضخم دون إحداث أضرار بالإنتاج الوطني والعمالة.[2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة النقدية هي مجموع القواعد والإجراءات والأدوات النقدية والمصرفية التي تعتمدها السلطات النقدية في الدولة للتأثير على المعروض النقدي وحجم الائتمان المتيسر في الاقتصاد بهدف بلوغ أهدافها الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني : أنواع السياسة النقدية

تنقسم السياسة النقدية التي تتبعها السلطات النقدية إلى نوعين هما:[3]

1: سياسة نقدية توسعية

السياسة النقدية التوسعية هي السياسة التي تتبعها السلطات النقدية إذا مر اقتصادها بظاهرة الانكماش، حيث يحدث تباطؤ في الطلب على السلع والخدمات وتتفاوت عن العرض فيحدث ما يسمى بالانكماش أي العرض أكثر من الطلب، مما يدفع بالسلطات النقدية إلى التدخل بزيادة حجم السيولة المتداولة في السوق لإعادة التوازن بين العرض والطلب، وتضييق الفجوة الانكماشية من خلال إتباع إحدى أدوات السياسة النقدية كتخفيض سعر إعادة الخصم، تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي ودخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المتداولة في السوق المالي.

2: سياسة نقدية انكماشية

[1] Alexis Jacquemin et autre, **Fondements de l`économie analyse macroéconomique et analyse économique internationale**, éditons payes bleues internationales, Paris, France, 2001, p86.

[2] فريدة بخزاز يعدل، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص143.

[3] زاهر عبد الرحيم عاطف، **إدارة العمليات النقدية و المالية بين النظرية و التطبيق**، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص63.

تتبع السلطات النقدية هذه السياسة لمّا يمر اقتصادها بظاهرة التضخم، حيث يكون الطلب أكثر من العرض، ويكون الهدف من هذه السياسة تخفيض حجم السيولة المتداولة داخل الاقتصاد من خلال إتباع إحدى أدوات السياسة النقدية كرفع سعر إعادة الخصم، رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي ودخول البنك المركزي بائعا للأوراق المتداولة في السوق المالي.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية وأدواتها

الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية

تسطر الحكومات المعاصرة عدة أهداف تسعى من خلالها إلى تحقيق الإستراتيجية المتوخاة من التطبيق الجيد لسياسة نقدية محكمة، و تتمثل هذه الأهداف في الأهداف الأولية، الوسيطية و النهائية.

1. الأهداف الأولية للسياسة النقدية: تعتبر الأهداف الأولية كبداية لإستراتيجية السياسة النقدية، حيث من خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية، و هي عبارة عن صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطية. و تتضمن الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات هما مجمعات الاحتياطات النقدية و ظروف سوق النقد.[1]

2. الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية: هي المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية التي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية كالمستوى المناسب للإنتاج و الدخل.[2]

و تتمثل فوائد الأهداف الوسيطية في أنها متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية التأثير عليها، كما أنها تعتبر بمثابة إعلان لإستراتيجية السياسة النقدية. و يشترط في الأهداف الوسيطية أن تعكس بشكل جيد الأهداف النهائية المتوخاة و أن تكون قابلة للضبط من طرف البنك المركزي، كما يجب أن تكون واضحة و سهلة الاستيعاب من طرف الجمهور، و تتمثل الأهداف الوسيطية في المجمعات النقدية و معدلات الفائدة.[3]

3. الأهداف النهائية للسياسة النقدية:باعتبار السياسة النقدية فرع من فروع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فهي تسعى لتحقيق نفس الأهداف التي تصبو إليها هذه الأخيرة والمتمثلة في تحقيق العمالة

[1] صالح مفتاح، **النقود و السياسة النقدية**، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر،2005،ص124.

[2] Jean-pierre patat, **Monnaie, institution financiers et politique monétaire**,4emeEdition,Economica, France,1987,p299

[3] وسام ملاك، **النقود و السياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000، ص194.

الكاملة، تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق مستوى مرض لمعدل النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الخارجي.[1]

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية

للوصول إلى الأهداف السابقة الذكر وتطبيق السياسة النقدية بفعالية يجب استعمال عدة أدوات لذلك، هذه الأخيرة التي تنقسم إلى أدوات كمية و أخرى نوعية.

أولا: الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية

ينصب عمل الأدوات الكمية أو وسائل الرقابة الكمية إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك وبغض النظر عن أوجه استعمالاته، ويستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع، باستخدام مجموعة من هذه الوسائل الكمية وهي سياسة معدل إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني وستناول كل أداة على حده فيما يلي :

1: سياسة معدل إعادة الخصم: يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.[2]

تعتبر هذه الأداة من أقدم أدوات السياسة النقدية، حيث لجأت إليها البنوك في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلى حين ظهور سياسة السوق المفتوحة في الثلاثينيات من القرن الماضي، عندما فقدت سياسة معدل إعادة الخصم أهميتها.[3]

2: سياسة السوق المفتوحة: يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية،[4] عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية و التجارية بصفة عامة و السندات الحكومية بصورة خاصة، لذا تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية لا سيما في الدول المتقدمة، و أول من استخدمها هو بنك انجلترا سنة 1931، ثم عقبتها فرنسا 1938.[5]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية تحليل كلي و جزئي**، مكتبة زهراء الشرق،القاهرة،مصر،1997، ص288.

[2] عبد المنعم السيد علي، **اقتصاديات النقود و المصارف**، الأكاديمية للنشر، المفرق، الأردن،1990، ص397.

[3] جمال خريس وآخرون، **النقود و البنوك**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن،2002 ، ص 113.

[4] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسة النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص125.

[5] كمال الغالي، **مبادئ الاقتصاد المالي**، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة دمشق، سوريا،1968، ص364.

تتميز سياسة السوق المفتوحة عن سياسة معدل إعادة الخصم من ناحية مجال التطبيق وطبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزي. ففي سياسة معدل إعادة الخصم يحاول البنك المركزي التأثير في سيولة البنوك التجارية ومن ثم في سيولة السوق النقدية، لتقييد أو توسيع الائتمان حسب الأهداف الاقتصادية المرغوبة، أما في سياسة السوق المفتوحة فنجده عكس ذلك، فهو يحاول أن يؤثر في سيولة السوق النقدية وفي هيكل هذا السوق بهدف التأثير في سيولة وقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.[1]

3: سياسة الاحتياطي الإجباري: يمثل الاحتياطي القانوني أو الإلزامي تلك النسبة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية و التي يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كوديعة بدون فوائد، و تحدد هذه النسبة وفقا للظروف الاقتصادية السائدة في البلد.[2]

وتأتي أهمية التحكم في هذه السياسة كونها تعطي البنوك التجارية القدرة على الإقراض، وتوفير السيولة النقدية للتداول في الاقتصاد في حالة خفض نسبتها من قبل البنك المركزي. والعكس صحيح إذا عمد البنك المركزي إلى رفع نسبتها، حيث ينجم عن ذلك عدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من الائتمان.

ثانيا: الأدوات الكيفيةّ (المباشرة) للسياسة النقدية

يقصد بالأدوات الكيفية للسياسة النقدية تلك الأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي، بهدف التأثير على نوعية الائتمان و توجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة.[3] و تستعمل هذه الأدوات بشكل كبير في الدول النامية، لأنه يتعذر عليها استعمال الأدوات الكمية بسبب ضعف نمو أسواقها المالية و أجهزتها المصرفية، و تكون هذه الأدوات مما يلي:

1: التسهيلات الائتمانية: يمكن للبنك المركزي أن يحدد السقف الائتماني لقطاعات اقتصادية معينة، وإعفاءه لقطاع اقتصادي آخر قصد تشجيع ذلك القطاع وتحفيزه على النمو والتوسع،[4] وتتمتع البنوك المركزية بكامل الصلاحيات في تغيير هذه التسهيلات بما تتماشى والظروف الاقتصادية السائدة.

---

[1] أنس البكري ووليد الصافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 186

[2] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي**، دار الحامد للنشر، الأردن،2006، ص291.

[3] أكرم حداد،مشهور هذلول، **النقود و المصارف**، دار وائل للنشر، الأردن،2005، ص190.

[4] عبد الله الطاهر وموفق على الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر, الأردن، 2006، ص 333.

2: سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة وسيلة في يد البنك المركزي للتأثير في حجم القروض النقدية لقطاع أو لصناعات معينة، حيث يحدد البنك المركزي سعر فائدة منخفض على القروض المقدمة للقطاع أو الصناعة المرغوب في تشجيعها، في حين يحدد أسعار فائدة مرتفعة على القروض المقدمة للصناعات والقطاعات غير المرغوب فيها.

3:الرقابة المباشرة على الائتمان: تتمثل هذه الأداة في قيام البنك المركزي بوضع قواعد لتنظيم القروض والسلف على أساس الأهداف التي يستخدم فيها الائتمان، كما يقوم بتحديد السقوف الائتمانية بهدف تحديد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، وكذلك فرض الرقابة على البنوك التجارية من خلال التفتيش الدوري على أعمالها، بالإضافة إلى الرقابة على أرصدة العملات الأجنبية في البنوك.[1]

4: سياسة تأطير الائتمان: ظهرت هذه السياسة لأول مرة في نهاية القرن الثامن عشر، وتوسع نطاق استعمالها خلال الفترة 1970 و1980. فعندما تكون معدلات التضخم مرتفعة، تلجأ السلطات النقدية إلى وضع سياسة تأطيرية إجبارية يتم من خلالها تحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة من طرف البنوك،[2] أو تحديد معدل نمو القروض خلال فترة معينة، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة

5: تنظيم القروض الاستهلاكية: تعتبر هذه الأداة من أهم الأدوات المباشرة لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، حيث تقوم السلطات النقدية بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك في عملية شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، كما يمكنها تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، بالإضافة إلى فرضها حدودا قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة، وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط.[3]

6:الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: هي وسيلة لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة. وباعتبار أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فإن ذلك يدفعهم إلى الاقتراض المصرفي لضمان

---

[1] جمال خريس وآخرون، **النقود و البنوك** ، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص116-117.

[2] Jacques- Henri David et Philippe Jaffré, **la monnaie et la politique monétaire**,3eme édition,économica, France p,p 117, 118.

[3] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسة النقدية**، **مرجع سبق ذكره**، ص129.

الأموال اللازمة للإيداع، وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، وبالتالي يؤدي الى رفع تكلفة الواردات.[1]

ثالثا: الأدوات الحديثة " المساعدة " للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات السابقة الذكر، أدوات أخرى وخاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية أو في حالة رغبته في زيادة فعاليتها و التي تهدف هي الأخرى إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي و هي:

1: الإقناع الأدبي: يستخدم البنك المركزي هذه الوسيلة لإقناع البنوك التجارية لإتباع السياسات التي يقوم بوضعها لتحقيق أهداف معينة، وذلك عن طريق الاجتماعات والمؤتمرات التي يعقدها مع هذه البنوك وكذلك توجيه النصائح والمعونة في حل مشاكل هذه البنوك،[2] ويتوقف نجاح هذه الوسيلة على مدى سيادة روح التعاون بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

2: الودائع الخاصة[3]: هي وسيلة يتم من خلالها إجبار البنوك التجارية باقتطاع نسبة من أرصدتها على شكل ودائع مجمدة لدى البنك المركزي تستحق عليها فائدة معينة، وتهدف هذه الوسيلة إلى التقليل من عمليات الائتمان التي تقوم بها البنوك التجارية من خلال تقليل أرصدتها.

المطلب الثالث: مفهوم السياسة المالية وأنواعها

تعتبر السياسة المالية من أهم عناصر السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لما تقوم به من تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتدبير كيفية استخدامها لتمويل النفقات الحكومية على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

هناك عدة تعاريف للسياسة المالية نذكر منها:

التعريف الأول: السياسة المالية هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة نفقاتها وايراداتها العامة لإنتاج الأثار المرغوب فيها، وتفادي الأثار غير المرغوب فيها على الدخل والانتاج والتوظيف.[1]

[1] عبد المجيد قدي، **مدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية ، مرجع سبق ذكره**، ص82.

[2] سمير سحنون، **الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الإسكندرية، مصر، 2003، ص187.

[3] عقيل جاسم عبد الله، ، **النقود والمصارف**، الجامعة المفتوحة، الإسكندرية, مصر، 1994، ص214.

التعريف الثاني: السياسة المالية هي استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة المتمثلة في الضرائب والقروض العامة، ونفقات الدولة التي تجمعها معا ميزانية الدولة من أجل مواجهة مسؤوليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي.[2]

التعريف الثالث: السياسة المالية هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن السياسة المالية هي استخدام الحكومة لنفقاتها وايراداتها العامة أو الاثنتين معا من أجل التأثير على حجم النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وإرساء الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية

يمكن التمييز بين نوعين من السياسات المالية وهما: السياسة المالية التوسعية والسياسة المالية الانكماشية.

1: السياسة المالية التوسعية: يتم الاعتماد على هذه السياسة عندما يكون مستوى الطلب الكلي منخفضا عن مستوى العرض الكلي، حيث تعمل السياسة المالية في هذه الحالة على زيادة الطلب الكلي عن طريق زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب، مما يؤدي الى زيادة دخول الافراد فيزداد بذلك الطلب الكلي، وبالتالي يزداد الانتاج ومنه تنخفض معدلات البطالة وتتجه عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام.

2: السياسة المالية الانكماشية: يتم الاعتماد على هذه السياسة عندما يكون مستوى الطلب الكلي مرتفعا عن مستوى العرض الكلي، ولامتصاص فائض الطلب الكلي تقوم الدولة بتخفيض حجم الانفاق العام ورفع مستويات الضرائب على النحو الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وكبح ارتفاع المستوى العام للأسعار.

المطلب الرابع: أهداف السياسة المالية وأدواتها

---

[1] محمد حلمي الطوابي، **أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008،ص08 .

[2] عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات العربية**، دار النهضة العربية،الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 1993، ص17.

[3] وجدي حسين، **المالية الحكومية و الاقتصاد العام**، الإسكندرية، مصر، 1988، ص431.

الفرع الأول: أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية لتحقيق أهدافها بحسب طبيعة النظام الاقتصادي المعمول به في الدولة و درجة تقدمه، و تتمثل أهداف السياسة المالية فيما يلي:[1]

- النمو الاقتصادي: و يعرف بالزيادات المستمرة في القدرات الإنتاجية للوطن بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان؛
- الاستخدام الكامل: و نعني به قدرة الاقتصاد على تشغيل جميع الطاقات و الموارد المتاحة و خاصة توفير مناصب العمل لأفراد المجتمع؛
- استقرار الأسعار: بحيث أن زيادتها تؤدي إلى انتشار الظاهرة التضخمية و التي ينجم عنها تدهور مستوى المعيشة للأفراد، أما حالة الانخفاض في الأسعار فتؤدي إلى حالة الانكماش لذا تعد حالة الاستقرار التام للأسعار أي الحالة المثلى؛
- توزيع المداخيل: و معناه توزيع الناتج الوطني بشكل منصف (العدالة الاجتماعية) بحسب مساهمة كل فرد في عملية الإنتاج؛
- التوازن في ميزان المدفوعات: نقصد به التوازن بين رؤوس الأموال و الميزان التجاري.

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية

للسياسة المالية ثلاثة أدوات متمثلة في النفقات العامة، الايرادات العامة والموازنة العامة تعتمد عليها في تحقيق أهدافها المنشودة.

1: **النفقات العامة**

تمثل النفقات العامة القاعدة التي تقوم عليها الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، وقد تطور مفهوم النفقات العامة تبعا لتطور الفكر الاقتصادي وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة، وكذا توسع مهامها ووظائفها في إشباع الحاجات العامة.

أ: تعريف النفقات العامة

[1] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، بدون دار نشر، الإسكندرية، مصر، 1990، ص 18.

النفقة العامة هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين و زيادة رفاهيتهم العامة و يستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة.[1]

وتعرف أيضا على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام لغرض تحقيق المنفعة العامة. [2]

من خلال هذين التعريفين يمكن استخراج ثلاثة أركان للنفقات العامة وهي:

- مبلغ نقدي؛
- يقوم بإنفاقه شخص عام؛
- الهدف منه تحقيق النفع العام.

ب: تقسيمات النفقات العامة

تنقسم النفقات العامة إلى أنواع عديدة تختلف باختلاف معيار التقسيم وطبيعة النفقة والغرض الذي تؤديه، وبشكل عام، فإن أي نوع من أنواع النفقات العامة يمكن إدراجه إما ضمن التقسيمات العلمية وإما ضمن التقسيمات الوضعية.

- **التقسيمات العلمية للنفقات العامة:**

نقصد بالتقسيمات العلمية تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية، وتظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد[3]، وسوف نعرض فيما يلي أهم التقسيمات التي تستند إلى معايير واضحة ودقيقة، وهي كالتالي:

- **تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها:** تنقسم النفقات العامة حسب دوريتها إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية. فالنفقات العادية هي التي تتكرر سنويا في موازنة الدولة بصورة دورية منتظمة و تشمل رواتب الموظفين. أما النفقات غير العادية فهي التي لا تتكرر سنويا في الموازنة العامة للدولة بل تتصف بعدم دوريتها، وبعدم انتظامها، وتشمل النفقات الاستثنائية أو الطارئة كالنفقات على الحروب ونفقات مواجهة الكوارث الطبيعية... الخ.[4]

---

[1] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة و السياسات المالية**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر،لبنان،2000،ص41

[2] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة –النفقات العامة–الإيرادات العامة و الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص27.

[3] خالد شحادة الخطيب،أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار النشر للأوائل،عمان، الأردن، 2003، ص112.

[4] نوازد عبد الرحمان تاهيتي، منجد عبد اللطيف الحشاني، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، الأردن،2006،ص36

- **تقسيم النفقات العامة حسب أثرها في الانتاج الوطني:** يقوم هذا التقسيم على تقسيم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية. ويقصد بالنفقات الحقيقية النفقات التي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الانتاج الوطني، فهي تتم مقابل تقديم خدمة مثل الخدمات الصحية. بينما النفقات التحويلية هي لنفقات التي لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الانتاج الوطني ولا يوجد لها مقابل كالإعانات، ويقوم الأفراد بالاستهلاك المباشر لها.[1]
- **تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها:** يُظهر هذا التقسيم النفقات العامة حسب الوظائف والنشاطات المختلفة التي تقوم بها الدولة. ويمكن أن نميز فيها: [2]
  - **نفقات عامة اقتصادية:** مثل الإعانات بغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية.
  - **نفقات عامة اجتماعية:** مثل التأمينات الاجتماعية و تعويضات البطالة.
  - **نفقات مالية:** مثل أقساط فوائد الدين العام.
- **تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:** تقسم النفقات العامة حسب هذا التقسيم إلى نفقات مركزية وأخرى محلية. فالنفقات المركزية هي تلك النفقات الموجهة لصالح كل المجتمع، ويتولى أمر إنفاقها السلطة المركزية، لذا فهي تظهر في الموازنة العامة للدولة كنفقات الأمن والدفاع والتعليم والصحة. أما النفقات المحلية فهي التي تكون موجهة لصالح سكان إقليم معين أو محافظة معينة داخل الدولة، ويتولى أمر إنفاقها السلطة المحلية مثل تقديم الخدمات البلدية ومد شبكات الماء والكهرباء والغاز.[3]

– التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:

هي تقسيمات على أساسها تظهر النفقات العامة في الميزانية العامة بالدولة، وتختلف هذه التقسيمات من دولة إلى أخرى، وتخضع هذه التقسيمات لخصوصية البلد ولخزينته المالية وليس بالضرورة أن تخضع للاعتبارات المالية بل تتأثر باعتبارات خاصة بالبلد المعني، لذا تسمى تقسيمات وضعية.

[1] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر،2000، ص41.

[2] عاطف صدقي و محمد الرزاز، **المالية العامة**، بدون دار نشر، القاهرة، مصر، 1995، ص57.

[3] أعاد حمود القيسي، **المالية العامة و التشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 44.

الشكل(01/02):تقسيمات النفقات العامة

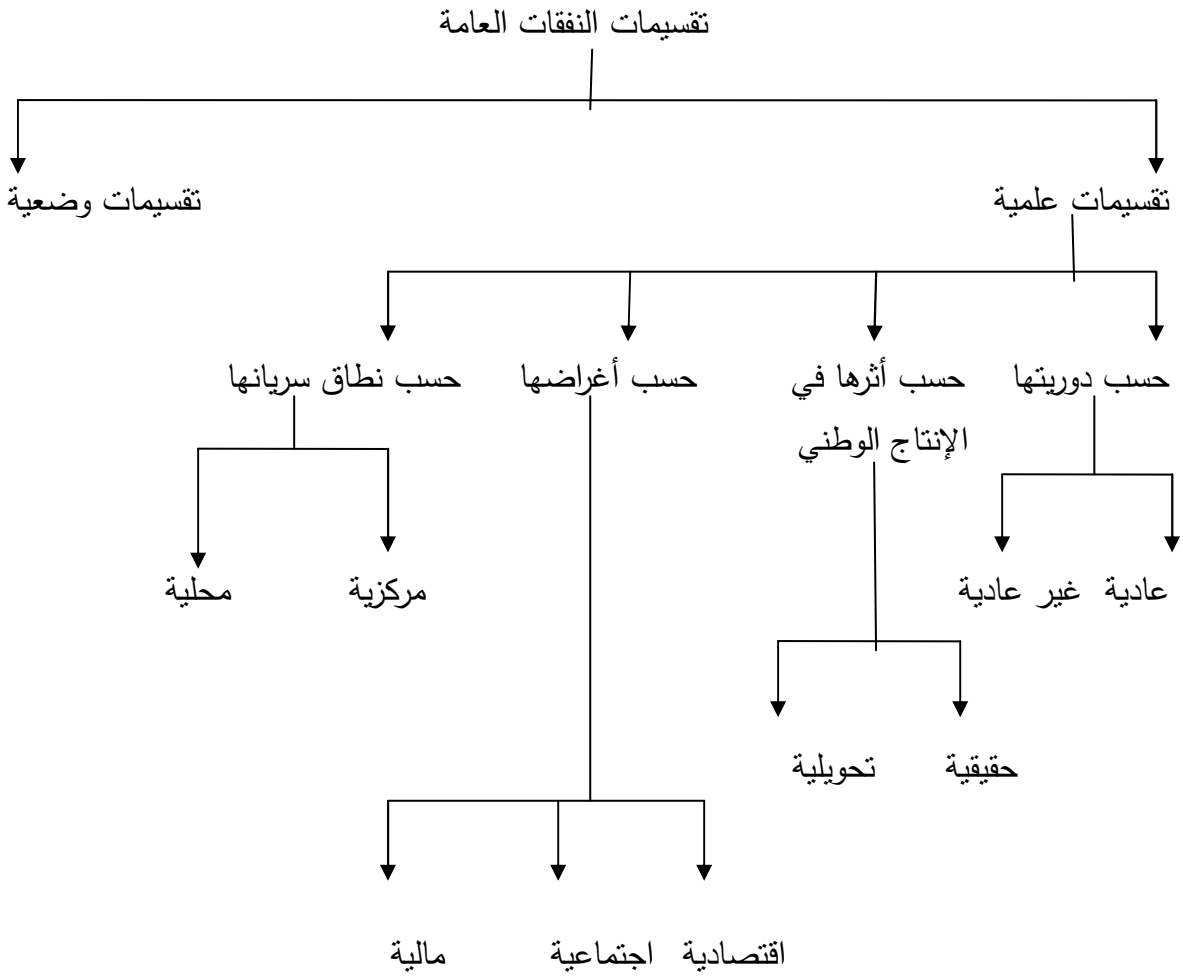

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مصادر سابقة.

ج: ظاهرة زيادة النفقات العامة

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة زيادة النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني، إذ تعتبر ظاهرة زيادة النفقات من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالية أو اشتراكية) و مهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي (دول متقدمة، و دول نامية).

و قد لوحظ أن ظاهرة زيادة النفقات العامة قد ترجع لأسباب ظاهرية و أخرى حقيقية[1]، و فيما يلي إشارة لأهم تلك الأسباب:

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص134 .

- **الزيادة الحقيقية للنفقات العامة:** هي مجموعة من العوامل الاجتماعية و السياسية و الإدارية و العسكرية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة الحاجات العامة و من هذه الأسباب ما يلي:[1]

- **الأسباب الاقتصادية:** ناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني مما يتطلب نفقات مالية متزايدة مما يعني زيادة في حجم النفقات العامة.
- **الأسباب الاجتماعية:** و هي مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي و عدالة توزيع الدخل.
- **الأسباب السياسية:** و هي مرتبطة بالدور السياسي للدولة و التغيرات السياسية كتعدد الأحزاب، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج و المشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة النفقات العامة.
- **الأسباب الإدارية:** إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة إلى التطوير و التحديث و التدريب، مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، و كلما اتسعت أعمال الدولة زادت نفقاتها.
- **الأسباب العسكرية:** تزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى زيادة النفقات العامة.

- **الزيادة الظاهرية للنفقات العامة:** تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات المستهلكة لإشباع حاجاته العامة.[2]

و تعود الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية إلى ما يلي:

- **تدهور قيمة النقود:** يقصد بتدهور قيمة النقود انخفاض قوتها الشرائية، ويترتب على هذا التدهور زيادة في النفقات العامة، فالدولة تدفع عدد من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، فالزيادة هنا في رقم النفقات العامة هي زيادة ظاهرية، لأنه لا يترتب عليها زيادة حقيقية في النفع المتحقق من هذه النفقات.
- **اختلاف طرق المحاسبة المالية:** قد ترجع زيادة النفقات العامة إلى اختلاف طرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن اتبع مبدأ عمومية الموازنة (الموازنة

[1] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، الأردن،2011، ص84.

[2] نوازد عبد الرحمان تاهيتي، منجد عبد اللطيف الحشاني، **اقتصاديات المالية العامة**، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

الإجمالية)، أين أصبحت تقيد في الموازنة العامة للدولة جملة الإيرادات والنفقات دون إجراء المقاصة بينهما، ومن الواضح أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة ولكن في الواقع زيادة ظاهرية[1].

- **اتساع إقليم الدولة و النمو السكاني:** تعتبر المشكلة السكانية من أعظم المشاكل التي تعاني منها دول العالم، والزيادة السكانية تعني الزيادة في النفقات العامة، فمثلا زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية، تأهيل، صحة،... الخ، كذلك ارتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد المسنين يؤدي إلى تخصيص مبالغ إضافية بزيادة المعاش التقاعدي ولرعايتهم صحيا واجتماعيا.[2]

2: الإيرادات العامة

في ظل تزايد واتساع حجم النفقات العامة و تشعب مداخلها كان لابد على الدولة أن تتدبر الأمر في الحصول على الأموال من اجل تغطية هذه النفقات بوصفها صاحبة السلطة والسيادة، إنها الإيرادات العامة.

أ: تعريف الإيرادات العامة

يقصد بها مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية النفقات العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي.[3]

حيث يمكن التمييز بين مختلف الإيرادات العامة من حيث عنصر الإجبار في الحصول عليها، و مهما يكن من أمر فإن الإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون إما اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية.

ب: تقسيمات الإيرادات العامة

نظرا لتنوع الإيرادات العامة واختلاف أهميتها من بلد لآخر، فإنه يمكن جمع أنواعها المتماثلة في أقسام متشابهة، ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي:[4]

- **تقسيم الإيرادات العامة حسب دوريتها:** تنقسم الايرادات العامة حسب دوريتها إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية، فالإيرادات العادية تتكرر وتدرج تقديراتها في الموازنة العامة سنويا وتوجه لتمويل النفقات العادية، وتشمل إيرادات الدولة من مشاريعها الزراعية والتجارية والصناعية، والضرائب

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1990، ص133.

[2] نوازد عبد الرحمان تاهيتي، منجد عبد اللطيف الحشاني، **اقتصاديات المالية العامة** ، **مرجع سبق ذكره**، ص63.

[3] ابراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، **مبادئ المالية العامة**، دار الصفاء للطباعة،عمان،الأردن، 1996، ص123.

[4] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 1990، ص ص 315- 317.

والرسوم بأنواعها. أما الإيرادات غير العادية فهي لا تتكرر سنويا ولا تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة، وتستخدم في تمويل النفقات غير العادية كنفقات الحروب والزلازل، وتشمل ايرادات القروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

- **تقسيم الإيرادات العامة حسب مصدرها:** تنقسم الايرادات العامة وفق هذا التقسيم إلى إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة، ومعيار التفرقة بينهما هو مصدر الايرادات العامة. فالإيرادات الأصلية تحصل عليها الدولة من دخل أملاكها أو دخل الدومين، وتضم إيرادات أملاك الدولة الزراعية والتجارية والصناعية والمالية. بينما الايرادات المشتقة تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع قسم من أموال الأفراد، وتشمل باقي الايرادات غير دخل الدولة من أملاكها، كالدخل من الضرائب والرسوم والغرامات الجزائية.

- **تقسيم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة في الحصول عليها:** وفقا لهذا التقسيم، فإن الايرادات العامة تقسم إلى إيرادات سيادية وأخرى اقتصادية. فالأولى تشمل ما تحصل عليه الدولة جبرا وبالإكراه، وتشمل الضرائب والرسوم بمختلف أنواعها والغرامات الجزائية والقروض الجبرية. أما الثانية فهي التي تحصل عليها الدولة بدون إكراه أو إجبار لكونها شخصا معنويا يمتلك الثروة ويقوم بالخدمات، وتشمل الإيجار وثمن بيع العقارات الحكومية وأرباح المشروعات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة كالمصانع الحكومية.

ج: أنواع الإيرادات العامة

تختلف الإيرادات العامة من دولة إلى أخرى حسب ما تتمتع به من ثروات طبيعية وحسب ما حققته من تنمية وإقامة للمشروعات والاستثمارات، ومن أهم تلك الأنواع ما يلي:[1]

- **دخل أملاك الدولة (الدومين):** يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها، عقارية أو منقولة ، وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أم خاصة، وتنقسم ممتلكات الدولة (الدومين) إلى قسمين الدومين العام والذي يتكون من كل ما تمتلكه الدولة و يخضع للقانون العام، و يختص أيضا بتلبية الحاجات العامة مثل الطرق، المطارات، الموانئ و الحدائق العامة...إلخ، و الدومين الخاص الذي يتكون من كل ما تملكه الدولة ملكية خاصة وهو يخضع لأحكام القانون الخاص، حيث يمكن للدولة بيعه أو إيجاره.

[1] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 1994، ص95.

- **الرسوم:** يعرف الرسم على أنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة مثل رسوم توثيق العقود، منح جوازات السفر... إلخ.
- **الضرائب:** تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، لهذا تحتل مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة، فهي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أوإحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابلها.
- **الغرامات الجزائية:** هي عقوبات مالية تفرضها الدولة على المخالفين للقوانين والأنظمة المطبقة في البلاد، وتهدف إلى ردع الأفراد عن ارتكاب المخالفات أكثر كما تهدف إلى تحقيق إيراد مالي، فحصيلتها قليلة في هيكل الإيرادات العامة للدولة، ومن أمثلة ذلك غرامات مخالفة السيارات لنظام المرور، وغرامات مخالفة نظام الجمارك وغيرها.
- **الإعانات والهبات:** الإعانات هي تلك الأموال التي تحصل عليها الدولة لمساعداتها في تمويل نفقاتها. وتنقسم إلى نوعين هما: الإعانات الخارجية والتي تمثل الأموال التي تتلقاها بعض الدول خاصة النامية من دول أو مؤسسات أجنبية، وإعانات داخلية وتشمل الأموال التي تتحصل عليها المؤسسات العامة والسلطات المحلية (البلديات) في إقليم الدولة من الحكومة المركزية. أما الهبات فهي مبالغ نقدية أو ممتلكات تدفع أو تقدم للدولة اختيارا من قبل الأفراد والشركات على شكل تبرعات لمواجهة حالات الحروب والكوارث التي تقع فيها البلاد.
- **الإصدار النقدي:** يقصد بالإصدار النقدي كمية النقود الجديدة التي تصدرها السلطات النقدية من أجل تمويل احتياجاتها التمويلية، وهو أسلوب يتسبب في زيادة كمية النقود المعروضة التي تؤدي إلى انتشار الموجات التضخمية وانخفاض القوة الشرائية للنقود. وقلما تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب لتمويل جزء من نفقاتها العامة، إلا إذا عجزت في تغطية نفقاتها العامة بواسطة الضرائب أو الرسوم أو مصادر الإيرادات الأخرى.[1]

[1] زين العابدين ناصر، **علم المالية العامة و التشريع المالي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1971، ص135.

– **القروض العامة:** القروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة، الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية، المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض. و تنقسم القروض إلى عدة أنواع منها:[1]

– من حيث مصدرها: قروض داخلية و خارجية؛

– من حيث فترة السداد: قروض قصيرة الأجل، متوسطة و طويلة الأجل؛

– من حيث الاكتتاب: قروض اختيارية و إجبارية.

3: الموازنة العامة

إن تطور دور الدول في المجتمعات الحديثة، خاصة منه الدور الاقتصادي أدى إلى الأهمية البالغة التي تعطى للموازنة العامة باعتبارها أداة هامة و مؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ومن هذا المنطلق سنحاول التطرق إلى تعريف الموازنة العامة، قواعد إعدادها و مراحل تحضيرها.

أ: تعريف الموازنة العامة

هناك عدة تعاريف للموازنة العامة نذكر منها:

التعريف الأول: الموازنة العامة هي تقديرات مفصلة لنفقات الدولة التي تلتزم القيام بها و لمواردها اللازمة لتمويل هذه النفقات، حيث تعرض على السلطة التشريعية مناقشة ما تراه مناسبا منه في صيغة قانونية يسمح بموجبها للسلطة التنفيذية القيام بمهامها الجبائية و الإنفاق خلال فترة زمنية محدودة.[2]

التعريف الثاني: الموازنة العامة هي " هي توقع وإجازة لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة قادمة عادة ما تكون سنة".[3]

من خلال التعريفين السابقين تتضح لنا أهم خصائص الموازنة العامة وهي:

– الموازنة العامة للدولة هي تقدير لإيرادات الدولة ونفقاتها، تقوم به السلطة التنفيذية أي الادارية؛

– الموازنة العامة للدولة تُعتمد من طرف السلطة التشريعية، حيث لا يمكن تنفيذها إلا بعد اعتمادها؛

[1] محمد أعفر و أحمد فريد، **اقتصاد المالية الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،1999، ص265 .

[2] صبرينة كركودي، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة**، دار الخلدونية، الجزائر،2002، ص75.

[3] أعاد حمود القيسي، **المالية العامة و التشريع الضريبي** ، **مرجع سبق ذكره**، ص 89.

- الأرقام المدرجة في الموازنة العامة هي أرقام تقديرية وليست فعلية؛
- الموازنة العامة للدولة هي وثيقة مالية لإيرادات الدولة ونفقاتها تكون لمدة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة؛
- الموازنة العامة للدولة تعكس أهداف الدولة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

ب: قواعد إعداد الموازنة العامة للدولة

تسعى الدولة إلى الاعتماد على خمس قواعد أساسية من أجل إعداد الموازنة العامة وهي:[1]

- **قاعدة السنوية:** المقصود بها أن يسرى العمل بميزانية الدولة لمدة سنة واحدة، و تختلف بداية السنة المالية و نهايتها باختلاف الدول.
- **قاعدة الشمولية:** يقصد بالشمولية أن تدرج في الموازنة العامة جميع الإيرادات العامة وجميع النفقات العامة مهما قل شأنها ودون إجراء أي مقاصة بين إيرادات ونفقات مصلحة ما بحجة إيجاد صافي للإيرادات أو صافي للنفقات.
- **قاعدة الوحدة:** يقصد بها إدراج كافة عناصر الايرادات العامة وعناصر النفقات العامة في وثيقة واحدة، لأن ذلك يسهل في معرفة المركز المالي للدولة وكذلك يسهل في الاحاطة بحسن أو سوء التصرف في الأموال العامة. لكن الواقع جعل الخروج عن هذه القاعدة في بعض الحالات والاعتماد على موازنات أخرى ضرورة حتمية. وأهم هذه الموازنات: الموازنة الملحقة، الموازنة المستقلة، الموازنة الاستثنائية والحسابات الخاصة بالخزينة.
- **قاعدة عدم التخصيص:** يقصد بها عدم تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة، بمعنى تخصص كل الايرادات العامة مهما كان مصدرها لتغطية النفقات العامة المفتوحة في باب النفقات بدون تمييز.
- **قاعدة التوازن:** يقضي توازن الموازنة التعادل بين النفقات والإيرادات، عدم وجود عجز وفائض. ونظرية التوازن هذه كانت مقدسة عند التقليديين، أي كان يمنع على السلطة التنفيذية إحداث أي زيادة أو نقصان وعليه الخطة المالية المتمثلة في وثيقة الموازنة يجب أن تكون متوازنة، وكذلك الموازنة التي تظهر الواقع الفعلي لإيرادات ونفقات السنة المنصرمة يجب أن تكون متوازنة هي الأخرى وذلك بغض النظر عن الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد المعينة.

[1] عصام بشور، **توازن الموازنة العامة**، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1983، ص184.

ج: دورة الموازنة العامة للدولة

يقصد بدورة الموازنة العامة المراحل المختلفة التي تمر عبرها الموازنة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، انطلاقا من مرحلة التحضير والإعداد وصولا إلى مرحلة الرقابة. ويمكن إيجاز هذه المراحل فيما يلي:[1]

- **إعداد وتحضير الموازنة العامة:** تشمل هذه المرحلة عمليات تقدير الايرادات والنفقات العامة لسنة قادمة، وتتولى عملية الإعداد السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة المالية لكونها أعلم وأعرف من غيرها بحاجات الدولة ومرافقها والأكثر دراية بالواقع المالي للدولة، حيث تقوم بإبلاغ الوزارات الأخرى عن القواعد والأسس الواجب إتباعها أثناء تقديرات الموازنة المتوقعة للسنة القادمة وذلك من خلال تعليمات خاصة التي على ضوئها تقوم كل وزارة بإعداد تقديراتها من نفقات وما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات للسنة المالية القادمة. وترسل كل وزارة تقديراتها إلى وزارة المالية التي تقوم بدراستها ومراجعتها فنيا وحسابيا.

- **إعتماد الموازنة العامة:** بعد إعداد وتحضير الموازنة العامة يتم إحالتها على السلطة التشريعية لإقرارها، بحيث لا تكون نافذة المفعول إلا بعد موافقة هذه السلطة. فإقرار الموازنة وتصديقها هو عبارة عن إذن للسماح للحكومة بمباشرة نفقاتها وجباية إيراداتها، لذلك لا يجوز إجراء أي تعديل أو إلغاء أو إضافة لمحتويات الموازنة بعد المصادقة عليها إلا بعد موافقة السلطة التشريعية، وبعد موافقة هذه الأخيرة على مشروع الموازنة يصدر قانون يسمى " قانون الموازنة " وتبدأ بذلك مرحلة تنفيذ الموازنة.

- **تنفيذ الموازنة العامة:** بعد صدور قانون الموازنة الذي يسمح للحكومة القيام بتنفيذها، تنتقل الموازنة إلى مرحلة التطبيق العلمي المتمثل في تحصيل الايرادات العامة وفق التقديرات وكذلك صرف النفقات العامة. ويخضع تنفيذ الموازنة العامة لقواعد أساسية تميز بين الإذن بالصرف من جهة وبين مجموعة القواعد الخاصة بالحسابات العامة عند الصرف من جهة أخرى، لذلك فإن وقوع أي خطأ يترتب عليه عقوبات تأديبية، ولهذا فإن صرف أي مبلغ يجب أن يكون واضحا ومحددا بشكل دقيق يبين نوع النفقة وحجمها والجهة المصدرة والمستفيدة منها، وكذلك الأمر بالنسبة للإيرادات العامة التي تتمتع بحرية أوسع من عملية القيام بصرف النفقات.

[1] أنظر إلى:
- سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره**، ص ص 208- 225.
- أعاد حمود القيسي، **المالية العامة و التشريع الضريبي** ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 97- 103.

- **الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة:** تهدف الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة إلى التأكد من حسن إدارة الأموال العامة ومدى تطابق التقديرات مع المتحقق فعلا، أي التأكد من تنفيذ محتويات الموازنة العامة بالشكل المطلوب وعدم خروج السلطة التنفيذية عن الحدود المرسومة لها، كما تهدف الرقابة إلى الحفاظ على تسيير السلطة الادراية لشؤونها المالية دون إسراف وتبذير أو تقتير وذلك بهدف الحفاظ على المال العام. وهناك عدة أشكال للرقابة منها ما هو تابع للسلطة التنفيذية، ومنها ما هو تابع للسلطة التشريعية، ومنها ما هو تابع للرقابة القضائية. أما عن أنواع الرقابة من حيث توقيتها نجد الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة للصرف. ومن حيث مصدرها نميز بين الرقابة الإدارية، الرقابة التشريعية، الرقابة المستقلة والرقابة التقييمية.

المبحث الثالث: ماهية السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف

تعتبر السياسة التجارية أحد فروع السياسة الاقتصادية الموجهة لتنظيم شؤون التجارة الخارجية، حيث تعبر هذه السياسة عن مجموع الاجراءات التي تستخدم في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأنواعها

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية

هناك عدة تعاريف للسياسة التجارية نذكر منها:

التعريف الأول: يقصد بالسياسة التجارية مجموع الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في تجارتها الخارجية من أجل تحقيق أهداف معينة.[1]

التعريف الثاني: السياسة التجارية هي " مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية المعنية في التأثير على مسارات التجارة الخارجية لبلدانها لتحقيق أهداف وطنية سواء لأسباب تتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع العالم أو لتحقيق أهداف خاصة بالاقتصاد الوطني نفسه".[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريفا شاملا للسياسة التجارية، فهي تمثل مجموعة التشريعات والاجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة في مجال التجارة الخارجية بهدف تحقيق أهداف محددة والتي تصب في مجملها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة.

الفرع الثاني: أنواع السياسة التجارية

هناك نوعين للسياسة التجارية هما: سياسة حماية التجارة، وسياسة حرية التجارة.

[1] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة المصرية، مصر، 2007، ص 70.

[2] هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيق**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص 133.

1: سياسة حماية التجارة

يقصد بسياسة حماية التجارة تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات والإجراءات من أجل حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية، أو استخدام الدولة لبعض الأساليب كفرض الرسوم الجمركية على الواردات قصد تقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى. ويستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:[1]

- تقييد الواردات وانخفاض حجمها؛
- توفير الموارد المالية لخزينة الدولة من خلال فرض الرسوم والتعريفات الجمركية؛
- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية؛
- تحديد تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة؛
- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة.

2: سياسة حرية التجارة

سياسة حرية التجارة هي تلك السياسة التي تعبر عن عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى، حيث يصبح التبادل التجاري الدولي قائما دون قيود تعيقه، ويكون ذلك بضرورة إزالة كل العقبات المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات. ويستند أنصار الحرية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:[2]

- تتيح للدولة إمكانية التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها الميزة النسبية، على أن يتم استيراد السلع التي لا تملك فيها الميزة النسبية من الخارج؛
- تشجع على التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين مختلف الدول، هذا ما يؤدي إلى زيادة العمل وتحسين وسائل الإنتاج؛
- تشجع على فتح باب المنافسة بين المؤسسات الاحتكارية التي غالبا ما تظهر عند غياب المنافسة؛
- تحفز الدولة على التوسع في إنتاج السلع ذات العنصر الإنتاجي الوفير والحد من إنتاج السلع ذات العنصر الإنتاجي النادر؛

[1] عبد القادر متولي، **اقتصاديات النقود و البنوك، مرجع سبق ذكره**، ص، ص 72، 73.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص، ص 75، 76.

- تساعد الدولة على استخدام مواردها الإنتاجية استخداما كاملا.

المطلب الثاني: أهداف السياسة التجارية وأدواتها

الفرع الأول: أهداف السياسة التجارية

تسعى السياسة التجارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية، و هي:[1]

أولا: الأهداف الاقتصادية للسياسة التجارية: تتمثل فيما يلي:

1: تحقيق موارد للخزينة العامة: يتم الحصول على الموارد المالية للخزينة العامة عند مرور السلع عبر الحدود، ويكون ذلك عن طريق فرض الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات.

2: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات، يمكن استعادة توازنه عن طريق التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه، وكذلك زيادة الصادرات وتقليل الواردات خاصة غير الضرورية منها.

3: حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب عندما تكون النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، ومن أمثلة ذلك الاجراءات التي اعتمدتها دول غرب أوروبا لحماية انتاجها الزراعي من منافسة الانتاج الزراعي في الدول النامية، وكذلك الاجراءات التي اتبعتها الدول النامية لحماية معظم فروع الإنتاج الصناعي فيها.

4: حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق: يعتبر الإغراق وسيلة غير مباشرة لكسب الأسواق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه الأسواق وكذلك على حساب المنتجين الخارجيين الذين يلجؤون إليها، وعلى هذا الأساس، تلجأ معظم الدول لحماية اقتصادها من الاغراق إلى اتخاذ الاجراءات الكفيلة وذلك بفرض رسوم جمركية مرتفعة أو منع الاستيراد كلية.

5: حماية الصناعات الناشئة: يقصد بالصناعات الناشئة تلك الصناعات حديثة العهد في البلد والتي قد تنمو إلى مرحلة النضج إذا ما توفرت لها الظروف المواتية، لكن ما يجب الإشارة إليه أنه ليست كل الصناعات حديثة العهد هي صناعات ناشئة، وحتى يمكن اعتبار الصناعات حديثة العهد صناعات ناشئة لابد من توفر الميزة النسبية لهذه الصناعات.

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص117-122.

6: حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية: بما أن التجارة الخارجية هي وسيلة للاتصال بالعالم الخارجي، فإن السياسة التجارية أصبحت تلعب دورا كبيرا في حماية الاقتصاد من التقلبات الاقتصادية التي تحدث خارج الاقتصاد الوطني كالتضخم والانكماش.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية والاستراتيجية: تتمثل الأهداف الاجتماعية في حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة أو المشتغلين في صناعة معينة، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات أو الطبقات المختلفة. ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة سوف يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة ويزيد من الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل.

أما الأهداف الاستراتيجية فتتمثل في توفير الأمن للمجتمع من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية، ويتطلب ذلك توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الانتاج المحلي حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة، ويستند للسياسة التجارية مهمة ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو منع الاستيراد كلية.

الفرع الثاني: أدوات السياسة التجارية

تسعى السياسة التجارية إلى تحقيق أهدافها المرسومة بالاعتماد على أدوات مختلفة التي يمكن بواسطتها التأثير على التجارة الخارجية للبلد. فيمكن التمييز بين الأدوات السعرية، الأدوات الكمية والأدوات التنظيمية.

1: الأدوات السعرية

تتمثل في:

أ: **الرسوم الجمركية:** هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تعبر حدودها الوطنية، سواء كانت صادرات أو واردات.[1]

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2005 ، ص ص 286-287.

ب: الإعانات (إعانات التصدير): هي وسيلة تسعى من خلالها الدولة إلى التأثير على الأسعار التي تباع بها المنتجات دوليا عن طريق تقديم الاعانات والمنح والتسهيلات للمنتجين والمصدرين المحليين، بغية تدعيم قدرتهم على التنافس في الأسواق الدولية والتوسع في صادراتهم ببيع المنتجات التي يتم تصديرها بأسعار أقل وبالشكل الذي يساعد على تحقيق قدرة تنافسية أكبر.[1]

ج: الإغراق:[2] الإغراق هو أن تلجأ الدولة إلى بيع السلع المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن الأسعار التي تبيع بها في الأسواق الداخلية. والهدف من الإغراق هو كسب الأسواق الخارجية والقضاء على المنافسين فيها، حيث يتم بيع السلع في الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن نفقة انتاجها قصد القضاء على المنافسين فيها والاستيلاء عليها وذلك في الأمد القصير، لأنه سرعان ما ينجح الاغراق باحتكار المنتجين للسوق ومن ثم البيع بالأسعار التي تحقق لهم أقصى حد من الأرباح. ولنجاح هذه السياسة يجب توفر الشروط التالية:

- يتطلب نظام الاغراق وجود منتجات تسيطر عليها الاحتكارات الصناعية الضخمة، لأنه بغير هذا الاحتكار لا يمكن بيع السلع في الخارج بثمن يقل عن نفقة انتاجها؛
- السيطرة على الأسواق المحلية على النحو الذي يمكن للمنتجين البيع فيها بأسعار تحقق لهم أقصى ربح؛
- فرض رسوم جمركية مرتفعة على الاستيراد وذلك على النحو الذي يمنعه ويسمح بارتفاع أثمان السلع المحلية؛

د: تخفيض سعر الصرف: يقصد بتخفيض سعر الصرف أن تلجأ الدولة عمدا إلى تخفيض قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقابل الوحدات النقدية الأجنبية، الأمر الذي يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية. ومن الأسباب المؤدية إلى تخفيض سعر الصرف معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع دخولها، حماية الصناعات الناشئة ومعالجة مشكلة البطالة عن طريق التوسع في الصناعات التصديرية، بالإضافة إلى زيادة الموارد المالية لخزينة الدولة.[3]

2: الأدوات الكمية

[1] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 156.

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص ص267-268.

[3] زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي العلاقات الإقتصادية و النقدية الدولية، مرجع سبق ذكره**، ص، ص 292، 293.

تتمثل في نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد و هي:[1]

أ: نظام الحصص: ظهر نظام الحصص لأول مرة في الحرب العالمية الأولى كإجراء مؤقت لتحديد الواردات، فهو نظام يتخذ في الحروب والأزمات وعند تدهور أسعار الواردات تدهورا كبيرا تهدد بالقضاء على المنتجات المحلية. وبمقتضى هذا النظام يتم فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير لمدة زمنية محددة، حيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات من السلع التي يمكن استيرادها أو تصديرها. وقد تكون الحصص كمية أو قيمية أي هي نوع من أنواع القيود المفروضة على الواردات وأحيانا الصادرات وعلى كميتها وقيمتها.

ب: تراخيص الاستيراد: يعتبر نظام تراخيص الاستيراد نظاما مكملا لنظام حصص الاستيراد، فهو يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد موافقة الدولة، وتعطى هذه الموافقة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد، فلا يحق إلا لحامل الإذن أو الترخيص باستيراد السلع، وبذلك تحدد لكل تاجر حصة معينة يقوم باستيرادها ويتحدد استيراده بمقدارها، وبالتالي تتحدد حصة كل مستورد من الكمية المستوردة. وغالبا ما يكون الهدف من هذا النظام هو حماية الانتاج المحلي من واردات بعض الدول، والحد من مخاطر الاحتكار الناجم عن تطبيق نظام الحصص.

3: الأدوات التنظيمية

تتمثل في المعاهدات والاتفاقات التجارية، اتفاقات الدفع والتكتلات الاقتصادية.

أ: المعاهدات والاتفاقات التجارية: المعاهدات التجارية هي اتفاق عام تعقده الدولة بواسطة أجهزتها الدبلوماسية مع معظم الدول لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بينها كشؤون الملاحة، تنظيم الازدواج الدولي في الضرائب وتنظيم التعريفات الجمركية. وغالبا ما تتضمن المعاهدات التجارية شرط المعاملة بالمثل أو تبادل المزايا.[2]

أما الاتفاقات التجارية فهي ليست على مستوى المعاهدة، بل أقل مدة منها عادة ما تكون سنة، تتميز بطبيعتها الاجرائية وتقتصر على تناول المسألة بعينها، لهذا غالبا ما تكون هذه الاتفاقات موجهة لتنفيذ المعاهدة العامة والشاملة،[3] فهي إذن عقد يتناول الأمور التفصيلية التي تتعلق بالتبادل التجاري بين البلدين، ويتم هذا العقد عن طريق وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **اساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره**، ص ص260-262.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 135.

[3] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره**، ص 116.

ب: اتفاقات الدفع: تتم هذه الاتفاقات بين الدول التي تعتمد على نظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية. فهي اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان. ومحتوى هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى، كما تحدد هذه الاتفاقات العملة التي تتم على أساسها العمليات، وسعر الصرف الذي تتم بموجبه التسوية، إضافة إلى أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريقة ومدة سريانه، وطريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه.

ج: التكتلات الاقتصادية: ظهرت التكتلات الاقتصادية كأسلوب لإلغاء القيود في العلاقات الدولية بين بعض الدول، وكذلك كمحاولة جزئية لتحرير التبادل التجاري فيما بينها، فهي تأخذ عدة أشكال منها: منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، الاتحاد الاقتصادي والاندماج الاقتصادي الكامل.[1]

المطلب الثالث: مفهوم سعر الصرف وأشكاله

سيتم التطرق إلى مختلف تعاريف سعر الصرف وكذا أشكاله المختلفة.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

هناك عدة تعاريف لسعر الصرف نذكر منها:

التعريف الأول: يعرف سعر الصرف على أنه نسبة مبادلة عملتين، إحداهما تعتبر سلعة بينما الأخرى تعتبر ثمنا أو سعرا نقديا لها.[2]

التعريف الثاني: هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن سعر الصرف هو النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.[4]

الفرع الثاني: أشكال سعر الصرف

---

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية، مرجع سبق ذكره**، ص298.

[2] مجدي محمود شهاب و سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص129.

[3] عبد المجيد قدي، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية ، مرجع سبق ذكره**، ص103.

[4] شمعون شمعون، **البورصة(بورصة الجزائر)**، دار الأطلس للنشر و التوزيع،الجزائر،1994، ص139.

عادة ما يتم التمييز بين عدة أشكال لسعر الصرف، نذكر أهمها:[1]

أولا: سعر الصرف الإسمي: هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، وذلك حسب نظام الصرف المعتمد في البلد.

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ قراراتهم فمثلا إرتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع إرتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الإرتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن إرتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة عالية، بمعنى أخر، فإن سعر الصرف الحقيقي و المعبر عنه بالعملة P*/P (أي p بالنسبة للسلع المحلية P*) يعبر عن السعر النسبي للسلع الأجنبية الوطنية، فهو يأخذ بعين الاعتبار تطور سعر الصرف الاسمي مع تطور السعر في البلدان الأجنبية.

ويعطى بالعلاقة التالية: $TCR = (P^*/P).TCN$

حيث أن:

TCR: سعر الصرف الحقيقي؛

P* : المستوى العام للأسعار في البلد الاجنبي؛

P : المستوى العام للأسعار في البلد المحلي؛

TCN: سعر الصرف الإسمي.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي: هو المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى خلال فترة زمنية معينة، أي أنه يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية. والهدف من سعر الصرف الفعلي هو معرفة مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من العملات الأخرى.

رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي: إن سعر الصرف الفعلي الذي يعبر عن المتوسط لعدة أسعار صرف ثنائية هو سعر إسمي، وحتى يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج،

[1] عبد المجيد قدي، **، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية ، مرجع سبق ذكره**، ص ص 103-105.

لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار فوارق معدلات التضخم مع الشركاء التجاريين، أي تطور مؤشر الأسعار الأجنبية مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.[1]

المطلب الرابع: سوق الصرف والمتدخلون فيه

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم سوق الصرف والأعوان الاقتصادية المتدخلة فيه.

الفرع الأول: تعريف سوق الصرف

هناك تعريفات عديدة نذكر من بينها:[2]

- هو مكان تلاقي عرض وطلب مختلف العملات ومن خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى.
- و بتعريف أخر هو الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية سواء تعلقت بالتجارة الدولية أو بتدفق رؤوس الأموال، وما تجدر إليه الإشارة أن سوق الصرف غير محدد المكان فهو يتوزع على كل المراكز المالية، عبر الشبكات المعلوماتية والكوابل الهاتفية للبنوك والمؤسسات المالية.

الفرع الثاني: المتدخلون في سوق الصرف

هناك عدة جهات تتدخل في سوق الصرف من أجل القيام بعمليات شراء وبيع العملات الأجنبية، نذكر منها:[3]

أولا: البنوك المركزية: يتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى تنفيذ أوامر الحكومات باعتباره بنك الدولة، بخصوص المعاملات في العملة يكون هذا التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى لأنه يعتبر مسؤولا عن صرف سعر العملة.

ثانيا:البنوك التجارية: تتدخل البنوك التجارية في سوق الصرف لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص. حيث يقوم أعوان الصرف العاملون في البنوك بتجميع أوامر الزبائن، والقيام بالمقاصة، بالإضافة إلى قيامهم بتحويل الفائض من عرض وطلب العملات الصعبة إلى السوق. ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.

---

[1] وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، دار المنهل اللبناني لطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2001، ص 182.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الخامسة،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص109.

[3] عبد المجيد قدي ، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية** ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص108-109.

ثالثا: سماسرة الصرف: يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشيطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات.

المطلب الخامس: أدوات وأهداف سياسة سعر الصرف

أصبحت سياسة سعر الصرف كسياسة اقتصادية لها أهدف وأدوات، وما زادها من أهميتها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية هو أن استقلاليتها عن السياسة النقدية أخذت تتضاعف من يوم لآخر.

الفرع الأول: أدوات سياسة سعر الصرف

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل أهمها:[1]

أولا: تعديل سعر صرف العملة: لما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت أما عندما تدخل في ظل نظام سعر صرف عائم فتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة.

ثانيا: استخدام احتياطات الصرف: في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

ثالثا: استخدام سعر الفائدة: عندما تريد السلطات النقدية تعويض خطر انهيار عملاتها الضعيفة، تلجأ إلى اعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن معدل فائدة مرتفع، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع قيمتها. لكن يجب أن لا ترتفع معدلات الفائدة إلى ذلك المعدل الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الحقيقي.

رابعا: مراقبة الصرف: تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية:

[1] موسى لحلو بخاري، **سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2010،ص127.

- منع التسوية القبلية للواردات؛
- الإلتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة؛
- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة؛
- حسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج.

خامسا: إقامة سعر صرف متعدد: يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.

الفرع الثاني: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها: [1]

أولا: مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات. ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم. وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الانتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد انتاجية وتتمكن من انتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

ثانيا: تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

ثالثا: توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي...(مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

رابعا: تنمية الصناعات المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 م بتخفيض هام للعملة مما شجع

[1] عبد المجيد قدي، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية** ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 131- 133.

الصادرات وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أنه و بالرغم من تعدد مفاهيم السياسة الاقتصادية، إلا أن هناك اتفاق تام بين الاقتصاديين على أنها الاستراتيجية التي تقررها الدولة لبلوغ أهدافها المنشودة، والتي غالبا ما يتم تلخيصها في المربع السحري لكالدور وهي: النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، استقرار المستوى العام للأسعار والتوازن الخارجي. وتنقسم السياسة الاقتصادية إلى نوعين: سياسة اقتصادية ظرفية تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في المدى القصير، وسياسة اقتصادية هيكلية تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتكييفه مع تغيرات المحيط الدولي.

و للسياسة الاقتصادية أدوات متمثلة في السياسة النقدية والسياسة المالية، التجارية و سياسة سعر الصرف تستخدمها لتحقيق أهدافها التي ما هي إلا مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، فإدراكها يعني إدراك الاستقرار الاقتصادي واستدامة التنمية الاقتصادية. أما عدم إدراكها فيعني اختلال الاستقرار الاقتصادي، الذي غالبا ما يترتب عنه هدر الموارد الاقتصادية وتراجع التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني : فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

مقدمة الفصل:

إن ميزان المدفوعات لأية دولة يعكس وضعية اقتصادها داخليا و بالمقارنة مع باقي الدول، كون أن جميع المعاملات و العلاقات التي تقوم بها على المستوى الدولي تسجل في سجل هو ميزان المدفوعات، لذا تعمل جميع هذه الدول على إعطاء صورة جيدة لاقتصادها من خلال تحقيق الاستقرار فيه و محاولة تلافي العجز بكل الطرق الممكنة، حيث تسهم كل من السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات باعتبارها إحدى أهم الأدوات التي يعتمد عليها صناع السياسة الاقتصادية لضبط مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، منها التوازن في ميزان المدفوعات. لكن إذا كانت كل أداة تؤثر وتتأثر بالأدوات الأخرى، ولها مجال تأثير يختلف عن الأخر، فإن التنسيق فيما بينها أصبح أمرا إلزاميا لتفادي الآثار غير المرغوب فيها، التي قد تخلفها كل سياسة على الأخرى أثناء أداء مهامها. وتتطلب عملية التنسيق أن تصبح جميع السياسات الاقتصادية الكلية على قدم المساواة، حيث لا يمكن لأية سياسة أن تؤثر سلبا على الأخرى وتمنعها من تحقيق أهدافها.

لذا فقد شكل موضوع تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية أحد أهم المحاور الاقتصادية لدى صناع السياسة الاقتصادية، وذلك لما له من أهمية في معالجة التناقضات والتضاربات الموجودة بين أهداف السياسة الاقتصادية من جهة، وتشكيل منظومة الاستقرار الاقتصادي في إطار سليم يستلزم فيه التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل السياسات الاقتصادية الكلية من جهة أخرى.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية و دوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني : فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

سنحاول في هذا المبحث دراسة ميزان المدفوعات الذي تستعمله الدول في تسجيل و تقييد معاملاتها مع العالم الخارجي بهدف معرفة وضعها الاقتصادي و اكتشاف الانحرافات و محاولة تلافي الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات و ذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول : مفهوم ميزان المدفوعات و أهميته

سنحاول في هذا المطلب إبراز مفهوم ميزان المدفوعات و أهميته لأي اقتصاد وطني.

الفرع الأول:مفهوم ميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات عدة تعاريف منها:

التعريف الأول: هو سجل لحقوق الدولة و ديونها خلال فترة معينة.[1]

التعريف الثاني: وهو تعريف صندوق النقد الدولي FMI حيث يعرفه بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج, يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما و ذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى, أو بسبب هجرة الأفراد و التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة من الصندوق و حقوقها و التزاماتها تجاه بقية دول العالم.

نلاحظ أن تعريف صندوق النقد الدولي للميزان استعمل أسلوبا وظيفيا، حيث يحدد عدد الوظائف التي ينبغي على الميزان توضيحها و بالتالي فهو تعريف أكثر عمقا.[2]

التعريف الثالث: ميزان المدفوعات هو سجل منظم لجميع العمليات التجارية,المالية والنقدية بين المقيمين و غير المقيمين في دولة معينة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة[3].

و من خلال التعاريف السابقة لميزان المدفوعات نستنتج تعريف شامل بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة و المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[4].

و يؤخذ على التعاريف السابقة ما يلي:

---

[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار القدح للطبع و النشر، الإسكندرية، 2003، ص200.

[2] رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار رضا للنشر، مصر،2000، ص322.

[3] Samuel donalain, **économie internationale**, contemporaine, o.p.u Alger , 1993,p27.

[4] السيد محمد احمد السريتي،**اقتصاديات التجارة الخارجية**،مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع،مصر،2009،ص197

- يهتم ميزان المدفوعات بالمعاملات الاقتصادية الخارجية أي بين المقيمين أو غير المقيمين,أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا يختص بها؛
- يقصد بالمقيمين:الأفراد و الهيئات و الشركات التي تربطها بالدولة رابطة اقتصادية و لا يلزم أن تربطها بالدولة رابطة سياسية وبالتالي يدخل في اطار المقيمين؛[1]
- الوطنيون هم المقيمون بصفة دائمة و كذلك المتواجدين في الخارج بصفة مؤقتة؛
- الأجانب المتواجدين في الداخل بصفة دائمة باستثناء الممثلين لحكوماتهم مثل أعضاء السفارات و السلك القنصلي بصفة عارضة كالسياح؛
- كافة الشركات الوطنية و الأجنبية العاملة على أرض الوطن بصفة دائمة؛
- و يشمل أيضا مياهها الإقليمية و مجالها الجوي إضافة إلى السفن و الطائرات التي تحمل علم الدولة و أساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار برعاياها؛
- لا توجد قاعدة لتحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان، فهي سنوية قد تبدأ في جانفي أو أفريل كاليابان,أو أن تكون ثلاثية كحال معظم الدول المتقدمة اقتصاديا؛
- التسجيل في الميزان يكون وفقا لمبدأ القيد المزدوج ما يجعله متوازن حسابيا، و هذا لا ينفي اختلاله في الواقع.

الفرع الثاني:أهمية ميزان المدفوعات

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية، ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث أنه:

- يسمح بالحكم على الوضعية الإقتصادية و المالية للبلد؛
- يوفر معلومات عن المعاملات الإقتصادية؛
- يوضح اثر المعاملات الاقتصادية على الدخل القومي؛
- يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الإقتصادية المناسبة وفقا للمعلومات التي يتيحها ميزان المدفوعات عن الوضع الدولي للبلد؛
- يسمح أيضا بتحديد طبيعة و بعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم؛

[1] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره،** ص146.

- يعتبر مؤشر لاتخاذ وسائل تصحيحية في حالة عدم التوازن أو الاختلال الدائم.

المطلب الثاني : وظائف ومكونات ميزان المدفوعات

سندرس في هذا المطلب أهم وظائف ميزان المدفوعات و مكوناته.

الفرع الأول:وظائف ميزان المدفوعات

إن تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية يعتبر في حد ذاته مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني من خلال:

- يفيد الميزان في دراسة الوضع الاقتصادي للبلد على مدار فترة معينة و إمكانية المقارنة بين وضعيتين مختلفتين، فهو يعكس هيكل و حجم الصادرات و الواردات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات, درجة التوظيف و مستوى الأسعار فهو المرآة العاكسة للواقع الاقتصادي.
- دراسة تطور المعاملات الدولية الخارجية و درجة الارتباط باقتصاديات الدول الأخرى من حيث حالات العجز و الفائض من سنة مالية لأخرى,أو التحولات الهيكلية للمعاملات للتمكين من اتخاذ السياسات الكفيلة بالتغلب على أسباب العجز و سبل تحقيق الفائض.
- التعرف على حقيقة الاحتياجات الداخلية و الأجنبية من السلع و الخدمات المختلفة.[1]
- يظهر القوى المحددة لسعر الصرف,فهو يعكس ميكانيزمات سوق العملات و يبين اثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية.[2]
- يساعد على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية الدولية, فالمعلومات التي يحويها الميزان مهمة للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية, كما أن البيانات الواردة فيه هي أداة للتقييم و التفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات العالمية.[3]

الفرع الثاني:مكونات ميزان المدفوعات

تتعدد و تتنوع المعاملات الاقتصادية الخارجية فهي لا تقتصر على المعاملات في السلع المادية كالقمح و غيرها، وإنما تمتد لتشمل كافة صور التدفق التي يترتب عنها اثار مالية للدولة أو عليها فيما يتم من تحركات سلعية أو رأسمالية و يترتب عنها حقا للدولة تقيد في الجانب الدائن,و أي تصرفات يترتب عنها

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص147،148.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية ، مرجع سبق ذكره**، ص200.

[3] رعد حسن الصرن، **اساسيات التجارة الدولية المعاصرة** ، **مرجع سبق ذكره**، ص322.

التزاما على عاتق الدولة تقيد في الجانب المدين,لكن هذا التعدد يجعل من الصعب معالجة المعاملات على كل حدا في الميزان ما استدعى تقسيمه إلى أقسام تحوي نوعا من المعاملات المتشابهة و هي:[1]

أولا:حساب العمليات الجارية:ويشمل هذا الحساب جميع الصفقات التي تنشأ عنها إضافة إلى الدخل القومي إذا كانت في طرف المقبوضات أو استهلاك(نقص) في الدخل القومي إذا كانت في طرف المدفوعات,و يعكس هذا الحساب العمليات التجارية و حساب التحويلات.

1:الحساب التجاري:و يسجل كل ما يتدفق من سلع و خدمات بين الدولة و غيرها من الدول,أي يشمل الصادرات من السلع تحت الجانب الدائن و الواردات تحت الجانب المدين,و يعتبر هذا البند من أهم البنود في ميزان المدفوعات و هو ما يطلق عليه اسم الصادرات و الواردات المنظورة و تقع بنودها فيما يسمى بالميزان التجاري و يشمل الذهب غير النقدي أما الصادرات و الواردات من الخدمات فيطلق عليها الصادرات غير المنظورة و هي تشمل:[2]

أ:نفقات السياحة:كالإنفاق على الأطعمة, دور اللهو و المسرح, شراء السلع و كل هذه الخدمات المقدمة للمقيمين في الخارج تعتبر كواردات غير منظورة و تسجل في الجانب المدين.

ب:خدمات النقل:فاستخدام وسائل نقل برية,بحرية,نهرية أو جوية لسفر الأفراد و نقل السلع التي تؤديها دول أخرى إلى المقيمين تعتبر كواردات غير منظورة و يشمل ذلك أيضا أجور لشحن البضائع,أسعار تذاكر السفر و عدد من البنود الملحقة الأخرى كرسوم الموانئ و قيمة أعمال الصيانة العادية للسفن وقيمة ما تحصل عليه السفن من وقود و تموين.

ت:خدمات البنوك و التأمين: فتقديم خدمات البنوك المصرفية أو إصدار بواليص التأمين لأفراد هذه الدولة تعتبر واردات غير منظورة.

ث:دخول الإستثمارات: ويشمل عوائد الأصول الدولية من أصول الدولة في الخارج و يسجل في الجانب المدين,و ذلك بعد خصم الضرائب و الرسوم التي تفرضها الدولة التي يوجد فيها الأصل,و يقسم صندوق النقد هذا البند إلى:[3]

- **دخل الإستثمار المباشر:**و يقسم هذا النوع من الدخل إلى الأنواع التالية:

---

[1] بن حمودة سكينة، **ترقية الصادرات خارج المحروقات للفترة 1986-1995**، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه،تخصص علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة،1995،ص ص62،64.

[2] سامي خليل،**الاقتصاد الدولي**، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة،2005، ص ص774،776.

[3] رعد حسن الصرن، **اساسيات التجارة الدولية المعاصرة** ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص327،328

- فوائد من شركات تابعة على الأموال الموظفة فيها من المؤسسات الأصلية على سبيل الدائنية,و تتضمن هذه الفوائد أيضا تلك المستحقة و التي لم تدفع بعد؛
- أرباح موزعة من شركات تابعة وفقا لنصيب الخارج من رأس مال الشركات و تشمل هذه الأرباح أيضا الأرباح المستحقة و غير المحمولة؛
- أرباح غير موزعة من شركات تابعة,فقد تحقق الشركة التابعة أرباحا و ترى إعادة توظيفها أو توزيعها؛
- أرباح الفروع,أي أن ما تحققه الفروع من ربح ينسب مباشرة إلى الأصل,أي ينشأ حق للخارج صاحب هذا الفرع لذلك يسجل المدفوع من هذه الأرباح و غير المدفوع.

– **دخل رأس المال الدائن:** يتضمن فوائد القروض بين الدول و فوائد السندات العامة و سندات التوظيف و الفوائد المستحقة على القروض و الإعتمادات المصرفية.

– **دخول أخرى لرأس المال:** وتتمثل الأرباح الموزعة على أسهم التوظيف و الدخل الناشئ عن النصيب في الشركة(في غير حالة الاستثمار المباشر) و دخل العقارات غير التجارية.

- **الأعمال الحكومية:** و تشمل نفقات البعثات الدبلوماسية و السياسية و مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية,المعاشات التي تدفعها الدولة للخارج, الخدمات المتبادلة بين الدول و مستعمراتها, العمليات الخاصة بالقوات المسلحة في الخارج كإيجار القواعد و التموين و مخلفات الجيوش و الرسوم الخاصة بالنشاط القنصلي كالتأشيرات التي يدفعها مواطن من الخارج...
- **التعليم:** فخدمات التعليم المقدمة التي تقابلها رسوم مدفوعة من الأجانب تقيد في الجانب الدائن فهي بمثابة صادرات غير منظورة.[1]
- **خدمات أخرى:**يشمل عمليات مختلفة أهمها أجور الوطنيين الذين يعملون في الخارج و الأجانب الذين يعملون في الداخل ثمن الخدمات المهنية,المعاشات الخاصة,العمولات التجارية و الأرباح و الخسائر على عمليات تجارية تمت في الخارج على يد مقيمين و مدفوعات البريد,الهاتف,التلغراف,الدعاية,إيجار الأفلام و الحقوق الأدبية...

[1] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق** ، **مرجع سبق ذكره**، ص155

2:حساب التحويلات من جانب واحد:يتضمن هذا الحساب مبادلات تمت بدون مقابل أو من جانب واحد و هي تشمل على سبيل المثال التحويلات الخاصة و الرسمية،[1] الخاصة كتحويلات الوطنيين في الخارج إلى الداخل ورسمية كالتي تقدمها الحكومة لحساب جماعة أجنبية أو ضحايا كارثة ما,إضافة إلى التعويضات,الهدايا, المساعدات المالية و الهيئات, و قد تكون هذه التحويلات عينية أو نقدية كالأدوية و الأغذية و لا ينظر إلى رصيد الميزان التجاري بل رصيد الحساب الجاري ككل.

ثانيا:حساب العمليات الرأسمالية:يحتوي ميزان المعاملات في رأس المال على كل المعاملات الدولية التي تنشأ عنها التزامات ديون أو ملكية مع التمييز بين المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل,و بين المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل.

1:حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل:تتعلق معاملات رأس المال طويلة الأجل بمعاملات في ديون أو حقوق بين الدول تستحق بعد فترة زمنية أطول من سنة,و تشمل الاستثمار المباشر ويتخذ صورة الفروع التي تؤسسها المشروعات في الدول الأخرى,و المشروعات التي تقيمها في هذه الدول وتكون تابعة لها, و العقارات التجارية في دولة ما التي تنقل ملكيتها إلى مقيم في دولة أخرى, و تقييد هذه الاستثمارات في ميزان المدفوعات في الجانب المدين باعتبارها تصدير لرأس المال طويل الأجل و يقابلها قيد في الجانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل,أما قيمة ما يحققه غير المقيمين من استثمار مباشر في الدولة فإنها تقيد في الجانب الدائن,و ذلك باعتبارها استيراد لرأس المال و يقابلها قيد في الجانب المدين في حساب رأس المال قصير الأجل.

كما يتخذ حساب رأس المال طويل الأجل أيضا صورة أوراق مالية,أسهم و سندات يملكها مقيمين بالدولة لدى دول أجنبية و تقيد في الجانب المدين باعتبارها تصديرا لرأس المال,فلا يجوز أن تشبه التجار في الأسهم و السندات بالصفقات السلعية, اما قيمة ما يشتريه غير المقيمين من أسهم و سندات وطنية فتقيد في الجانب الدائن(مضافا اليه معدل الفائدة المقرر)[2]و يقابلها قيد في الجانب المدين لرأس المال قصير الأجل.

و يشمل هذا الحساب أيضا القروض طويلة الأجل و تقيد القروض التي يمنحها غير المقيمين للدولة في الجانب الدائن باعتبارها استيراد لرأس المال يقابلها قيد في الجانب المدين لحساب رأس المال قصير الأجل,و العكس عندما يمنح المقيمين في الخارج قروضا طويلة الأجل, و رغم شعورنا بأن هذا الكلام غير منطقي

[1] **نفس المرجع السابق**، ص157

[2] **نفس المرجع السابق**، ص168.

أي أن تقرض الدولة(أ) الدولة(ب) فهذا يعني أن الدولة(ب) مدينة للدولة(أ) لكن لا يصبح الدائن دائنا للمدين إلا بعد أن تتم حركة انتقال رأس المال, أي لكي تجعل الدولة(أ) الدولة(ب) مدينة لها فإن الدولة(أ) تقوم بدفع الدين أو ما يعادله إلى الدولة(ب) و بعد انقضاء فترة الدين تقوم الدولة(ب) بتسوية الدين و إخلاء ذمتها قبل الدولة(أ) و لعل أسهل طريقة لتجنب الخطأ هو أن ننظر لعملية إقراض الغير كأنها عملية استيراد لسند الدين فهذه العملية تتطلب الدفع من المستورد.

2:حساب رأس المال قصير الأجل: و يشمل هذا الحساب المعاملات التي يتم فيها التعامل خلال فترة زمنية أقل من السنة كالأصول النقدية, ودائع البنوك و الكمبيالات,أرصدة السماسرة, القروض تحت الطلب و سندات الحكومة قصيرة الأجل,حيث تقيد رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى البلد في الجانب الدائن أما تلك التي تأخذ طريقها إلى خارج البلد فتقيد في الجانب المدين وتتم هذه التحركات لعدة أسباب منها:[1]

- الخوف من الظروف الاقتصادية و السياسية غير الملائمة, فالدولة المهددة بعدم الاستقرار تهرب منها رؤوس الأموال فأصحاب الأرصدة السائلة[2] في هذه الدولة سوف يقومون بتحويل أرصدتهم من بنوكها و ذلك بشراء سندات قصيرة الأجل في الخارج أو بتحويل هذه الأرصدة إلى عملات أخرى و الاحتفاظ بها في البنوك الخارجية.
- اختلاف مستويات الأسعار لأن هذا يؤدي إلى تحركات رؤوس الأموال من البلاد ذات أسعار فائدة منخفضة إلى الدول ذات أسعار مرتفعة بغرض تحقيق دخل أكبر.
- لغرض المضاربة,فمثلا عندما يتوقع المضاربون ارتفاع سعر عملة ما فإنهم يحولون أموالهم للبلد صاحب العملة المتوقع ارتفاع قيمتها ثم يبيعون مشترياتهم من العملة إذا ما تحققت توقعاتهم.

ثالثا:حساب الذهب و الاحتياطات النقدية:[3]

1: تصدير واستيراد الذهب:لا يقصد بالذهب الذهب كسلعة المستخدم للزينة مثلا, إنما الذهب المستخدم في تغطية الاحتياطات الدولية, و يقصد بالاحتياطات النقدية احتياطات الدولة من العملة الصعبة أي العملات المقبولة عالميا.

[1] السيد محمد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، **مرجع سبق ذكره**، ص204.

[2] سامي خليل، **الاقتصاد الدولي** ، **مرجع سبق ذكره**، ص780.

[3] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق** ، **مرجع سبق ذكره**، ص161.

و يقيد الذهب الخارج من الدولة أو المصدر في الجانب الدائن شأنه شأن السلع العادية أما استيراد أو دخول الذهب فتقيد في الحساب المدين أو تتم تسوية تلك الصفقة بمقابل يدفع للخارج فيقد في الحساب المدين.

و تلجأ الدول إلى تصدير أو استيراد الذهب وفقا لأوضاعها الاقتصادية حيث تصدر الدولة الذهب في حالة ما لو كانت مواردها أو إيراداتها السياحية غير كافية للوفاء بمدفوعاتها, و لهذا تتصرف في بعض ما لديها من احتياطات ذهبية في مقابل سد العجز و في المقابل تستورد الدول الذهب إذا كان لديها فائض في مواردها السياحية يغطي مدفوعاتها الخارجية و يفيض فتستخدم هذا الفائض في شراء الذهب.

2: الاحتياطات النقدية:أي ما يتوافر لدى الدولة من احتياطي من العملات الدولية الكبرى و حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي, فدخول تلك العمولات غالبا ما يكون بمقابل أي مقابل تصدير سلع للخارج و بالتالي تقيد في الحساب الدائن,أما خروج النقد الأجنبي فيسجل في الحساب المدين, و لا ترتبط هذه المعاملات بالإنتاج و الدخل خلال الفترة المدروسة إنما ترتبط بها في سنوات سابقة و لاحقة[1], و يطلق على أغلب هذه المعاملات معاملات اقتصادية تابعة أو تعويضية.

رابعا: السهو و الخطأ:إن مبدأ القيد المزدوج يؤدي إلى توازن الميزان حسابيا أي تعادل إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة، لكن هذا لا يتحقق دوما نتيجة خطأ أو إغفال قيد في أحد الحسابات الثلاث السابقة، لذا ينشأ هذا البند من أجل إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي، لذا هو حساب قليل الشأن يستخدم في الحالات التالية:

- الخطأ في تقييم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات؛
- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة و غيرها يتم إدراجها في هذا البلد. و يمكن توضيح تركيب ميزان المدفوعات في الجدول التالي:

الجدول(02/01):عناصر ميزان المدفوعات

نوع الحساب	دائن(+) صادرات	مدين(-) واردات	صافي الدائن و المدين

[1] رعد حسن الصرن، **اساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، مرجع سبق ذكره،** ص334.

1.حساب المعاملات الجارية. أ.الحساب التجاري • حساب التجارة المنظورة (السلع كالبترول) • حساب التجارة غير المنظورة(الخدمات السياحية، التأمين، النقل، دخول الاستثمارات، خدمات حكومية...) **ب:**حساب التحويلات من جانب واحد • الهيئات، التعويضات و الهدايا... **2:**حساب المعاملات الرأسمالية **أ:**حساب رأس المال طويل الأجل • استثمار مباشر و غير مباشر، قروض طويلة الأجل... **ب:**حساب رأس المال قصير الأجل • ودائع البنوك، الكمبيالات، قروض قصيرة الأجل... **3:**حساب الذهب و الاحتياطات النقدية **4:**قيد السهو و الخطأ			

المصدر: رضا عبد السلام، **<u>العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق</u>**، المكتبة المصرية، مصر 2007 ، ص150.

و تبرر عملية القيد المزدوج في ميزان المدفوعات ب:

تدرج قيمة الصادرات في جانب المتحصلات بمجرد عبورها الجمارك في طريقها إلى الخارج حيث تؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية، و لكن عملية التصدير هذه لا تنتهي عند هذا الحد إذ تقابل عملية إرسال البضائع إلى المشتري عملية دفع ثمنها إما بالعملة الأجنبية أو بالعملة الوطنية، ففي الحالة الأولى يدفع المشتري بعملة البلد الأجنبي و لكن هذه العملة لا ترسل إلى دولة البائع إنما تودع باسمه في أحد بنوك دولة المشتري و تعتبر هذه العملية بمثابة إقراض(و الذي يعامل كالواردات) ولذلك تعد عملية الإيداع من قبيل المدفوعات ما يدرجها في هذا الجانب، أما في الحالة الثانية بذلك يفترض أن للمشتري

رصيدا دائنا في أحد بنوك دولة البائع و أنه يسحب منه لدفع ثمن مشترياته فكان هذا البنك في هذه الحالة يقوم بتسديد بعض ديونه و تعتبر عملية السداد هذه من المدفوعات.

لكن بسبب التطورات الراهنة خاصة في أسواق رأس المال،قسم بعض الاقتصاديين ميزان المدفوعات إلى:[1]

1:حساب المعاملات التجارية:و يحوي ثلاث أنواع من المعاملات:

- السلع؛
- الخدمات،النقل،السياحة،خدمات مالية...؛
- العوائد كالمتحصلات من العاملين المقيمين في الخارج أو العاملين غير المقيمين، العاملين في البلد، عوائد رأس المال(الفائدة،الإيجار)...المحولة من قبل المقيمين.

2:الحساب المالي:حيث تم التخلي عن تسمية حساب رأس المال كون أن هذا الأخير لا يخص حركات رأس المال بل تحويلات رأس المال، و يشمل مجموع حركات رؤوس الأموال أي الحركات الخاصة بالمتحصلات و النفقات المالية، و يسمى بالتدفقات المالية و بسبب تطور الأسواق المالية خلال العشريتين الأخيرتين، فقد التمييز السابق بين حركات رأس المال طويل و قصير الأجل أهميته و فائدته و تم تبني التقييم الذي يقوم على أساس طبيعة التدفقات المالية و هي:

- **الاستثمار المباشر:**هذا الجهاز يحوي مجموع المعاملات على القيم المنقولة بهدف التأثير على مؤسسات"émettrice" و عملية الاستثمار المباشر تثبت عندما يحوز المستثمر على 10% من رأس مال المؤسسة المستثمرة فوق هذه العتبة تعتبر العمليات استثمار في المحفظة المالية.
- **استثمار المحفظة المالية:**يخص مجموع العمليات التي تهدف إلى الحصول على عائد و مستقبلي ليس لمراقبة تلك المؤسسات، و يضم أيضا وسائل السوق النقدية و المالية و المشتقات المالية، و تدمج ضمن التدفقات المالية قصيرة الأجل.
- **استثمارات أخرى:**هي كل التدفقات المالية التي لا يشملها الحسابين الأخريين.

و لكن يعيب الميزان أنه لا يظهر ما يلي:[2]

- **نقص في التفاصيل:**إن الصادرات و الواردات توضح إجمالا في الميزان و بالتالي فهو لا يمدنا بيانات تفصيلية تفيد في التحليل أي لا يوضح أنواع السلع أو اتجاه حركات هذه السلع و هي بيانات

[1] Bernard Guillochons، Annie kauiecki، **economie international, commerce et macroéconomie**, Dunod,5éme edition, paris ,2006,pp،192،193

[2] سامي خليل، **الاقتصاد الدولي** ، الكتاب الثاني ،مرجع سبق ذكره،ص ص814،816

ذات فائدة كبرى، فالتغير الذي يحدث في أنواع السلع المصدرة قد يشير إلى حدوث تغيير في الهيكل الاقتصادي أو يعكس تغيير في السياسة التجارية، و للحصول على مثل هذه البيانات يجب الرجوع إلى الإحصائيات التفصيلية للتجارة الخارجية التي تقوم بنشرها كثير من الدول أو إلى الكتاب السنوي لصندوق النقد الدولي الذي يشمل أنواع العمليات مقسمة حسب المناطق الرئيسية.

- **المركز المالي العالمي(الدائنية والمديونية العالمية):**و لا يوضح الميزان المركز المالي العالمي أي المقدار الكلي لدائنية و مديونية الدولة في تاريخ معين، و يمكن التوصل إلى ذلك عن طريق معرفة مقدار الاستثمارات الكلية من السندات و العقارات في الخارج مطروحا منها مقدار الاستثمارات الكلية من السندات و العقارات التي يقوم بها الأجانب داخل الدولة، فمثل هذه البيانات لها أهميتها في تقدير مقدار ايرادات الدولة من استثماراتها في الخارج، و كذلك في معرفة مقدار سيولة الأصول التي تملكها الدولة لاستخدامها في أوقات الأزمات أو عند قيام الحروب مثلا، كذلك تساعد هذه البيانات في مراجعة متوسط دخل الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثالث:أسباب،صور و نتائج الاختلال في ميزان المدفوعات

سنرى في هذا المطلب كل من أسباب و صور و نتائج الاختلال في ميزان المدفوعات.

الفرع الأول:أسباب الخلل في ميزان المدفوعات

توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل و لعل أهمها:[1]

أولا–التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر صرف العملة فإذا كان سعر صرف عملة ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و هذا ما يؤدي إلى اختلال الميزان، أما تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي إلى حدوث اختلال في الميزان، و غالبا ما ينتج عن هذه الإختلالات ضغوط تضخمية و التي تساهم في استمرارية الاختلال.

ثانيا–أسباب هيكلية: و هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية(صادرات و واردات) إضافة إلى قدرتها الإنتاجية و بأساليب فنية و متقدمة، و هذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين

[1] عرفات تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجالاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان،2002،ص ص125،127.

أساسيتين (زراعية، معدنية أو بترولية) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين و انصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

ثالثا-أسباب دورية: وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج و الدخول و الأثمان و تزداد معدلات البطالة، فتنكمش الواردات مما يؤدي إلى حدوث فائض و في فترات التضخم يزيد الإنتاج و ترتفع الأثمان و الأجور و الدخول فتقل قدرة البلد على التصدير و تزيد واردته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، و يلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدتها من دولة لأخرى و تنتقل هذه التقلبات الدورية من الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى[1] (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية*، و تتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار و الدخول فيها.

رابعا-الظروف الطارئة: قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها و قد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات كما في حالة الكوارث الطبيعية و اندلاع الحروب و التغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا و دوليا، فهذه الحالات ستؤثر على صادرات الدولة المعنية الشيئ الذي ينجر عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالنقد الأجنبي، و قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان.

خامسا-أسباب أخرى: من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في الميزان انخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات و التجهيزات الفنية و مستلزمات الإنتاج و غيرها من سلع التنمية لفترة طويلة، و تهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، و يترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار و مستوى الادخار اتجاه نحو التضخم وهو اتجاه

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي دراسة نظرية و تطبيقية** ، **مرجع سبق ذكره**، ص46 .

*مضاعف التجارة الخارجية: هو النسبة بين الزيادة الكلية في الدخل و الزيادة الأولية في قيمته التي تترتب عن الزيادة في الصادرات.

مزمن إذ إنه سنة بعد سنة و نتيجة لهذا التضخم، و نظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان مدفوعاتها.[1]

و لا ننسى ذكر دور التقسيم الدولي للعمل و توزيع الأدوار على المستوى الدولي الذي يفرضه التنظيم الرأسمالي عالميا حيث تظل معظم الدول النامية حبيسة دورها التقليدي كمصدر للموارد الأولية و متلقي للسلع المصنعة بالتكنولوجيا الحديثة، و حتى إذا ما سمح لها بالقيام بدور تصنيعي فإن ذلك يتم تحت عين و بصر المراكز الرأسمالية و بتخطيط منها، و تزيد قيم صادرات تلك الدول عن نصف قيم وارداتها من السلع المصنعة مما يظهر العجز في موازين مدفوعات هذه الدول بأشكال صارخة فتلجأ إلى تغطيته بالتوسع في الدين الخارجي و المحلي، كما يؤدي هذا إلى استنزاف المواد الأولية و الطبيعية من هذه الدول.[2]

أيضا التغيرات في الإطار الاقتصادي و السياسي الذي من خلاله تتم التجارة و المدفوعات (مثل نوع و مستوى الحماية، تشكيل الكتل التجارية، الحروب...).[3]

الفرع الثاني: صور الاختلال في ميزان المدفوعات

من ابرز صور الخلل في الميزان، نجد الاختلال المؤقت و الاختلال الهيكلي و نوضحها كما يلي:[4]

أولا: الاختلال المؤقت: حينما يرتبط العجز في ميزان المدفوعات ببعض التغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، أي تلك التي تحدث خلال سنة ما و قد لا تتكرر في السنة أو السنوات التالية، يقال أنه عجز مؤقت و مثال ذلك:

- حدوث اضطرابات عمالية عنيفة في بعض الأنشطة الهامة التي تحتل مكانا رئيسيا في الاقتصاد القومي، أو في بعض الصناعات التصديرية أو حتى قطاعات النقل التي تخدم التجارة الخارجية و هذا ما يؤدي إلى انخفاض الصادرات و قد تزيد الواردات كبدائل للإنتاج المحلي المعطل؛
- اختلال الأحوال الجوية أو الفيضانات أو الكوارث والأوبئة التي تصيب الزراعة في البلدان الزراعية، مما يؤدي إلى تدهور أحوال الإنتاج الزراعي و انخفاض الصادرات الكلية و حدوث العجز خاصة إذا أصيب المحصول الرئيسي الذي تعتمد عليه في صادراتها؛

---

[1] محمد عبد العزيزعجمية ،**الاقتصاد الدولي دراسة نظرية و تطبيقية ،مرجع سبق ذكره**، ص52.

[2] رضا عبد السلام، **العلاقات الدولية بين النظرية و التطبيق ،مرجع سبق ذكره**، ص165.

[3] بن حمودة سكينة، **ترقية الصادرات خارج المحروقات للفترة 1986-1995 ، مرجع سبق ذكره**، ص66.

[4] صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف و أثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية،القاهرة،2002،ص ص10،17.

– الحروب التي تتسبب في زيادة الطلب على السلع الأولية و المواد الخام و السلع الغذائية و انتشار موجة التخزين و منه زيادة الواردات و حدوث العجز خاصة في الدول التي تعتمد على الأسواق الأجنبية للحصول على السلع سالفة الذكر؛

– التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الخارج دون أن يقابلها تدفقات مماثلة إلى الداخل خاصة في الدول التي تلعب فيها هذه التدفقات التلقائية دورا كبيرا في حساب رأس المال، و ذلك نتيجة التغيرات الكبرى في أسعار الفائدة العالمية أو في أسعار العملات الدولية الرئيسية أو في الظروف السياسية و كل هذا يؤدي إلى حدوث العجز في الميزان؛

– و من العوامل العشوائية التي لا يمكن التكهن بها و التي تؤثر بشكل مباشر، التغيرات المفاجئة و غير الملائمة في أذواق المستهلكين الأجانب اتجاه السلعة التي تحتل أهمية كبيرة في صادرات البلد بسبب ظهور بدائل أفضل في السوق العالمي، أيضا تغير الأذواق المحلية يؤدي إلى زيادة الواردات؛

– التقدم التكنولوجي قد يؤدي إلى انكماش مفاجئ في الطلب الخارجي على بعض السلع التي يتميز البلد فيها نسبيا و يعتمد عليها في حصيلة صادراتها؛

– الظروف السياسية مثل العقوبات الاقتصادية كالمقاطعة و الحضر الاقتصادي بدوافع سياسية، ما يؤدي إلى انقطاع وارداته و تدهور معدلات صادراته.

و مثل هذا النوع من الاختلال لا يثير مشكلات كبيرة و يمكن اعتباره عاديا كونه غير مرتبط بالبنية الاقتصادية و الهيكل الاقتصادي بل سببه طارئ غير مهيأ للاستمرار لا يلبث أن يختفي في المستقبل القريب و يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه، فهو لا يدعو إلى اتخاذ إجراءات خاصة لمكافحته، كما يمكن تغطية العجز في الحساب الجاري بفائض في حساب رأس المال لكن حدوث العجز أيضا في هذا الأخير يؤدي إلى ظهور عجز حاد في ميزان المدفوعات.

ثانيا: الاختلال الهيكلي: إذا استمر عجز ميزان المدفوعات لفترة طويلة فإن السبب يعود إلى مجرى الحياة الاقتصادية في البلد أو بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة مستمرة، فإنه يقال أن لدى البلد عجز دائم أو عجز هيكلي أساسي حيث يكون لدى بعض الجذور الأساسية في النشاط الاقتصادي للبلد كما تستدعي معالجته إتباع طرق و إجراءات هامة تتعلق بإحداث تغييرات في البنية الاقتصادية للبلد و هو ما يستغرق عادة وقتا طويلا لمكافحته، و رغم تنوع و تعدد أسباب الاختلال الهيكلي إلا أنها ترجع جميعها إلى البنية الاقتصادية للبلد و حدوث تغييرات في هيكل العلاقات

الاقتصادية بين الدول و في اتجاهاتها مثل التطور في القرارات و الأساليب الإنتاجية للدول المختلفة، أو في مراكزها من حيث الدائنية و المديونية الناتجة عن الاستثمارات الدولية، أو في الطلب على السلع لتغير الأذواق أو ظهور البديل و كذلك التطورات التي قد تنجم عن التغيير في الأوضاع الاقتصادية و الظروف المعيشية لبعض الدول، و تشاهد ظاهرة الخلل الهيكلي في موازين مدفوعات معظم الدول النامية بسبب توسعها في استيراد السلع الرأسمالية و السلع و المواد الغذائية بسبب النمو الديموغرافي الذي يفوق معدل النمو الاقتصادي، و تعاني هذه الدول من بطء نمو صادراتها من السلع أو تقليل المستخدم منها في العمليات الصناعية أو إمكانية إعادة استخدام الخامات و حدوث ثورة النشاط الزراعي و إنتاج الدول المتقدمة للسلع التي كانت تستوردها من الدول النامية بنفسها و فرضت هذه الدول حماية على هذه الواردات للمحافظة على أسعار المنتج الزراعي المرتفعة إضافة إلى أن تغير الأذواق و ارتفاع الدخول الحقيقية أثر سلبا على الطلب على العديد من السلع الأولية التي تنتجها الدول النامية.

الفرع الثالث: نتائج اختلال ميزان المدفوعات

تختلف نتائج الاختلال في حالة العجز عنها في حالة الفائض و في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، و سنوضح ذلك فيما يلي:[1]

أولا–نتائج العجز في ميزان المدفوعات: يتم تسوية عجز الميزان عن طريق خروج الذهب النقدي للخارج أو نقص الأصول الأجنبية التي يمتلكها المواطنون أو زيادة الالتزامات اتجاه البلاد الأجنبية، مما يؤدي إلى تدهور مركز الاحتياطات الدولية لدى البلد و إذا استمر هذا العجز تبلغ التزامات هذا البلد حدها الأقصى لا يمكن زيادته، و يصل الوضع الذي لا تستطيع بعده أن تقلل من احتياطاتها الدولية، و في هذه الظروف يضطر هذا البلد إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لتقييد وارداته من الخارج أو تنفيذ بعض الإجراءات التي تملى عليه من قبل الدولة الدائنة.

ثانيا–نتائج الفائض في ميزان المدفوعات: يؤدي الفائض إلى تحسن مركز الاحتياطات الدولية لدى البلد، و لكن استمرار الفائض لفترة طويلة يؤدي إلى دخول الذهب النقدي و استمرار زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين و استمرار زيادة التزامات البلاد الأجنبية، و بعد الوصول إلى المستوى المرغوب فيه للاحتياطات الدولية فإن استمرار تراكمها فوق هذا المستوى يثير العديد من المشاكل منها:

[1] السيد محمد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص209،211.

– إن هذا يعني تجميد جزء من الدخل القومي في أصول عاطلة فالذهب النقدي لا يدر دخلا؛

– ثقل قدرة البلاد الأجنبية على التعامل مع هذا البلد و تلجأ إلى تقييد علاقاتها التجارية معه، و هذا ما يضطر بلاد الفائض إلى منح المساعدات و القروض للبلاد الأجنبية حتى تستمر في التعامل معها، و قد يضطره إلى رفع قيمة عملته الوطنية حتى ترتفع أسعار الصادرات و تنخفض أسعار الواردات فتقل الصادرات و تزيد الواردات.

و بالتالي نقول أنه سواء كان الاختلال في صورة عجز أو فائض فهو اختلال يثير العديد من المشاكل التي تتطلب حلا سريعا و حاسما.

و قد تكون معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات بعدة طرق نلخصها من خلال الشكل التالي:

الشكل(02/01):آليات تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات

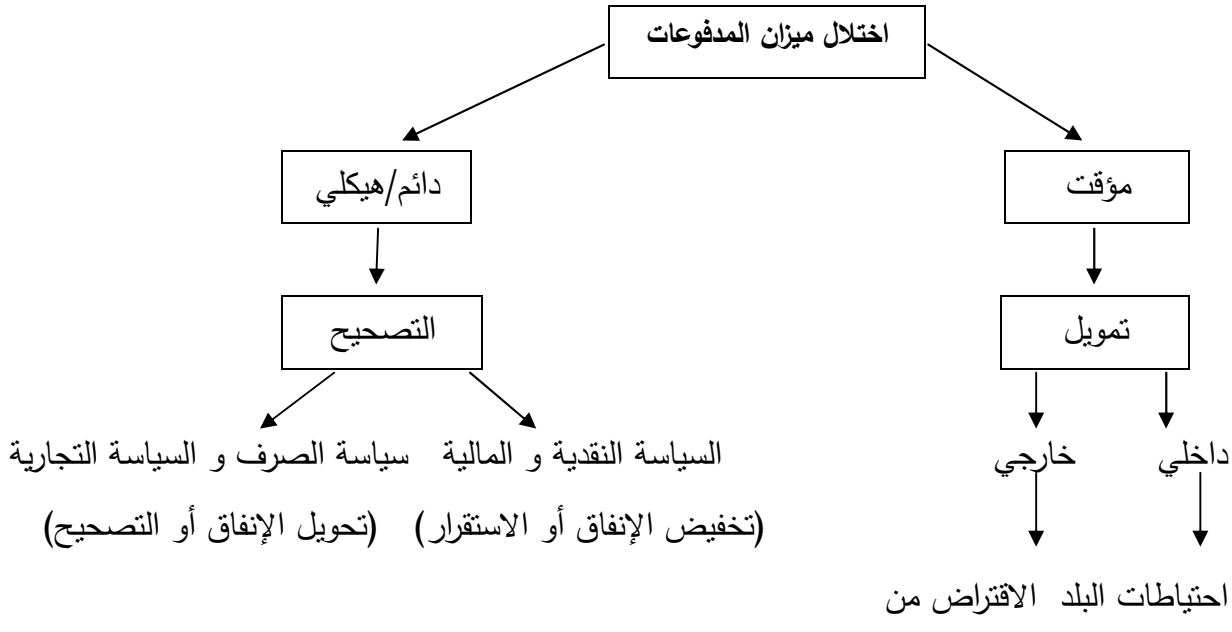

الرسمية الخارج

المصدر: كبير سامية، **السياسة التجارية في ظل الإصلاحات الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008، ص82.

المبحث الثاني: فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

للسياسة النقدية، السياسة المالية و السياسة التجارية دور هام في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في المطالب الآتية.

المطلب الأول: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

تلعب السياسة النقدية دورا كبيرا في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ومعالجة التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف، وعادة ما يتحقق ذلك عن طريق توازن الأسعار وتغيير المعروض النقدي وأسعار الفائدة، إذ تستند الطريقة النقدية إلى التمييز بين النقود من مصدر خارجي (الاحتياطات الدولية) والنقود من مصدر داخلي (السيولة المحلية)، فضلا عن ذلك يعد ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، ففي ظل اقتصاد مفتوح وثبات سعر الصرف فإن عرض النقود هو متغير يتأثر بفائض أو عجز ميزان المدفوعات، لذلك فهو لا يعتبر أداة مستقلة كما هو الحال في اقتصاد مغلق؛ إذ يعد عرض النقود متغيرا مستقلا يستطيع التأثير في وضع ميزان المدفوعات.[1] فمن خلال النهج النقدي يمكن اشتقاق العلاقة بين الائتمان المصرفي المحلي والتغير في الاحتياطات الدولية كما يلي:[2]

$$\Delta MS = \Delta NFA + \Delta DC \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

إذ أن: ΔMS تعبر عن التغير في عرض النقود مقاسا بالسيولة المحلية.

ΔNFA: التغير في صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي.

ΔDC: التغير في مجموع الائتمان المحلي بالإضافة إلى صافي البنود الأخرى غير المصنفة.

يتضح من الصيغة السابقة أن هناك مصدرين للتغيير في السيولة المحلية (عرض النقود) وهما: التغير في صافي الأصول الأجنبية، والتغير في صافي الأصول المحلية والائتمان المحلي. ويتضمن

[1] عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية و المالية و أداء سوق الأوراق المالية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،2010، ص 88.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص، ص 89، 90.

النموذج أيضا عنصرا آخر مقابلا لعرض النقود وهو الطلب على النقود والذي يمكن التعبير عن صيغته الرياضية كما يلي:

$$M^d = f(Y,R,P).....(02)$$

أي أن الطلب على النقود يرتبط ارتباطا طرديا مع الدخل الحقيقي Y وعكسيا مع معدل الفائدة R والمستوى العام للأسعار P، وأن التوازن في سوق النقود يتحقق عندما يتساوى عرض النقود والطلب عليها كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$M^s = M^d.....(03)$$

من خلال العلاقات الرياضية السابقة يمكن إبراز علاقة سوق النقود بوضع ميزان المدفوعات وذلك باشتقاق المعادلة الأتية من المعادلتين (01) و (02):

$$\Delta NFA = \Delta M^s - \Delta DC$$
$$\Delta NFA = \Delta M^d - \Delta DC$$
$$\Delta NFA = f(Y,R,P\ldots) - \Delta DC.....(04)$$

إن الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار متغيران مستقلان أي أنهما يتحددان خارج النموذج، بينما يتضح من دالة الطلب على النقود أن الطلب عليها لا يتأثر بالائتمان المحلي، لذلك فإن صافي الأصول الأجنبية يتأثر تأثيرا عكسيا بالتغيرات في صافي الائتمان المحلي، ولهذا فإن الاجراءات النقدية يجب أن تأخذ في الحسبان إمكانية توفير التسهيلات الائتمانية المحلية والأجنبية للمستثمرين المحليين والأجانب، لأن سعر الفائدة المحلي يتأثر بالمتغيرات الخارجية لوجود البدائل أمام القطاع المالي، وعلى هذا الأساس، فإن التغيرات في سعر الفائدة تمثل جزءا مهما من السياسة النقدية المحلية التي لها تأثير كبير على الوضع التنافسي للاقتصاد المحلي وكذلك في التدفقات النقدية والرأسمالية من وإلى الاقتصاد المحلي من جانب آخر. وعليه كلما كانت الزيادة في الائتمان المحلي بمقدار أكبر من الزيادة في الطلب على النقود فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية بنفس المقدار، بمعنى أن التغير في صافي الموجودات الأجنبية يطابق حسابيا التغيير في الطلب على النقود مطروحا منه التغير في الائتمان المحلي، لذلك فعند إتباع السلطات النقدية لسياسة نقدية توسعية بزيادة الائتمان المحلي بشكل يفوق الزيادة في الطلب على النقود، فإن ذلك يؤدي إلى تدهور صافي الأصول الأجنبية أي تدهور وضع ميزان المدفوعات. وهكذا يتضح أن معالجة اختلال ميزان المدفوعات تكون بتدخل السلطات النقدية من خلال الحد من التوسع في حجم الائتمان بشكل عام والائتمان الممنوح للحكومة بشكل خاص، ذلك لأن التوسع في حجم الائتمان سوف يؤدي إلى اختلال

في ميزان المدفوعات، فالزيادة في حجم الائتمان تعني الزيادة في كمية النقود التي تخلق فجوة الطلب المسببة للتضخم النقدي، حيث يرتفع المستوى العام للأسعار الذي يؤثر في ثلاثة اتجاهات في الأثر النهائي للسياسة النقدية على ميزان المدفوعات:[1]

. يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى عجز في الحساب الجاري؛ إذ أن ارتفاع أسعار السلع المحلية سيقود الطلب الأجنبي على الصادرات نحو النقصان ويدفع بالطلب المحلي على الواردات نحو الزيادة بسبب انخفاض أسعارها نسبيا مقارنة بمثيلتها المحلية؛

. يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى زيادة الطلب على النقود لأغراض المعاملات وذلك بسبب تغطية الزيادة في قيم المشتريات من السلع والخدمات الناتجة عن زيادة الأسعار، كما أن استمرار ارتفاع الأسعار سوف يزيد من كمية النقود المحتفظ بها لأغراض الاحتياط. وهكذا يزيد الطلب الكلي على النقود وتنخفض الفجوة بين عرض النقود والطلب عليها وبالتالي يقل أثر السياسة النقدية التوسعية في الاقتصاد الوطني وميزان المدفوعات؛

. يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية حتى وإن لم تنخفض أسعار الفائدة الاسمية، هذا ما سيؤدي في النهاية إلى التأثير على وضع ميزان المدفوعات.

يمارس سعر الفائدة هو الأخر تأثيرا كبيرا في ميزان المدفوعات كونه يمثل الأداة التقليدية لتوجيه سعر الصرف، فبتحديد هذا السعر تستطيع السلطات النقدية التأثير على عرض النقود والطلب عليها، بطريقة تساهم في تحقيق التوازن في سوق الصرف عند سعر الصرف المرغوب فيه للعملة المحلية.[2] فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل والتي بواسطتها يتم معالجة اختلال ميزان المدفوعات وإبقاء سعر الصرف في حالة توازن. وإذا كان سعر الصرف من وسائل السياسة النقدية الأكثر شيوعا في توحيد قيم رؤوس الأموال الدولية، فإنه قد يساهم من جهة أخرى في عملية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، فالانخفاض في سعر الصرف مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يجعل السلع المحلية أرخص بالأسواق الأجنبية والسلع الأجنبية أغلى في السوق المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات بسبب

---

[1] جليل شعبان وعقيل عبد محمد الحمري، **أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات الاقتصاد الأمريكي حالة خاصة** ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 27، المجلد السابع، كانون الأول، 2011، ص 213.

[2] قويدر معيزي، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2006**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2008، ص 120.

ارتفاع تنافسيتها السعرية وانخفاض الواردات بسبب انخفاض تنافسيتها السعرية، الأمر الذي يساهم في تحسين الحساب الجاري (يسمى هذا بأثر الحجم)، لكن انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات قد يترتب عليها تدهور معدل التبادل التجاري ومن ثم تردي وضع ميزان الحساب الجاري (أثر السعر)، وبالتالي فإن الأثر الصافي على الحساب يعتمد على غلبة أي من الأثرين السابقين.[1] ولابد أن نشير هنا إلى أن نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات يتوقف على مجموعة من الشروط أهمها:

- ضرورة اتساع العرض المحلي للسلع المصدرة والطلب الخارجي على الصادرات بدرجة عالية من المرونة؛
- عدم إتباع الدول الأخرى التي تنتج نفس السلع لسياسة التخفيض، بالإضافة إلى القدرة على التحكم في الأسعار بمعنى عدم ارتفاعها مرة أخرى بعد التخفيض.

هكذا إذن فإن نجاح السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يتوقف على مدى قدرتها في التحكم في المعروض النقدي وحجم الائتمان، والتحكم في معدل الفائدة وسعر الصرف.

المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

ترى النظرية الاقتصادية أن اختلال ميزان المدفوعات يتوقف على عدة مؤشرات أهمها:

- الدخل والانتاج المحلي؛
- الدخل المقابل في الدول الأجنبية؛
- الاختلاف النسبي للأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الاجنبية؛
- سعر صرف العملة المحلية؛
- التضخم والاختلاف في أسعار الفائدة.

لهذا فإن السياسة المالية تلعب دورا كبيرا في التأثير والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، وكذلك التأثير على سعر صرف العملة الوطنية وموقفها في سوق الصرف الأجنبي، ولعل أبرز الأدوات التي تستخدمها السلطات المالية لبلوغ ذلك هي السياسة الاتفاقية والسياسة الضريبية. فإذا كانت الدولة تواجه عجزا

[1] علي عبد الرضا حمودي، **المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات**، سلسلة أوراق بحثية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، بدون سنة نشر، ص 06.

في ميزان مدفوعاتها، فإن خفض الطلب الكلي عن طريق خفض حجم الانفاق العام سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية، حيث تصبح السلع المحلية أكثر تنافسية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة حجم الصادرات، في حين ينخفض حجم الواردات بسبب ارتفاع أسعار السلع الدولية مقارنة بمثيلتها المحلية، ومع زيادة الصادرات وانخفاض الواردات يتحسن الميزان التجاري ومنه يتحسن وضع ميزان المدفوعات. والعكس صحيح في حالة ما إذا الدولة تواجه فائضا في ميزان المدفوعات. وهكذا تكون السياسة المالية الانكماشية مرغوبا فيها إذا ما واجهت الدولة عجزا في ميزان المدفوعات.

كما يمكن للسياسة الضريبية أن تؤثر في ميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على سعر الصرف بطريقة غير مباشرة وعلى الأنشطة الأخرى في الاقتصاد. فزيادة الضرائب على الدخول مثلا تؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد المخصصة للإنفاق وبالتالي انخفاض الانفاق بمختلف أشكاله (الاستهلاكي والاستثماري)، أي انخفاض الطلب الكلي الذي يترتب عليه انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بمثيلتها في الأسواق الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة وانخفاض وارداتها وبذلك يرتفع سعر صرف العملة المحلية مقابل انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية المقابلة لها. ويمكن أن نتصور الحالة في الاتجاه المعاكس في حالة خفض الضرائب على الدخول.

إذن فإن السياسة الضريبية تؤثر في أسعار صرف العملة من خلال تأثيرها على الدخول وعرض النقود والانتاج والأسعار وبالتالي على الصادرات والميزان التجاري.[1] ولهذا يتعين على الدولة التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها اتباع سياسة مالية انكماشية لتخفيض الأسعار والطلب على الصرف الأجنبي بقدر ما يكفي لعودة التوازن، وأما الدولة التي يكون لديها فائض، عليها أن تتبع سياسة توسعية لترتفع الأسعار ويرتفع الطلب على الصرف الأجنبي بقدر ما يكفي لعودة التوازن لميزان مدفوعاتها.

تؤكد النظرية الاقتصادية أنه من بين الأساليب الفعالة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، اتباع سياسة مالية تفضي إلى تخفيض الطلب الكلي ومن ثم تقليص الواردات وتحسين وضع الميزان التجاري، هذا ما أثبته بعض الاقتصاديين من خلال أبحاثهم التي ظهرت مع مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، والتي ركزت على وجود علاقة موجبة بين عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات، حيث إن زيادة عجز الموازنة العامة يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات. ويؤثر عجز الموازنة العامة في ميزان

[1] عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية و المالية و اداء سوق الاوراق المالية ، مرجع سبق ذكره**، ص، ص 93، 94.

المدفوعات من خلال تأثيره في الحساب الجاري وحساب رأس المال، فالتزامن الذي حدث بين عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات من خلال الحساب الجاري في الولايات المتحدة الامريكية في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، والذي أدى إلى ظهور ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بفرضية " توأمة العجوزات " يعبر عن علاقة عجز الموازنة العامة بالحساب الجاري، إذ يؤكد أنصار هذه الفرضية على أن هناك انسجاما وتوافقا بين تحرك عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري. ولقد قامت فرضية توأمة العجوزات على متطابقة الدخل الوطني التالية: [1]

$$Y = C+ I + G +(X-M)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(01)$$

حيث تمثل:

Y : الناتج المحلي الاجمالي؛

C: الاستهلاك؛

I: الاستثمار؛

G: الانفاق الحكومي؛

(X-M): الصادرات ناقص الواردات.

ويمكن تمثيل الدخل الوطني أيضا بالعلاقة التالية:

$$Y = C + S + T\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02)$$

حيث تمثل:

S: الادخار، و I: الضرائب.

عن طريق المساواة بين (01) و (02) نجد:

$$Y = C+ I + G +(X-M) = Y = C + S + T\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(03)$$

وبعد ترتيب المعادلة 03 نتحصل على المعادلة التالية:

$$(T-G) = (I-S) + (X-M)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث تمثل:

(T-G): عجز الموازنة المحلية؛

(I-S): عجز الموارد المحلية؛

[1] Saleh A Salman, **the budget deficit and economic performance**, economic working papers series, university of wollon gong, Australia,2003.

(X-M): عجز الميزان التجاري.

يتضح من المعادلة (04) أنه في ظل التوازن بين الادخار والاستثمار، فإن أي زيادة في عجز الموازنة العامة ستؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري وبالتالي زيادة عجز الحساب الجاري ومن ثم زيادة عجز ميزان المدفوعات. أما إذا لم يكن هناك تطابق بين الادخار والاستثمار، فإن عجز الموازنة العامة يمكن أن يواجه من خلال فائض الادخار على الاستثمار، أو عجز في الحساب الجاري، أو الاثنين معا، كما أن العجز في الحساب الجاري تنعكس مواجهته في تدفق الحساب المالي أي صافي دخول رأس المال بدلا من صافي الصادرات، وبذلك فالمعادلة تصبح:[1]

صافي دخول رأس المال + (I-S) = (T-G)

أما تأثير عجز الموازنة العامة في حساب رأس المال، فإنه يظهر من خلال قناة القروض الخارجية، فعلى سبيل المثال، لما تلجأ الدولة إلى القروض الخارجية، فإن هذه القروض ستسجل في جانب المقبوضات من حساب رأس المال، لكن عند سدادها فإنها ستسجل في جانب المدفوعات، وبذلك فإن أي زيادة في هذه الأقساط سيترتب عنها تناقص في رصيد حساب رأس المال ومن ثم زيادة العجز في ميزان المدفوعات.[2]

و يمكن القول: إنّ عجز الموازنة العامة يؤثر في ميزان المدفوعات، فتخفيض عجز الموازنة العامة عن طريق سياسة مالية انكماشية يؤدي إلى تخفيض الطلب الحكومي على الواردات وزيادة الصادرات بسبب انخفاض أسعار المنتجات المحلية، وهو ما ينعكس في النهاية بتسجيل فائض في ميزان المدفوعات. أما الزيادة في العجز باتباع سياسة مالية توسعية، فيؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات وارتفاع الأسعار وتدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع أسعار الفائدة وتدهور سعر الصرف وما يترتب عليه

[1] عبد مدهش صالح الشجري، **اتجاهات اصلاح السياسة المالية في الاقتصاد اليمني**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2008، ص 89.

[2] عجام ميثم صاحب وسعود على محمد، **فخ المديونية الخارجية للدول النامية، الأسباب والاستراتيجيات**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص، ص 187، 188.

من هروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تدهور ميزان المدفوعات، وهكذا يمكن للدولة أن تمارس من خلال سياساتها الانفاقية والضريبية دورا هاما في التأثير على وضع ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: دور السياسة التجارية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

لعل أكثر التدابير شيوعا في معالجة العجز في ميزان المدفوعات هي تنشيط الصادرات وتقليص الواردات. فإذا كان العجز في ميزان المدفوعات ناتجا عن ضعف الصادرات فيمكن معالجته عن طريق سياسة تجارية تهدف إلى تشجيع الصادرات من خلال تخفيض أسعار السلع المصدرة، وذلك ب:

- تقليل تكاليف انتاجها من خلال الضغط على العوائد الخاصة لعوامل انتاجها؛
- إعفاء أو تقليل رسوم التصدير ومنح اعانات وحوافز تصديرية لمنتجي السلع المعدة للتصدير؛[1]
- فتح أسواق جديدة وتحسين جودة السلع المصدرة.

وإذا لم تؤدي هذه الاجراءات إلى احتواء العجز فلابد من العمل على تقليص الواردات، وذلك عن طريق فرض القيود على بعض السلع منها أو منع استيرادها كلية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وبالتالي كبح جماح الاستيراد. وحتى يكون هذا التأثير فعالا في تحقيق هدف استعادة توازن ميزان المدفوعات، فإن الدولة المعنية غالبا ما تعتمد على نظام الحصص وتراخيص الاستيراد وفرض الرسوم الجمركية على الواردات والرقابة على الصرف. كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى إجراءات أخرى لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات مثل إجراءات تخفيض الانفاق عن طريق التعريفات الجمركية ومراقبة الواردات، وتقليل حجم العملة الوطنية المتداولة داخل الاقتصاد بهدف تخفيض الطلب على السلع والخدمات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى العام للأسعار المحلية، وبالتالي انخفاض الطلب على الواردات الأجنبية ومن ثم زيادة الطلب على الصادرات.

لقد أكد التجاريون على أهمية السياسة التجارية في تشجيع الصادرات من السلع بكافة الوسائل الممكنة والعمل على تقييد الواردات من الخارج، فقد اعتمدت هذه السياسة في كل من فرنسا وانجلترا على وجه الخصوص، حيث عملت فرنسا في عهد الوزير كولبير الذي اتبع نظام الحماية الجمركية لتشجيع

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 113.

الصناعات الوطنية، مما أدى إلى زيادة المنتجات المحلية واتسع نطاق البيع في الأسواق الخارجية. أما انجلترا فقد اعتمدت على التوسع الاقتصادي في التجارة الخارجية متخذة في ذلك عدة تدابير:

- إعفاء البضائع المصدرة من الضرائب؛
- زيادة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من العالم الخارجي.[1]

وقد شملت السياسة التجارية أيضا تقييد الواردات بقيود كمية وتعريفات جمركية تهدف إلى حماية ميزان المدفوعات من تسرب غير مشروط للعملة الأجنبية من جهة، وإلى حماية الصناعات المحلية الناشئة من المنافسة الأجنبية من جهة أخرى. أضف إلى ذلك، فإن العجز في ميزان المدفوعات يمكن تصحيحه أيضا عن طريق:

- فرض قيود مباشرة على المعاملات الخارجية، والتي غالبا ما تنقسم إلى قيود تجارية مثل (الرسوم الجمركية، حصص الاستيراد وقيود كمية أخرى على تدفق التجارة الخارجية)؛
- فرض قيود مالية أو قيود الصرف مثل (القيود على تدفقات رؤوس الأموال الدولية وأسعار الصرف المتعددة).

وتؤثر هذه القيود تأثيرا مباشرا على عناصر معينة في ميزان المدفوعات، فعلى سبيل المثال، يؤدي رسم الاستيراد إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالنسبة للمستهلكين المحليين وتنشيط الانتاج المحلي لبدائل الواردات، كما يمكن لإعانات التصدير أن تجعل السلع المحلية أرخص بالنسبة للأجانب، مما يشجعهم على زيادة طلبهم لتلك السلع، وبالتالي تزيد صادرات الدولة وتنخفض وارداتها. أما بالنسبة للقيود المالية أو قيود الصرف، فنجد أن الدولة المتقدمة تفرض أحيانا قيودا على تصدير رؤوس الأموال عندما يكون ميزان مدفوعاتها في حالة عجز، وعلى واردات رؤوس الأموال عندما تواجه فائضا في ميزان مدفوعاتها، وهو ما ذهبت إليه الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1963 عندما فرضت ضريبة موازنة الفائدة على تصدير رأس المال للاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية وقيود اختيارية على الاستثمارات المباشرة في الخارج لخفض العجز في ميزان مدفوعاتها.[2]

ويمكن القول: إنّ السياسة التجارية مثلها مثل السياسات الاقتصادية الأخرى تستخدم لتحقيق استقرار ميزان المدفوعات. لذا فإن السياسة التجارية ليست سوى عامل واحد من عوامل السياسة الاقتصادية وأن

[1] توفيق سعيد بيضور، **الاقتصاد السياسي الحديث**، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1994، ص 33.

[2] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2001، ص، ص 331، 332.

تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية يعتمد عموما على امكانية التلازم والتنسيق بين هذه السياسة والسياسات الاقتصادية الأخرى .

المبحث الثالث: التنسيق السياسات الاقتصادية الكلية ودوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

سنقدم في هذا المبحث كل من مفهوم تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية و أهميته و دوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية

هناك عدة تعاريف لتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية نورد بعضها فيما يلي:

التعريف الأول: تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية هو الاتفاق المشترك بين القائمين على إدارة الدين العام، والسلطتين النقدية والمالية لأهداف تلك السياسات وذلك في ضوء التأثير المتبادل لأدواتها المختلفة، وأن يقدم القائمون على إدارة الدين العام رؤيتهم حول التكاليف والمخاطر التي تتلازم والمتطلبات التمويلية للحكومة وحجم الدين العام، والعمل على الفصل بين إدارة الدين وأهداف السياسة النقدية وإرساء مبدأ المساءلة عند تحقق التطور المالي، وتبادل المعلومات بين السلطات المالية والنقدية، والقائمين على إدارة الدين حول احتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة.[1]

التعريف الثاني: لقد عرف Iain Begg تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية بتبني السلطات الاقتصادية لتدابير واجراءات التي تضمن أن القرارات المتخذة من قبل صانعي القرار لا يترتب عليها أثار غير مباشرة وغير مرجوة على أية سياسة اقتصادية، وأن أفضل التنسيق هو الذي يشرك صانعي القرار في تحديد أهدافهم وبالتالي تعظيم النتائج المحققة.

التعريف الثالث: يعرف تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية بأنه الوسيلة الفاعلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة، ويكون ذلك على مستويين: الأول، عند تحديد الأهداف العامة على أن يكون ضمن أولويتها العمل على تطوير القطاع المالي، والثاني، هو أن يتم التنسيق باتخاذ بعض التدابير المؤسسية وتحديد آليات التنفيذ التي تؤكد كفاءة ذلك التنسيق.[2]

---

[1] منى كمال، **الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية**، بحوث اقتصادية، جامعة لندن، نوفمبر 2010، ص 08.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 09.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول: إنّ تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية هو الاتفاق المشترك بين صانعي القرار الاقتصادي لاتخاذ الاجراءات والقرارات المناسبة، التي من شأنها اختيار الوسيلة الفاعلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة، ويكون ذلك بإشراك صانعي القرار في تحديد أهدافهم وكذا الأدوات الكفيلة لتحقيق تلك الأهداف بطريقة لا يترتب عليها أثار غير مرغوب فيها على أية سياسة اقتصادية أخرى.

المطلب الثاني: أهمية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية

انطلاقا من الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل سياسة اقتصادية على حدة، فإن التنسيق والملاءمة بين أهداف ووسائل كل واحدة منها بات أمرا ضروريا لا مفر منه، وذلك بغية تجنب التعارض والتضارب بين أهداف ووسائل تلك السياسات مع بعضها البعض أو بين وسائل وأهداف كل سياسة على حدة.

إن الفلسفة الاقتصادية الراهنة تؤكد بأن حالة الانفصال بين السياسات الاقتصادية الكلية أصبح أمرا غير مرغوب فيه، فعلى سبيل المثال، فإن السلطات النقدية المسؤولة عن استقرار التضخم تحتاج لأن تتلاءم قراراتها وتتكامل مع خيارات السياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف، كما أن الجهات المسؤولة عن السياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف تأخذ بعين الاعتبار أثار اجراءاتها وقراراتها على الاستقرار النقدي.

ولهذا فمن الضروري التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية حتى لا تحدث كل واحدة منها أثارا معاكسة للسياسة الأخرى، لذلك فإن التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية يظل بمثابة السلاح الوحيد المأمول الذي يمكن استخدامه ضد عدم الاستقرار الاقتصادي وضد ما تحدثه البطالة من أضرار، فعلى سبيل المثال، لنفرض وجود تضخم في دولة ما نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، ففي هذه الحالة تلجأ السياسة الاقتصادية العامة من خلال أدواتها إلى اتخاذ اجراءات لتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض حجم السيولة بواسطة الرقابة الائتمانية التي تتطلب استخدام أدوات السياسة النقدية كمعدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الاجباري وغيرها، وفي نفس الوقت تقوم الحكومة بتخفيض مستويات الانفاق وزيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال رفع مقدار الضرائب وتخفيض حجم الاعانات الحكومية، وقد تكون لإجراءات السياسة النقدية أثار واضحة على سياسة سعر الصرف، فرفع سعر الفائدة لامتصاص حجم السيولة الزائدة سوف يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية التي من شأنها تقليص حجم الطلب الكلي وبالتالي احتواء التضخم. أما بالنسبة للسياسة التجارية فقد تساهم في إعادة الاستقرار

الاقتصادي من خلال أدواتها كالرسوم الجمركية، فإذا ما لاحظت الحكومة بأن معدلات التضخم مرتفعة فيمكنها معالجة ذلك برفع الرسوم الجمركية التي قد تقلل من حجم الواردات (ينطبق الأمر هنا على التضخم المستورد). ويتضح من الاجراءات السابقة أن البعض منها يتصل مباشرة بالسياسة النقدية والمالية والبعض الأخر يتصل بالسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف. لذلك لابد من التكامل والتنسيق بين تلك الاجراءات للوصول إلى الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السياسة الاقتصادية العامة للدولة ألا وهو الاستقرار الاقتصادي وإشاعة التنمية الاقتصادية في بروع الاقتصاد الوطني.

باعتبار السياستين النقدية والمالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية المستعملة في معالجة التقلبات الاقتصادية، ونظرا لتميز كل سياسة على الأخرى، فإن التنسيق بينمهما أصبح أمرا إلزاميا وذلك لعدة اعتبارات هي:[1]

– بما أن السياسة النقدية من اختصاص البنوك المركزية والسياسة المالية هي من اختصاص الحكومة، فإن الحاجة إلى التنسيق بين هاتين السياستين سوف يزيد من تعاونهما ويجعل كل سياسة تسير في الطريق الذي تسير فيه السياسة الأخرى؛

– إذا كانت السياسة المالية التي تتميز بعدم مرونتها تتطلب وقتا طويلا لتنفيذها لضرورة تدخل السلطة التشريعية للموافقة عليها، فإنها في حاجة إلى السياسة النقدية التي تكملها لما تتميز به من مرونة. بمعنى يتم البدء فورا بإتباع سياسة نقدية عندما تدعو إلى ذلك الأوضاع الاقتصادية إلى أن تبدأ السياسة المالية في مرحلة التنفيذ؛

– إن لكل من السياستين النقدية والمالية دورا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن المزج بينهما هو الكفيل بإعطاء أحسن النتائج. ويتوقف هذا المزج في كل وقت من الأوقات على الأوضاع المادية السائدة وعلى الإمكانيات العملية بالتحرك في كل مجال من مجالي هاتين السياستين؛

[1] عطية عبد الواحد، **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع اشارة خاصة لمصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003،ص ص76،77

– إن فعالية كل سياسة بدون الأخرى هي فعالية جزئية في تأثيرها على الاستثمار و الاستهلاك الذي قد يزيد أو ينقص عن طريق تغيرات أسعار الفائدة، كما أن السياسة النقدية لن تكون فعالة في زيادة الدخل الوطني ما لم تدعمها السياسة المالية؛

– إن عدم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، قد تجعل إحداهما تحدث أثارا تنعكس بالسلب على السياسة الأخرى.

إن التنسيق الكفء بين السياستين النقدية والمالية هو الذي يضمن لهما تحقيق أهدافهما المنوطة بهما، فلا يمكن لأية سياسة أن تقوى بمعزل عن الأخرى، لذلك فإن إلزامية دمج السياستين معا بات أمرا ضروريا. وتتجلى عملية المزج في العمل المشترك بين السلطتين النقدية والمالية في إدارة الشؤون النقدية والمالية.

المطلب الثالث: دور تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

إذا كان الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية وعجز في ميزان المدفوعات، فإن أفضل وسيلة لعلاج ذلك هي اتباع سياسة مالية نقدية انكماشية مصحوبة بسياسة تجارية تعمل على فرض قيود مباشرة على المعاملات الخارجية. فالإجراءات المالية التي تقوم على خفض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب القديمة أو استحداث ضرائب جديدة لتقليل حجم السيولة التي بحوزة الأفراد، والتي تكون مصحوبة بإجراءات نقدية مفادها إقدام البنك المركزي على رفع معدل الاحتياطي الاجباري أو معدل إعادة الخصم أو شراء الأوراق المالية في السوق المالي لرفع تكلفة الاقتراض والحد من التوسع في منح القروض، مع إجراءات تجارية تعمل على فرض حصص الاستيراد وفرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات قصد تقليل حجم السلع والخدمات المستوردة، ومنح اعانات التصدير لتنشيط الصادرات وزيادة متحصلات الصرف الأجنبي، قد تؤدي في النهاية إلى انخفاض حجم الانفاق المحلي ومعه الانفاق على السلع والخدمات المستوردة، وبالتالي انخفاض الطلب الداخلي على السلع ولاسيما السلع القابلة للتصدير، مما يجعل أسعار السلع المحلية منخفضة مقارنة بنظيرتها الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى تحويل إنفاق كل من المواطنين والأجانب من السلع والخدمات الأجنبية إلى تلك المنتجة محليا، فيزداد بذلك الطلب على المنتجات المحلية على النحو الذي يزيد من حجم الصادرات ويقلل من حجم الواردات، وكنتيجة لذلك يتحسن وضع الميزان التجاري وعليه يتحسن وضع ميزان المدفوعات رغم انخفاض مستوى الدخل والتشغيل، وهو ما يؤكد صحة العلاقة العكسية بين توازن ميزان المدفوعات والتشغيل الكامل.

إن تخفيض سعر الصرف العملة هو الآخر يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات وذلك لما له من تأثير على كافة بنود ميزان المدفوعات، كالصادرات والواردات، حركة رؤوس الأموال والتحويلات من جانب واحد. فإذا كان الحساب الجاري يمثل حصة الأسد من إجمالي مركز المدفوعات الخارجية، وباعتبار أن هناك من يعتقد أن تخفيض قيمة العملة قد يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري بدلا من تحسينه، فلابد من صناع السياسة الاقتصادية دراسة الأثار الجانبية المتوقعة من تخفيض قيمة العملة قبل مباشرة التخفيض.[1]

من جهة أخري، يتضح دور مزيج السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات من خلال العلاقة الموجودة بين عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة، فعجز ميزان المدفوعات يتبع دائما عجز الموازنة العامة، لذلك فإن تحسين وضع ميزان المدفوعات يتحقق من خلال معالجة العجز في الموازنة العامة. فالعجز في الموازنة العامة وخاصة الجزء الممول من القروض الأجنبية أو السحب من الاحتياطيات الدولية يساهم بشكل مباشر في إحداث العجز في ميزان المدفوعات، أضف إلى ذلك، فإن العجز في الموازنة العامة يترتب عليه ارتفاع أسعار السلع المحلية وتدهور قيمة العملة وارتفاع أسعار الفائدة وتدهور سعر الصرف وما ينتج عنه من هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج بحثا عن بيئة اقتصادية مستقرة وتحقيق عائد مجز، وهو ما يقود في النهاية إلى المزيد من التدهور في ميزان المدفوعات.[2] ولهذا يجب على صناع السياسة الاقتصادية ضرورة اتباع سياسة مالية تقوم على تنويع الهيكل الانتاجي وتخفيض معدلات الأسعار المحلية والمحافظة على سعر الصرف وتجنب الوقوع في المديونية، مع سياسة تجارية تعمل على دعم القدرات التصديرية والحد من الواردات.

[1] ميراندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، ورقة بحثية، مركز التعليم المفتوح بكلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، مصر،2010، ص ص110، 113.

[2] عبده مدهش صالح الشجري، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

خاتمة الفصل:

استنتجنا من خلال هذا الفصل أن ميزان المدفوعات يلعب دورا فعالا في تحديد وضعية اقتصاد البلد فهو عبارة عن سجل منظم مختصر لجميع العمليات التجارية الدولية التي تتم بين دولة ما و بين دول العالم الخارجي، و تسجل هذه العمليات في السجل المذكور في الجانب الدائن أو الجانب المدين و ذلك حسب طبيعة هذه العمليات، و تكمن أهميته في مجالات عدة من بينها يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية و المالية للبلد، كذلك يوفر معلومات عن المعاملات الاقتصادية و يوضح أثرها على الدخل القومي، و لديه وظائف، و من بين مكوناته نجد حساب المعاملات الجارية، حساب المعاملات الرأسمالية، و حساب الذهب و الاحتياطات النقدية، و قيد السهو و الخطأ.

كما أن ميزان المدفوعات يمر بأسباب عديدة تؤدي إلى اختلاله و من بين صور الاختلال هناك الاختلال المؤقت و الهيكلي وصولا إلى نتائج الاختلال المتمثلة في نتائج العجز و الفائض.

وللسياسات الاقتصادية الكلية دورا كبيرا في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات سواءا تعلق الأمر بالسياسة النقدية التي يتوقف نجاحها على مدى قدرتها في التحكم في المعروض النقدي و حجم الإئتمان و التحكم في معدل الفائدة و سعر الصرف، والسياسة المالية عن طريق أبرز أدواتها مستخدمة في ذلك السياسة الإنفاقية و الضريبية، والسياسة التجارية تكون موجهة لتنشيط الصادرات و تقليص الواردات، وبالتالي ينشأ عنها تحسن وضع الميزان التجاري و عليه تحسن وضع ميزان المدفوعات.

و تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التوازن مهم و ذلك باتباع سياسة مالية نقدية انكماشية مصحوبة بسياسة تجارية تعمل على فرض قيود مباشرة على المعاملات الخارجية.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر(2000.2015)

مقدمة الفصل

إنّ ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية خلال السنوات الأخيرة (الألفية الثالثة) أدى إلى ارتفاع كبير في احتياطات الصرف، هذا ما دفع بالسلطات الاقتصادية الجزائرية إلى توجيه سياساتها الاقتصادية الكلية لتحقيق أهدافها المنشودة، و التي من بينها تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

إنّ إدراك هذا الهدف، سيسمح للسلطات الاقتصادية الجزائرية بتفعيل كل سياساتها الاقتصادية باعتباره الهدف الأسمى الذي تصبو الى تحقيقه في جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء. لمعرفة الدور الذي تلعبه كل أداة من أدوات السياسة الاقتصادية سواء السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية و سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و كذا ضرورة التنسيق فيما بينها لبلوغ هذا الهدف، حيث سعت الجزائر إلى توضيح العلاقة الموجودة بين سياساتها الاقتصادية الكلية وتفعيلها وكذا التنسيق فيما بينها من أجل تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها .

وعليه سيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية الكلية وتأثيرها على التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر (2000–2015).

المبحث الثاني: دور تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر (2000–2015).

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية الكلية وتأثيرها على التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر(2000-2015).

تلعب السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية و سياسة سعر الصرف، دورا هاما في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ولهذا سنقوم بدراسة تحليلية لدور هذه السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق هذا الهدف في الجزائر من سنة 2000 إلى غاية 2015 وذلك من خلال التطرق إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: تأثير السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر(2000-2015)

إن حجم السيولة النقدية المتراكمة الذي عرفه الاقتصاد الجزائري منذ مطلع الألفية الثالثة والتبعية المفرطة للمحروقات في مجال التصدير، وزيادة كمية وقيمة الواردات، وزيادة العجز الموازني، وتفاقم الإختلالات الهيكلية وغيرها، وضعت السياسة النقدية أمام مجموعة من التحديات نتج عنها ظهور عدة مخاطر لعل أهمها، عودة التضخم، تراجع معدلات النمو الاقتصادي، اضطراب ميزان المدفوعات وتقلبات سعر الصرف في الأسواق الدولية. فاعتماد الجزائر على صادرات المحروقات بنسبة كبيرة جعل وضع ميزان مدفوعاتها رهينة لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. هذا ما جعل السياسة النقدية غير قادرة على المحافظة على استقراره. نظرا لارتباطه بمتغيرات تتحكم فيها عوامل خارجية أكثر منها داخلية. والجدول الموالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة (2000-2015).

الجدول رقم (03/01): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000.2015)

الوحدة: (مليار دولار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الحساب الجاري	8.93	7.06	4.37	8.84	11.12	21.72	28.95	30.6
الميزان التجاري	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.81	34.06	34.24
الصادرات(fob)	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22	46.38	54.74	60.59
المحروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61
أخرى	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.79	1.13	0.98
الواردات(fob)	−9.35	−9.48	−12.01	−13.32	−17.95	−19.57	−20.68	−26.35
ميزان حساب رأس المال	−1.36	−0.87	−0.71	−1.37	−1.87	−4.78	−11.22	−1.05
م. المدفوعات	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55
البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
رصيد الحساب الجاري	35.18	0.41	12.14	17.76	12.41	0.83	−9.10	− 20.05
الميزان التجاري	41.24	7.78	18.20	25.96	20.16	11.06	0.59	−12.82
الصادرات(fob)	78.63	45.18	57.09	72.88	71.73	65.91	60.04	26.89
المحروقات	77.19	44.41	56.12	71.66	70.58	63.75	58.34	25.79
أخرى	1.44	0.77	0.96	1.22	1.15	2.16	1.69	1.09
الواردات(fob)	−37.39	−37.40	−38.88	−46.92	−51.56	−54.85	−59.44	−39.7
ميزان حساب رأس المال	1.85	3.45	3.17	2.37	−0.36	−0,70	3.23	−0.76
م. المدفوعات	37.04	3.86	15.32	20.14	12.05	0.13	−5.88	−20.82

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على:

- Banque d'Algérie, **bulletin statistique trimestriel N07**, juin 2009, p 15.
- Banque d'Algérie, **Rapport 2012, 2013**.

. سنة 2013 و2014، مستخرجة من **وثائق داخلية لبنك الجزائر**.

. سنة *2015 مستخرجة من وثائق داخلية لبنك الجزائر, النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 32 :ديسمبر 2015 وهي تعبر عن معطيات الثلاثي الاول+ الثلاثي الثاني+ الثلاثي الثالث.

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم (03/01)، نرى أن رصيد ميزان المدفوعات سجل فائضا قدره 7.57 مليار دولار سنة 2000، وسبب ذلك هو الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، والتي بلغ فيها سعر برميل البترول 28.59 دولارا بعدما كان يقدر بـ 15 دولارا سنة 1999. واعتبارا من سنة 2001، أخذ رصيد ميزان المدفوعات في الاتجاه نحو الانخفاض مسجلا في ذلك ما يقارب 6.19 و3.66 مليار دولار خلال سنتي 2001 و2002 على الترتيب، ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية بنسبة 11.71% (25.24 دولار سنة 2002 مقابل 28.59 دولار سنة 2000)، وزيادة حجم الواردات التي بلغت 12 مليار دولار سنة 2002 مقابل 9.35 مليار دولار سنة 2000، بسبب التوسع في واردات مواد التجهيز في ظرف تميز بتحسن نسبة الاستثمار في الاقتصاد الوطني (برنامج الانعاش الاقتصادي) وارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار.[1]

بالإضافة إلى تراجع حجم الصادرات إلى مستوى 18.71 مليار دولار سنة 2002 مقابل 21.65 مليار دولار سنة 2000، وهو ما أدى إلى تسجيل تراجع في رصيد الميزان التجاري في 2002 إلى مستوى 6.7 مليار دولار مقابل 12.3 مليار دولار في 2000. وفي سنة 2003 سجل رصيد ميزان المدفوعات تحسنا مستمرا من سنة لأخرى إلى غاية سنة 2009، سنة الصدمة العالمية، إذ سجل فائضا قدر بـ 7.47 مليار دولار في 2003 لينتقل إلى 9.25 و16.94 مليار دولار خلال سنتي 2004 و2005 على الترتيب وبنسبة زيادة قدرت بـ 23.82% و83.13% على التوالي، ثم إلى 17.73 و29.55 مليار دولار خلال سنتي 2006 و2007 وبنسبة زيادة قدرت بـ 4.66% و66.66% على الترتيب، ليصل إلى 37.04 مليار دولار وبنسبة زيادة تقدر بـ 25.34% في 2008.

ويفسر هذا الارتفاع في رصيد ميزان المدفوعات بالارتفاع الكبير والمستمر لأسعار البترول في الأسواق الدولية، حيث قفز سعر برميل البترول سنة 2008 إلى 99.86 دولارا مقابل 38.66 دولارا سنة 2004، أي بنسبة زيادة قدرت بـ 158.3%، وهو ما يؤكد تبعية الاقتصاد الوطني بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة لصادرات المحروقات، بينما لا تزال مساهمة الصادرات خارج المحروقات في قابلية استمرار فائض ميزان المدفوعات جد ضعيفة، وهو ما يطرح بإلحاح التحسن الضروري للتنافسية الخارجية أمام الانفتاح المتزايد للاقتصاد الوطني، وبذلك يظهر التحدي المرتبط بتنويع الصادرات. من جهة أخرى، لقد

[1] Banque d'Algérie, **media Bank N 68**, octobre 2003, p 39.

ترتب عن ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولي، ارتفاع حصيلة الصادرات إلى مستوى 78.63 مليار دولار في 2008 بعدما كانت 32.22 مليار دولار سنة 2004، مقابل ارتفاع حجم الواردات التي بلغت هي الأخرى سنة 2008 ما يقارب 37.39 مليار دولار مقابل 17.95 مليار دولار في 2004، وذلك بسبب التوسع في واردات سلع التجهيز والمنتجات نصف المصنعة، التي كانت موجهة لبرامج الاستثمارات العمومية التي شرعت فيها الحكومة منذ مطلع الألفية الثالثة، مما انعكس في النهاية بالإيجاب على رصيد الميزان التجاري الذي حقق فائضا سنة 2008 قدر بـ 41.24 مليار دولار مقابل 14.27 مليار دولار سنة 2004.

وعليه "فإن التعزيز المتواصل لسلامة ميزان المدفوعات خلال السنوات من 2000 إلى 2008 قد تدعم بواسطة المحيط الدولي المواتي في مجال تطور أسعار المحروقات. وإذا كان الاقتصاد الجزائري لا يزال رهينة صادرات المحروقات، فقد سجل ميزان المدفوعات في 2008 عنصرا جديدا من عناصر الهشاشة تمثل في القفزة المسجلة على مستوى واردات السلع والخدمات"[1]، وظهور المؤشرات الأولى للأزمة المالية العالمية، منذ أوت 2007، وتزايد حدتها اعتبارا من سبتمبر 2008، وهو ما أدى إلى انهيار رصيد ميزان المدفوعات بحوالي 10 مرات عمّا كان عليه الحال في 2008، حيث انخفض من 37.04 مليار دولار سنة 2008 إلى 3.86 مليار دولار سنة 2009، مما سبب صدمة خارجية للاقتصاد الجزائري ترتب عنها انخفاض الميزان التجاري في 2009 إلى مستوى 7.78 مليار دولار مقابل 41.24 مليار دولار سنة 2008، ويعود ذلك إلى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول في السوق الدولي.

وقد استرجع ميزان المدفوعات وتيرته التصاعدية سنة 2010 بمبلغ يقدر بـ 15.32 مليار دولار مقابل 3.86 مليار دولار سنة 2009، أي بنسبة زيادة قدرت بـ 296.89%، ويعزى ذلك بالتحسن التدريجي لأسعار البترول في السوق الدولي، حيث قفز سعر البرميل إلى 80.15 دولار سنة 2010 بعدما كان 62.26 دولار سنة 2009، الأمر الذي أدى إلى تسجيل تحسن في الميزان التجاري الذي بلغ 18.2 مليار دولار سنة 2010 مقابل 7.78 مليار دولار سنة 2009، وذلك نتيجة الزيادة القوية لصادرات المحروقات خلال 2010 (56.12 مليار دولار) وأيضا الصادرات خارج المحروقات التي تجرها صادرات المنتجات نصف المصنعة، مختتمة بمبلغ 0.96 مليار دولار مقابل 0.77 مليار دولار في 2009، في حين، تزايدت وارادات السلع، من جانبها، بشكل طفيف في 2010، منتقلة من 37.4 مليار دولار في 2009

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.**التقرير السنوي 2008**، سبتمبر 2009 ، ص 78.

إلى 38.88 مليار دولار في 2010، على أساس أن واردات سلع التجهيز ونصف المصنعة تمثل أكثر من 60% من الواردات".[1]

واستمر تحسن رصيد ميزان المدفوعات في 2011 مسجلا ما يقارب 20.14 مليار دولار مقابل 15.32 مليار دولار في 2010، أي بنسبة زيادة قدرت بـ 31.46%، وقد كان ذلك تحت تأثير الزيادة القوية للصادرات (72.88 مليار دولار سنة 2011 مقابل 57.09 مليار دولار في 2010) ولاسيما صادرات المحروقات، وكذا زيادة الواردات التي انتقلت هي الأخرى من 38.88 مليار دولار سنة 2010 إلى 46.92 مليار دولار سنة 2011. وفي سنة 2012، عاد رصيد ميزان المدفوعات ليسجل انخفاضا من جديد بعد ذلك الانخفاض المسجل في سنتي 2001 و2002، حيث بلغ 12.05 مليار دولار مقابل 20.14 مليار دولار سنة 2011، أي بنسبة تراجع قدرت بـ (40.16%)، ويعود ذلك إلى انخفاض سعر برميل البترول في السوق الدولي، والذي بلغ سنة 2012 ما يعادل 111.05 دولار مقابل 113 دولار سنة 2011، وهو ما أدى إلى تسجيل انخفاض طفيف في الصادرات (71.73 مليار دولار سنة 2012 مقابل 72.88 مليار دولار سنة 2011)، مقابل الزيادة القوية في الواردات (51.56 مليار دولار سنة 2012 مقابل 46.92 مليار دولار سنة 2011)، الأمر الذي ترتب عليه تراجع رصيد الميزان التجاري إلى مستوى 20.16 مليار دولار سنة 2012 مقابل 25.96 مليار دولار سنة 2011. وبخصوص سنتي 2013 و2014، فقد سجل فيهما رصيد ميزان المدفوعات انخفاضا كبيرا قدر بـ 0.13 مليار دولار و5.88 مليار دولار على الرتيب، وذلك تحت تأثير استمرار المنحنى التصاعدي للواردات، وتراجع صادرات المحروقات بسبب انخفاض سعر برميل البترول إلى مستوى 109.55 دولارا و 91.10 دولارا خلال سنتي 2013 و2014 على الترتيب.

وهذا ما شاهدته سنة 2015 فقد واصل رصيد ميزان المدفوعات بالانخفاض ليصبح −20.82مليار دولار مقارنة بسنة 2014 (−5.88مليار دولار) وذلك بسبب انخفاض الصادرات بشكل رهيب لتصل الى26.89 مليار دولار بعد ان كانت 60.04 مليار دولار اي تراجع بنسبة 55.21% وذلك بسبب انخفاض سعر برميل البترول من 91.10 مليار دولار سنة 2014 ليصل الى 48.1 مليار دولار في الثلاثي الأخير سنة 2015 مع تراجع في قيمة الواردات قدرت ب 19.74مليار دولار بنسبة 33.20%.

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر, **التقرير السنوي 2010**، جويلية 2011 ، ص 57.

هذا ما أدى إلى انخفاض في قيمة رصيد الحساب الجاري الى –20.05 مقارنة بسنة 2014 حيث كان يقدر ب–9.10.

إذن و كمحصلة يمكن القول أنّ ميزان المدفوعات الجزائري الذي سجل تقلبات كثيرة خلال الفترة المدروسة، يبقى رهينة تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، لذا فإن أي تغير في هذه الأخيرة يستجيب له وبسرعة فائقة رصيد ميزان المدفوعات، هذا ما يؤكد أن ميزان المدفوعات الجزائري لا يزال تتحكم فيه عوامل خارجية أكثر منها داخلية، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية في الجزائر غير قادرة على المحافظة على الاستمرار في استقراره.

المطلب الثاني: تأثير السياسة المالية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر (2000–2015)

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات خلال الألفية الثالثة أعطى دفعا جديدا للسياسة المالية في الجزائر، حيث أصبحت تساهم بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، كانخفاض معدلات البطالة، تشجيع معدلات النمو الاقتصادي، انخفاض حجم المديونية الخارجية وغيرها. ولقد استوحت السياسة المالية المطبقة خلال الفترة المدروسة أفكارها من المدرسة الكينزية الرامية إلى تشجيع الطلب الفعال من خلال الزيادة في النفقات العامة (التمويل بالعجز)، وهو ما جسدته البرامج الاقتصادية الضخمة التي أطلقتها الحكومة منذ مطلع الألفية الثالثة، كبرنامج الانعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

فإذا كان العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات يمكن أن يتزامن مع عجز الموازنة العامة، فإن هذه الفرضية لم تنطبق على الاقتصاد الجزائري، ذلك لأن السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة خلال الفترة المدروسة والتي عرفت عجزا مستمرا في رصيد الموازنة العامة في معظم سنوات الألفية الثالثة، لم يصاحبها عجز في رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات وإنما صاحبها فائض متزايد (باستثناء بعض السنوات) من سنة لأخرى . فمن خلال ملاحظتنا للجدول السابق (03/01) نرى أن رصيد الحساب الجاري قد قفز إلى 21.72 مليار دولار سنة 2005 بعدما كان في حدود 8.93 مليار دولار سنة 2000، في حين سجل في سنة 2008 ما يقارب 35.18 مليار دولار، لكن سرعان ما عرف تدهورا كبيرا سنة 2009، على إثر الصدمة المالية العالمية، التي كان لها أثار سلبية على الاقتصاد الجزائري (0.41 مليار دولار)، ليعود إلى الارتفاع اعتبارا من سنة 2010 التي وصل فيها إلى 12.14

مليار دولار نتيجة عودة تحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية. هذا ما يؤكد أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر تحكمه عوامل خارجية كتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، وهو ما يجعل السياسة المالية غير فعالة في التأثير عليه.

إنّ السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة من خلال برامج الانعاش الاقتصادي، التي كانت موجهة لتشجيع الطلب الكلي بغية زيادة حجم الانتاج كالدخل والعمالة، قد ترتب عنها مواجهة جزء كبير من هذا الطلب عن طريق القطاع الخارجي، وذلك نظرا لضعف الجهاز الانتاجي وعدم مرونته. وفي هذه الحالة، فإن المؤسسات الأجنبية الشريكة للجزائر هي التي ستستفيد من أثر المضاعف، وهو ما يؤكد محدودية سياسة الموازنة العامة في الجزائر، لكون مؤسساتها غير قادرة على انتاج كل المنتجات التي يتطلبها الطلب المحلي، هذا ما أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات خلال الفترة المدروسة بحوالي 05 أضعاف. فبعد أن كانت سنة 2000 تقدر بـ (-9.35) مليار دولار انتقلت سنة 2013 إلى (-54.85) مليار دولار، في حين، تبقى الصادرات تخضع بالأساس إلى ارتفاع وانخفاض سعر برميل البترول في السوق الدولي، وعليه فإن رصيد الميزان التجاري يبقى رهينة تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، أضف إلى ذلك، فإن الصادرات خارج المحروقات لا تزال لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية. أما بالنسبة إلى العجز في حساب رأس المال الذي ما فتئ يتوسع باستمرار إلى غاية سنة 2007، فمرده هو زيادة المبالغ المخصصة لتسديد أصل المديونية، إلى جانب زيادة فاتورة الواردات التي تم تسديد القسط الأكبر منها نقدا، ولكن بعد الانتهاء من تسديد الديون الخارجية ونتيجة لتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر، عاد رصيد حساب رأس المال نحو الفائض اعتبارا من سنة 2008 (1.85 مليار دولار).

إذا كانت النظرية الاقتصادية ترى أن امتصاص فائض ميزان المدفوعات أو تقليصه، يكون عن طريق سياسة مالية توسعية من خلال توسيع الانفاق الحكومي وكذا زيادة الدخول والقدرة الشرائية للمستهلكين بتخفيض الضرائب أو إلغاء بعضها، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الانفاق على الواردات وبالتالي امتصاص الفائض أو تقليصه، فإن السياسة المالية التوسعية التي اعتمدتها الحكومة خلال الفترة المدروسة لم تتماش مع هذا المنظور، وهذا لكون فاتورة الواردات في زيادة مستمرة ورصيد ميزان المدفوعات هو الآخر في حالة فائض مستمر، هذا ما يؤكد أن رصيد ميزان المدفوعات لا يزال رهينة تقلبات سعر برميل البترول في السوق الدولي، وبالتالي فإن الفائض أو العجز المسجل فيه لا تزال تحكمه

عوامل خارجة عن نطاق الدولة، وهو ما جعل السياسة المالية غير فعالة في التأثير على وضع ميزان المدفوعات في الجزائر.

المطلب الثالث: تأثير سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر (2000.2015).

بعد تبني الجزائر لنظام التعويم المدار كأحد أنظمة لسعر الصرف الدينار الجزائري في إطار برامج الاصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية ، وكذا تحرير تجارتها الخارجية من كل القيود والعراقيل التي كانت تعيقها، قامت مع مطلع الألفية الثالثة بإعادة تنشيط سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية للتأثير أو القضاء على الاختلالات الاقتصادية والمالية التي شكلت تحديات أمام الاقتصاد الجزائري، خصوصا وأن هذه الفترة تميزت بزيادة حجم السيولة في الاقتصاد نتيجة تحسن الوضعية المالية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، وهو ما تطلب توجيه كلتا السياستين لمقابلة استنزاف السيولة الفائضة في الاقتصاد ومحاربة التضخم، وهذا للمحافظة على استقرار ميزان المدفوعات.

حيث ترى النظرية الاقتصادية بأن أي تغير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى إحداث تغيرات في سعر الصرف (في ظل نظام سعر الصرف المرن)، ومرد ذلك أن البلد المستورد عندما يلجأ إلى استيراد منتجات معينة فإنه يسدد فاتورة وارداته بالعملة الأجنبية للبلد المصدر، بمعنى يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر وبيع عملته المحلية، حيث يصبح عرض العملة المحلية أكثر من الطلب عليها، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بقيمة العملة الأجنبية. ولمعرفة علاقة رصيد ميزان المدفوعات بسعر صرف الدينار الجزائري، نحاول تحليل التطورات الاحصائية لميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار الجزائري، وذلك كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03/02): تطور رصيد ميزان المدفوعات وعلاقته بتطور سعر الصرف خلال الفترة (2000.2015).

الوحدة: (مليار دولار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55
سعر صرف الدينار/ الدولار	75.26	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29
أسعار البترول	28.59	24.9	25.24	39.03	38.66	54.64	65.85	74.95
البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	*2015
ميزان المدفوعات	37.04	3.86	15.32	20.14	12.05	0.13	-5.88	-20.82
سعر صرف الدينار/ الدولار	64.58	72.64	74.39	72.93	77.53	78.65	80.56	102.93
أسعار البترول	99.97	62.26	80.15	113	111.05	109.55	91.10	48.1

المصدر: بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 32.

. سنة 2014 مستخرجة من وثائق متحصل عليها من بنك الجزائر، سنة *2015 هي تعبر عن معطيات خاصة بالسداسي الأول + الثلاثي الثالث .

نلاحظ من خلال الجدول (03/02) أن الارتفاع أو الانخفاض في رصيد ميزان المدفوعات له علاقة وطيدة بارتفاع أو انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، حيث حقق أقصى قيمة له في سنة 2008 بقيمة 37.04 مليار دولار، وهي السنة التي وصل فيها سعر برميل البترول إلى 99.97 دولارا للبرميل. أما أدنى قيمة له فقد كانت في سنة 2015 بقيمة (. 20.82مليار دولار)، وذلك عقب تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية إلى مستوى 48.1 دولار للبرميل، وهو ما أحدث انخفاض في قيمة الصادرات وتراجع حجم الواردات ليصل رصيد الحساب الجاري سنة 2015 الى (–20.05 مليار دولار) لثلاثي الثالث. بعد ان كان في سنة 2014 بقيمة (–9.10 مليار دولار)اي انخفاض بنسبة120%. أما فيما يخص علاقة سعر صرف الدينار الجزائري برصيد ميزان المدفوعات، يمكن القول: إنّه بالرغم من الاستقرار الذي شهده سعر صرف الدينار خلال الفترة المدروسة، إلا أنه لم يمارس أي دور في التأثير على رصيد ميزان المدفوعات، وذلك بسبب خصوصيات الصادرات الجزائرية التي لا تزال تقتصر على المنتجات النفطية التي شكلت في أغلب السنوات 97% من إجمالي حصيلة الصادرات من العملة الأجنبية، بينما تبقى مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في إجمالي حصيلة الصادرات ضئيلة جدا بسبب ضعف الجهاز الانتاجي ومحدودية طاقته الانتاجية، حيث حققت أقصى قيمة لها في سنة 2013 بـ 2.16 مليار دولار. هذا ما يجعلنا نتأكد أن سياسة تخفيض سعر صرف الدينار لتشجيع

الصادرات هي سياسة فاشلة في الاقتصاد الجزائري، نظرا لضعف الجهاز الانتاجي وتركز الصادرات الجزائرية على منتج واحد (المحروقات) والذي تتحكم فيه عوامل خارجية.

إذا كان شرط نجاح تخفيض قيمة العملة يتطلب تمتع الطلب الخارجي والعرض المحلي للصادرات بمرونة كبيرة، فإن هيكل الصادرات في الجزائر الذي يمثل 97% من صادرات المحروقات شكل عائقا حقيقيا أمام سياسة التخفيض، ذلك لأن أسعار المحروقات تتحدد في الأسواق الدولية وفق قوى العرض والطلب ولا يمكن للجزائر التحكم فيها وتكييفها حسب متطلبات الاقتصاد الوطني، كما أن كمية الصادرات حتى وأن زاد الطلب العالمي عليها فهي ليست حرة، وإنما محددة وفق حصص عالمية توزع على الدول المنتجة للبترول من طرف منظمة OPEP. هذه القيود مجتمعة، جعلت صادرات المحروقات تتميز بعدم مرونة الطلب الأجنبي عليها وكذلك العرض المحلي عليها. أضف إلى ذلك، فإن الصادرات خارج المحروقات هي الأخرى تتميز بعدم مرونة العرض المحلي لها بسبب ضعف الجهاز الانتاجي في الاستجابة إلى الطلب العالمي، لذلك حتى ولو ترتب عن سياسة التخفيض انخفاض أسعار المنتجات المحلية، فإن ذلك لن يؤدي إلى زيادة الكميات المصدرة.

أما بالنسبة للواردات، فإن سياسة تخفيض الدينار لم يكن لها أي تأثير على تقليص حجم الواردات، نظرا لطبيعة السلع المستوردة التي يعتبر الجزء الأكبر منها سلعا ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها كالسلع الاستهلاكية والغذائية، والمنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تدخل كمستلزمات للعملية الانتاجية. فإذا كان شرط نجاح تخفيض قيمة العملة مرتبطا بضرورة تمتع الطلب المحلي على السلع الأجنبية بالمرونة الكافية، فإن طبيعة السلع المستوردة التي تفرض على الحكومة استيرادها حتى ولو ارتفعت أسعارها، تؤكد على أن هذا الشرط ليس له مدلول في الاقتصاد الجزائري، أضف إلى ذلك، إذا كان استقرار الأسعار المحلية أي عدم ارتفاعها بعد الانخفاض يعتبر شرطا أساسيا لنجاح سياسة التخفيض، فإن ارتفاع أسعار المواد المستوردة في الجزائر لاسيما المواد التي تعتبر كمدخلات للعملية الانتاجية، يؤدي إلى القضاء على الانخفاض الذي تعرفه أسعار الصادرات لاسيما الصادرات التي تدخل في انتاجها تلك السلع المستوردة. أما فيما يخص حساب رأس المال، فيبقى هو الآخر بعيدا عن تأثير تغيرات سعر صرف الدينار بسبب عدم وجود قابلية تحويل الدينار في المعاملات الرأسمالية كونها لا تزال تخضع لرقابة السلطات النقدية على حركة رؤوس الأموال وانعدام سوق مالية نشطة ومتطورة. من جهة أخرى، فإن طبيعة الصادرات الجزائرية التي تعتمد على أحادية التصدير (المحروقات) وخصوصية

وارداتها التي لا يمكن الاستغناء عنها نظرا لتصنيفها في خانة الضروريات، جعل رصيد الميزان التجاري لا يستجيب إلا في نطاق ضيق للتغيرات التي تحدث في سعر صرف الدينار، بسبب وجود متغيرات أخرى لها تأثير كبير وأهمها ارتفاع وانخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، والقدرة الانتاجية خارج قطاع المحروقات، وكذا الطلب المحلي على الواردات والأجنبي على الصادرات. كل هذا جعل التخفيضات في سعر صرف الدينار خلال الفترة المدروسة لها تأثير جد ضعيف على الميزان التجاري، هذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول سبب إقدام السلطات النقدية إلى هذه التخفيضات، كونها لم يكن لها أي أثر على توازن ميزان المدفوعات. وعليه يمكن القول: إنّ تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر يعود في الأساس إلى تطور أسعار البترول وليس إلى انخفاض سعر صرف الدينار، وذلك راجع إلى هيكل الصادرات التي تتميز بعدم التنوع وانحصارها في قطاع المحروقات بنسبة 97%، هذا ما يجعل تغيرات أسعار الصرف باتجاه الانخفاض لا تؤدي إلى زيادة الطلب عليها، مما يؤدي في النهاية إلى التأثير الضعيف على الميزان التجاري، وبالتالي على ميزان المدفوعات ككل.

أما بالنسبة للسياسة التجارية، فإنه في ظل غياب استراتيجية واضحة لحماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية وتراجع حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات، عمدت السلطات الاقتصادية إلى تبني استراتيجية وطنية تقوم بمهمة ترقية الصادرات خارج المحروقات، فقد تمثلت هذه الاستراتيجية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج وطني على مدار ست سنوات يتم تنفيذه ابتداء من 2006، ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والهدف من هذا البرنامج هو مواجهة متطلبات تحرير المبادلات في السلع والخدمات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواكبة التطور في التكنولوجيا وفي الأسواق، وهذا من شأنه تشجيع هذه المؤسسات من أجل زيادة صادراتها خارج قطاع المحروقات، وكذلك اتباع استراتيجية جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال منح امتيازات للمستثمرين الأجانب.[1]

إن الإجراءات التجارية المتفق عنها في إطار اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية كالتفكيك الجمركي مثلا، قد يؤدي إلى حدوث ضغطا على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة

[1] صديقة باقر عبد الله، **الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية**، سلسلة مقالات اقتصادية، مركز التدريب و البحوث الإحصائية، العراق،ص05.

من أوروبا، وبالمقابل فإن الصادرات تجاه السوق الأوروبية لم تستفد من أية مزايا تفضيلية، نظرا لانخفاض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الوافدة من أوروبا.

وعليه يمكن القول: إنّ سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة المدروسة كان لها تأثير فعال في تحقيق هدف الاستقرار في المستوى العام للأسعار، في حين يبقى تأثيرها ضعيفا في تحقيق التشغيل الكامل وتشجيع معدل النمو الاقتصادي وكذا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. فاستقرار معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار ساهم في التخفيف من أثر التضخم المستورد وبالتالي إبقاء معدلات التضخم في مستويات منخفضة ومتطابقة مع الأرقام المصرح بها من طرف السياسة النقدية. أما بالنسبة إلى التأثير الضعيف لسياسة سعر الصرف على التشغيل الكامل والنمو الاقتصادي، إنما يرجع أساسا إلى سيطرة قطاع المحروقات على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر من جهة، وضعف النمو خارج قطاع المحروقات بسبب ضعف الجهاز الانتاجي وعدم مرونته من جهة أخرى. بينما يفسر التأثير الضعيف لسياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات بطبيعة وخصوصيات الصادرات الجزائرية التي لا تزال تسيطر عليها صادرات المحروقات (بنسبة 97%) التي تبقى تستجيب بنسبة كبيرة لتطور أسعار البترول في الأسواق الدولية وليس لانخفاض سعر صرف الدينار.

إذا كانت أسعار صادرات المحروقات تتحدد في الأسواق الدولية، وكميتها محددة وفقا لحصص عالمية توزع على الدول المنتجة للبترول من طرف منظمة OPEP، وباعتبار الصادرات خارج المحروقات لا تزال مساهمتها ضعيفة في إجمالي حصيلة الصادرات، فإن تغير سعر صرف الدينار تجاه الانخفاض لا يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وإنما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات، لاسيما وأن طبيعة هذه الواردات لا يمكن الاستغناء عنها كونها تندرج في مجملها ضمن السلع والخدمات الضروريات. هذا ما يؤدي في النهاية إلى عدم التأثير في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات ككل.

وفيما يتعلق بالسياسة التجارية، فإن خصوصيات قطاع التجارة الخارجية الذي يعتمد على تصدير منتج الواحد (المحروقات بنسبة 97%)، وأهمية المنتجات المستوردة التي تُسجل في مجملها في خانة الضروريات، جعل دور السياسة التجارية ضعيفا في التأثير على استقرار توازن ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: دور تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2015)

سوف نحاول في هذا المبحث معرفة واقع تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)، ثم نتطرق إلى دور تنسيق هذه السياسات في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: واقع تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر (2000–2015).

لقد سبق وأن أشرنا إلى أن الهدف الأساسي من تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية هو تجنب التضارب والتعارض بين أهداف ووسائل هذه السياسات، ومواجهة بعض الأزمات الاقتصادية كعجز ميزان المدفوعات وغيرها. ونظرا لهذه الأهمية شرعت السلطات الاقتصادية الجزائرية مباشرة بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 بوضع الترتيبات والشروط الأساسية لعملية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية. ولعل من أهم هذه الترتيبات والشروط نذكر:

. منح الاستقلالية لبنك الجزائر في ادارته للسياسة النقدية، وهو ما يزيد من فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية؛

. وضح حد للحرية المطلقة التي كانت تتمتع بها الخزينة العمومية في اقتراضها من بنك الجزائر وذلك من خلال تحديد هذا الأخير لمبلغ التسبيقات للخزينة من حيث الكمية والزمن؛

. اتباع نظام التعويم المدار كأحد أنظمة لسعر صرف الدينار الجزائري، وهو ما يخدم السياسة النقدية في تحقيق أهدافها ولاسيما هدف استقرار الأسعار (التضخم المستورد)؛

. تحرير التجارة الخارجية من كل القيود والعراقيل التي كانت تفرضها الحكومة عليها، وهو ما يجعل السياسة التجارية تصب في مصلحة السياسات الأخرى؛

إذا كان نجاح تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية يتوقف على مدى استقلالية السلطة النقدية (بنك الجزائر) عن الضغوطات السياسية التي تفرضها السلطة التنفيذية (السياسة المالية) عليها، فإن الاصلاحات المالية والنقدية المتخذة خلال الألفية الثالثة، لم تغفل عن هذا الجانب، إذ جاء الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض بكل الترتيبات التي تقيس مدى استقلالية بنك الجزائر وفق معايير الاستقلالية من عدمه. ذلك لأن هذه الاستقلالية تجعل توجهات السياسة النقدية منصبة نحو تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي من بينها استقرار ميزان المدفوعات، ليس نحو الاتجاه الذي يخدم السلطة التنفيذية (السياسة المالية) فقط. وعليه لمعرفة مدى استقلالية بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية وفق معايير

الاستقلالية، سنحاول إسقاط معايير استقلالية البنوك المركزية على بنك الجزائر، وذلك على ضوء الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03.

يمكن استعراض أهم الملامح الأساسية لاستقلالية بنك الجزائر على ضوء معايير الاستقلالية فيما يلي:

أ. من حيث سلطة الحكومة في تعيين وعزل المحافظ ونوابه: نص الأمر 11/03 على أن إدارة بنك الجزائر يرأسها محافظ يساعده ثلاثة نواب يعينون جميعهم بموجب مرسوم رئاسي. ويتولى تنفيذ المهام التالية:[1]

- يمثل الدولة في الهيئات المالية الدولية والبنوك المركزية؛
- يوقع باسم بنك الجزائر كل الاتفاقيات والميزانيات وحسابات الميزانيات؛
- ينظم مصالح بنك الجزائر ويحدد مهامها؛
- يعين ممثلي بنك الجزائر لدى المجالس التابعة لمؤسسات أخرى يراها ذات فائدة؛
- يحدد مهام وسلطات نوابه.

للإشارة فقط، أن المادة 13 من الأمر 11/03 قد ألغت ما نصت عليه المادة 22 من القانون 10/90 والتي كانت تحدد مدة تعيين وعزل المحافظ ونوابه، وهو ما كان يؤثر سلبا على استقلالية بنك الجزائر.

ب . من حيث سلطة وحرية بنك الجزائر في وضع وتنفيذ السياسة النقدية: منح الأمر 11/03 لبنك الجزائر كامل الصلاحيات في إدارته للسياسة النقدية، حيث نصت المادة 35 منه على أن " تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. ولهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض، السهر على التسيير الحسن للتعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف". وهذا ما يوضح لنا السلطة التي أعطاها الأمر لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية.

[1] articles 16/17 de **l'ordonnance N 03/11 du 26 aout 2003, relative à la monnaie et au crédit**.

ولقد تدعم ذلك من خلال نص المادة 35 (مكرر 02 من الأمر 04/10) والتي نصت هي الأخرى على أن مهمة بنك الجزائر تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط...الخ.

ج . من حيث درجة تدخل الحكومة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية: وفقا للمادة 36 و37 من الأمر 11/03 يستشار بنك الجزائر من طرف الحكومة حول كل مشروع قانون أو نص تنظيمي يتعلق بالمسائل المالية والنقدية. كما يمكن لبنك الجزائر أن يقدم للحكومة كل اقتراح يراه ايجابيا على ميزان المدفوعات، حركة الأسعار، وضعية المالية العامة، وكل ما يراه مناسبا لتطوير الاقتصاد، كما يمكنه أيضا إعلام الحكومة بكل ما يخل بالاستقرار النقدي، ويحق له أيضا أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية والادارات المالية أن تمده بكل الاحصائيات والمعلومات التي يراها مهمة لمعرفة تطور الأوضاع الاقتصادية للنقد والقرض وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية.

تنحصر السلطة النقدية التي تدير السياسة النقدية في الجزائر في هيئتين هما: وزارة المالية، وبنك الجزائر. فمهام وزارة المالية تتمثل في وضع سياسة نقدية على مستوى الحكومة وبالتحديد الوزارة المكلفة بالمالية الوصية على النظام البنكي والمالي. وعلى مستوى الوزارة توجد مديرية الخزينة التي تعد الإدارة المكلفة بشؤون البنوك والشؤون المالية. أما بنك الجزائر فهو يتلقى من طرف الدولة الإشراف على العملة والقرض وعلى هذا الأساس يعد المسؤول عن السير الحسن للسياسة النقدية.

رغم هذه الصلاحيات الواسعة التي أصبح يتمتع بها بنك الجزائر، فإن الحكومة ممثلة في وزير المالية يمكنها أن تطرح تعديلات على ما يصدر عن مجلس النقد والقرض من قرارات مرة واحدة، وهذا ما تؤكده المادة 63 من الأمر 03-11 التي تنص على أن "يبلغ المحافظ مشاريع الأنظمة إلى الوزير المكلف بالمالية الذي يتاح له أجل عشرة أيام لطلب تعديلها، قبل إصدارها خلال اليومين اللذين يليان موافقة المجلس عليها. ويجب على المحافظ أن يستدعي حينئذ المجلس للاجتماع في أجل خمسة أيام ويعرض عليه التعديل المقترح، ويكون القرار الجديد الذي يتخذه المجلس نافذا مهما يكن مضمونه". وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الحكومة ممثلة في وزير المالية تساهم بشكل كبير في صناعة قرارات مجلس النقد والقرض، مما يوحي بالاستقلالية النسبية لبنك الجزائر.

أما فيما يخص حل التعارضات الموجودة بين بنك الجزائر والحكومة، فقد نص الأمر 04/10 على أنه يمكن لوزير المالية طرح تعديلات على كل القرارات التي يصدرها مجلس النقد والقرض، لكن

القرار النهائي والأخير يصدره دائما مجلس النقد والقرض ويكون نافذا مهما كان محتواه. هذا ما يوضح أن الأمر 04/10 قد عزز من استقلالية بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية.

د . من حيث هدف السياسة النقدية: حسب ما نص عليه الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، فإن لمجلس النقد والقرض صلاحيات واسعة بصفته سلطة نقدية في الميادين المتعلقة:[1]

- إصدار النقد كما جاء في المادتين 4 و5 من هذا القانون؛
- يحدد ويساير ويتابع ويقيم السياسة النقدية؛
- يحدد الأهداف النقدية لاسيما فيما يتعلق بتطوير المجاميع النقدية والقرضية؛
- يحدد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبطه؛
- وضع قواعد الصرف وتنظيم سوق الصرف بالإضافة إلى أعمال أخرى.

هـ . من حيث مساءلة البنك: نجد أن بنك الجزائر في كل سنة ينشر تقريرا مفصلا يبين فيه التطورات الاقتصادية والنقدية للبلد، ويتم عرض هذا التقرير على المجلس الشعبي الوطني للمناقشة. بالإضافة إلى نشر البيانات الاحصائية المتعلقة بالقضايا النقدية والمالية في مختلف المجلات والدوريات والتقارير.

و . من حيث استقلالية ميزانية بنك الجزائر: إذا كانت ميزانية بنك الجزائر تحدد كل سنة من طرف مجلس إدارة البنك ودون طلب الموافقة من الحكومة، فإن ذلك يعتبر مؤشرا إيجابيا يعزز من استقلالية بنك الجزائر.

بالنسبة للمعايير الأخرى، لاسيما تلك المتعلقة بالصرف وحركات رؤوس الأموال، فقد نص الأمر 11/03 على " أن يرسل بنك الجزائر إلى الوزير المكلف بالمالية وضعية حساباته المقفلة في نهاية كل شهر، على أن تنشر هذه الوضعية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"[2].

أما في مجال الصرف وحركات رؤوس الأموال، فقد نص الأمر على: " أن تكلف لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية بالإشراف على تنفيذ استراتيجية الاستدانة الخارجية وسياسة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية. وتتكون اللجنة من عضوين يعينهما على التوالي، المحافظ والوزير المكلف بالمالية"[3]، هذا ما يؤكد على وجود لجان التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، والتي تتكون من أعضاء

[1] **Idem**.

[2] **الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض**، المؤرخ في 26 أوت 2008 المادة 31 منه.

[3] **المادة 128 من الأمر 11/03**، مرجع سابق.

من وزارة المالية وأعضاء من بنك الجزائر. وبهذا يكون الأمر 11/03 قد دعم التشاور والتنسيق ما بين بنك الجزائر والحكومة فيما يتعلق بالجانب المالي وذلك من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين الطرفين لتسيير الحقوق والدين الخارجي.

أما من حيث استقلالية الأدوات، فقد أصبح بنك الجزائر في ظل القانون الجديد يتمتع بدرجة عالية في استقلالية أدواته دون تدخل من الحكومة، حيث نص النظام رقم 02/09 الصادر بتاريخ 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها واجراءاتها على أن أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها بنك الجزائر لتحقيق الأهداف المخولة له هي: عمليات إعادة الخصم والقرض، عمليات السوق المفتوحة، الحد الأدنى للاحتياطات الاجبارية والتسهيلات الدائمة.

هكذا يمكن القول: إنّ السياسة النقدية في الجزائر تطورت بشكل كبير خاصة بعد صدور الأمر 11/03 والأمر 04/10، اللذين أكدا على درجة عالية من الاستقلالية لبنك الجزائر في أداء سياسته النقدية، وكذا تعزيز صلة التعاون والتشاور بين السلطتين المالية والنقدية، والتي أخذت تتضاعف أكثر فأكثر كلما زادت درجة استقلالية بنك الجزائر على الضغوطات السياسية التي تفرضها السلطة المالية (الحكومة). فبعد صدور الأمر 11/03 أصبح بنك الجزائر يمتنع عن دفع التسبيقات للخزينة بل أصبحت هذه الأخيرة تسدد ديونها لبنك الجزائر، وهو ما زاد من سلطة وحرية بنك الجزائر في وضع وتنفيذ السياسة النقدية لاسيما بعد الانتقال إلى الاستخدام الأكثر للأدوات غير المباشرة، والتي أصبحت تشمل عمليات إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة، الحد الأدنى للاحتياطيات الاجبارية، اداة استرجاع السيولة وتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة، ليتم إضافة أداة جديدة في ظل الأمر 04/10 وهي التسهيلات الدائمة. ومن أجل مواصلة تسيير فائض السيولة الذي أصبح هاجسا للسلطات النقدية، وباعتبار استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي والصريح للسياسة النقدية، تم تعزيز الاطار التنظيمي والعملياتي للسياسة النقدية وذلك بما يتطابق والمعايير الدولية في مجال وسائل السياسة النقدية، حيث أصدر في هذا الشأن مجلس النقد والقرض النظام رقم 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها واجراءاتها. هذه الاصلاحات مجتمعة، تؤكد على الدرجة العالية من الاستقلالية التي أصبح يتمتع بها بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية.

لكن هذا لا يمنعنا من القول بأن هذه الاستقلالية وبالرغم من أهميتها إلا أنها " يجب أن تكون متطلبا لدرجة التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لمجتمعنا وأن تتوافق والسياسات التنموية ولا

تكون بمعزل عن هذا الأداء لأن طبيعة تطور مجتمعنا تختلف عن المجتمع المتقدم"[1] الذي تأخذ فيه الاستقلالية مكانة تتجاوب وحجم درجة التنظيم الاقتصادي والسياسي للمجتمع والدولة وليست عملية بمعزل عن هذه التوازنات.

المطلب الثاني: دور تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2015).

ترى النظرية الاقتصادية أنه من الأفضل على الدولة التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها وارتفاع معدلات التضخم فيها أن تنسق بين سياساتها الاقتصادية الكلية؛ عن طريق الجمع بين السياستين النقدية والمالية الانكماشيتين، والسياسة التجارية التي تعمل على فرض القيود المباشرة على المعاملات التجارية (كفرض حصص الاستيراد، رفع الرسوم الجمركية على الواردات ومنح اعانات التصدير...إلخ)، وكذا سياسة سعر الصرف التي تعمل هي الأخرى على تخفيض سعر صرف العملة. لكن بالنظر إلى وضع ميزان المدفوعات في الجزائر والذي ظل يعاني من عجز مستمر خلال التسعينيات، فإن السلطات الاقتصادية الجزائرية في سعيها لمعالجة هذا العجز سواء في تلك الفترة أو خلال الألفية الثالثة لم تعتمد على هذا المزيج، وهذا لكون ميزان المدفوعات في الجزائر لا يزال رهينة تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، مما جعل السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة المدروسة غير فعالة في التأثير عليه.

إن توجهات السياسة النقدية والسياسة المالية خلال الفترة المدروسة يؤكد على عدم امكانية التنسيق بينهما للمحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات. فالسياسة النقدية الحذرة التي كانت تهدف بشكل دائم إلى امتصاص فائض السيولة الهيكلي في السوق النقدية لتحقيق معدل التضخم المستهدف، والتي كانت تتماشى مع السياسة المالية التوسعية التي كانت موجهة لتخفيض معدلات البطالة وتشجيع معدل النمو الاقتصادي، لم تكن توجهاتهما تسير وفق ما نصت عليه النظرية الاقتصادية، التي أكدت على أن معالجة عجز ميزان المدفوعات يتطلب اتباع سياسة نقدية مالية انكماشية من أجل تخفيض حجم الانفاق المحلي، وبالتالي تخفيض الطلب الداخلي على السلع والخدمات على النحو الذي يجعل أسعار السلع المحلية منخفضة مقارنة بنظيرتها الأجنبية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة الصادرات وانخفاض

[1] بحوصي مجدوب، **استقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 16، 2012، ص 108.

الواردات، وكنتيجة لذلك يتحسن وضع الميزان التجاري وعليه يتحسن وضع ميزان المدفوعات بالرغم من انخفاض مستوى الدخل والتشغيل. لكن باعتبار السياسة المالية في الجزائر كانت موجهة لزيادة مستويات الدخل والتشغيل والتي غالبا ما تكون على حساب اختلال وضعية ميزان المدفوعات، ولكون هذا الأخير سجل فائضا متزايدا في معظم سنوات الألفية الثالثة، فإن ذلك يؤكد أن وضعية ميزان المدفوعات لا تزال رهينة تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية. وهذا يعني أن استقرار ميزان المدفوعات لم يتم تحقيقه بالتعاون والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

من جهة أخرى، إذا كان عجز ميزان المدفوعات يتبع عجز الموازنة العامة، فإن ذلك لم يتحقق في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة، حيث أن الموازنة العامة سجلت عجزا مستمرا في معظم سنوات الفترة المدروسة، بينما سجل ميزان المدفوعات فائضا متزايدا خلال نفس الفترة.

بخصوص تنسيق السياستين النقدية والمالية بسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية، فإنه بالرغم من استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة المدروسة إلا أن ذلك لم يكن له تأثيرا واضحا على رصيد ميزان المدفوعات، وهذا لكون ارتفاع وانخفاض رصيد ميزان المدفوعات كان في جميع الحالات يتبع ارتفاع وانخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، ويمكن تفسير ذلك بأن صادرات الجزائر لا تزال تتميز بأحادية المنتج في التصدير (المحروقات) بنسبة 97% من إجمالي حصيلة الصادرات، في حين تبقى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي حصيلة الصادرات جد ضعيفة، هذا ما يجعل سياسة تخفيض سعر صرف الدينار لتشجيع الصادرات وتحسين وضعية الميزان التجاري سياسة فاشلة في الاقتصاد الجزائري، بل قد تؤدي هذه السياسة إلى الاخلال بوضعية الميزان التجاري خاصة وأن واردات الجزائر تندرج كلها ضمن السلع والخدمات الضرورية، ولذلك فإن أي تخفيض في سعر صرف الدينار سوف يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المواد المستوردة وهو ما قد يؤثر سلبا على وضعية الميزان التجاري خاصة إذا تزامن هذا مع انخفاض سعر البترول في السوق الدولي، وهو ما شهدته الجزائر فعلا في 2009، سنة الصدمة المالية العالمية، التي ترتب عنها تراجع الميزان التجاري إلى مستوى 7.78 مليار دولار بعدما كان في سنة 2008 يقدر بـ 41.24 مليار دولا. لكن بالرغم من كل هذا، فإن السلطات النقدية الجزائرية لجأت خلال الألفية الثالثة إلى تخفيض سعر صرف الدينار لعدة مرات، وهو السؤال الذي يطرح نفسه. وفيما يخص السياسة التجارية، فبالرغم من تبني السلطات الاقتصادية الجزائرية لاستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن صادرات الجزائر لا زالت تعتمد

على أحادية المنتج في التصدير، بينما وارداتها التي لا يمكن للسلطات الاقتصادية الاستغناء عنها نظرا لأهميتها تبقى في تزايد مستمر، وهو ما يعني أنه من الصعب تبني سياسة تجارية تعمل على تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، وذلك لصعوبة التحكم في الصادرات والواردات، حيث تبقى الأولى رهينة تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية بينما الثانية ونظرا لحساسيتها فلا يمكن الاستغناء عنها حتى ولو ارتفعت تكاليفها، وهو ما يعني أن استقرار ميزان المدفوعات لم يتم تحقيقه بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية، كونه تتحكم فيه عوامل خارجية أكثر منها داخلية.

وفي الأخير يمكن القول بأن معالم التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية قد اتضحت أكثر خلال الألفية الثالثة، خاصة بعد أن أصبح بنك الجزائر يتمتع باستقلالية واسعة عن السلطة المالية، وظهور لجان التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، فضلا عن تحديد هدف استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، وهي كلها مؤشرات ضاعفت من دور السياسة النقدية في تحقيق أهدافها المنشودة بعيدا عن ضغوطات الحكومة. أضف إلى ذلك، فقد كان لنظام التعويم المدار المتبع من طرف السلطات النقدية منذ سنة 1996 وتحرير التجارة الخارجية دور كبير في تعزيز العمل المشترك بين السياسات الاقتصادية الكلية. بعد أن اتضحت الرؤية العامة لتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، أصبحت السلطات الاقتصادية الجزائرية تعتمد عليه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ساهم التنسيق بين سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية في تحقيق معدل التضخم المستهدف من طرف مجلس النقد والقرض، بينما كان لتنسيق السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة سعر الصرف دور كبير في تخفيض معدلات البطالة وتشجيع معدل النمو الاقتصادي (لاسيما في بعض القطاعات)، في حين يبقى دور تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق استقرار ميزان المدفوعات ضعيفا، نظر لارتباط هذا الأخير بشكل مباشر بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولي.

خلاصة الفصل

من خلال تناولنا لهذا الفصل والذي من خلاله حاولنا معرفة دور السياسات الاقتصادية الكلية وكيفية التنسيق بينها لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) يمكن القول بأن السياسة النقدية في الجزائر غير قادرة على المحافظة على الاستمرار في استقراره ، لأن استقرار ميزان المدفوعات لا يزال رهينة تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، لذلك فإن أي تغير في هذا الأخير يستجيب له وبسرعة فائقة رصيد ميزان المدفوعات، أما بالنسبة للسياسة المالية تبقى مساهمتها أيضا جد ضعيفة في التأثير على رصيد ميزان المدفوعات نظرا لارتباط هذا الأخير بشكل مباشر بعوامل خارجية (سعر البترول) أكثر منها داخلية.

وفيما يتعلق بسياسة سعر الصرف، فإن اختيار السلطات النقدية لنظام التعويم المدار، الذي ترتب عنه استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، قد انجر عنه تأثير ضعيف في تحقيق استقرار ميزان المدفوعات، الذي يبقى دائما رصيده رهينة تقلبات سعر برميل البترول في السوق الدولي. وباعتبار قطاع التجارة الخارجية في الجزائر يعتمد على أحادية المنتج في التصدير، وفي ظل ارتفاع فاتورة الواردات التي في معظمها تدرج ضمن السلع والخدمات الضروريات، وغياب استراتيجية واضحة لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، فإن دور السياسة التجارية في تحقيق أهدافها المنشودة يبقى جد ضعيف.

بعد دراستنا لدور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر، اتضح لنا أنَّه لم يكن هناك أي تنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية للتأثير على ميزان المدفوعات الذي يبقى رهينه تقلبات سعر برميل البترول في السوق الدولي.

خاتمة عامة:

تناولنا في بحثنا هذا إشكالية تتمحور أساسا حول دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2015/2000، وقد أحطنا بكل جوانب الموضوع من خلال الفصول الثلاثة السابقة الذكر، توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي بواسطتها يمكننا الإجابة عن الإشكالية العامة، الأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات من عدمها.

1: اختبار الفرضيات

بالنسبة للفرضية الأولى والتي تمحورت حول مفهوم السياسة الاقتصادية والتي تتمثل في الإجراءات والخطوات المتخذة من طرف الدولة والتي ترمي باستخدام جملة من الوسائل إلى تحقيق أهداف اقتصادية معينة متمثلة في محاربة التضخم، تحقيق التوازن الخارجي، تحقيق التشغيل الكامل وتحقيق معدل نمو مرتفع مستخدمة في ذلك أدوات السياسات الاقتصادية الكلية باعتبارها كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف.إذن فهي صحيحة.

وبخصوص الفرضية الثانية فهي صحيحة حيث أن التوازن في ميزان المدفوعات نقصد به التوازن بين حساب رؤوس الأموال و الميزان التجاري ، إذ يعتبر المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة، والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية. حيث تلعب السياسات الاقتصادية الكلية دورا كبيرا في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات سواء تعلق الأمر بالسياسة النقدية التي يتوقف نجاحها على مدى قدرتها في التحكم في المعروض النقدي وحجم الائتمان والتحكم في معدل الفائدة وسعر الصرف، والسياسة المالية عن طريق أبرز أدواتها مستخدمة في ذلك السياسة الاتفاقية والضريبية، والسياسة التجارية التي تكون موجهة لتنشيط الصادرات وتقليص الواردات، وبالتالي ينشأ عنها تحسن وضع الميزان التجاري وعليه تحسن وضع ميزان المدفوعات.

بالنسبة للفرضية الثالثة التي تنص على مدى مساهمة السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الألفية الثالثة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، نرى أنها لم تساهم بشكل فعال رغم الإصلاحات التي عرفتها، إذ يبقى التوازن في ميزان مدفوعاتها رهينة تقلبات سعر برميل البترول في السوق الدولي، ورغم التنسيق الذي آلت إليه فكله كان نسبيا في تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها الذي يبقى

يرتبط بعوامل خارجية(سعر برميل البترول) أكثر منها داخلية، وهذا باعتبار الجزائر تعتمد على الصادرات النفطية.

2: نتائج الدراسة

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

أ: النتائج النظرية

- تعد السياسة الاقتصادية الإستراتيجية التي تقررها الدولة لبلوغ أهدافها المنشودة والمتمثلة في المربع السحري لكالدور(النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، استقرار المستوى العام للأسعار والتوازن الخارجي).
- تتمثل أدوات السياسة الاقتصادية في السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف.
- ميزان المدفوعات يلعب دور فعال في تحديد وضعية اقتصاد البلد.
- ميزان المدفوعات يعكس مستوى أداء الجهاز الإنتاجي للدولة و مدى قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، و مدى ارتباط الاقتصاد الوطني ببقية الاقتصاديات العالمية.
- تسعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات باستخدام أدواتها المتمثلة في السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف.
- تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التوازن في ميزان المدفوعات مهم وذلك بإتباع سياسة مالية نقدية انكماشية مصحوبة بسياسة تجارية تعمل على فرض قيود مباشرة على المعاملات الخارجية.

ب:النتائج التطبيقية

- بالنسبة لميزان المدفوعات الجزائري فإنه يعكس الوضعية الاقتصادية المعاشة في البلاد و درجة اعتماده على الصادرات النفطية، و بالتالي أصبحت وضعيته مرهونة بالتغيرات في الأسواق العالمية.
- تميزت سياسة سعر الصرف خلال الألفية الثالثة بانتهاج السلطات النقدية الجزائرية لنظام التعويم المدار كأحد أنظمة سعر صرف الدينار، وقد كان لهذا النظام دور كبير في استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري.

-بالرغم من أن السياسة التجارية خلال الفترة المدروسة تميزت بتشجيع وتنويع الدولة لصادراتها والعمل على زيادة حصيلتها خارج قطاع المحروقات، إلا أنها لم تحقق أهدافها المنشودة بسبب تركز الصادرات على المنتجات النفطية من جهة، وضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته مع زيادة فاتورة الواردات من جهة أخرى.

– بالنظر إلى دور السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، إلا أن التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر يبقى رهينة تقلبات الوضع الدولي وخاصة تقلبات سعر برميل البترول، مما يؤكد الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري.

– لم يكن لتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية أي أثر على استقرار ميزان المدفوعات نظرا لارتباط هذا الأخير بسعر برميل البترول.

3:التوصيات

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث نضع بعض التوصيات والمتمثلة فيما يلي:

- على الدول النامية و بالخصوص الجزائر أن تعمل على تنويع صادراتها مما يضمن لها الابتعاد عن تغيرات الأسواق الدولية؛
- الإلمام بجمع المعلومات و المعطيات الكافية التي من شأنها بناء تنبؤات حول سير الاقتصاد و إعطاء صورة عن وضعية موازين مدفوعاتها؛
- ضرورة الاعتناء بالقطاع الزراعي لأنه الحل البديل للمحروقات نظرا للموقع الجغرافي المناسب و درجة خصوبة الأراضي؛
- العمل على تعزيز التنسيق بين السياستين النقدية و المالية من جهة، و السياسة التجارية و سياسة سعر الصرف من جهة أخرى، و ذلك من أجل التخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن التفاعل و التضارب؛
- ضرورة إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر في مجال رسم و ممارسة و تنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في ضبط العرض النقدي، باعتبارها أحد أهم الشروط الضرورية لنجاح تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية؛
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين و تشجيعهم على التصدير للخارج، وكل هذا من أجل رفع فعالية سياسة تخفيض سعر صرف الدينار لتشجيع الصادرات و تقليص الواردات؛

- ينبغي ترشيد الإنفاق العام و إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتعزيز فعالية السياسة المالية في مواجهتها للصدمات الاقتصادية، ذلك لأن الإيرادات البترولية يصعب التحكم فيها عكس الإيرادات العادية التي تعكس إرادة الدولة في جبايتها و إنفاقها.

4: أفاق الدراسة

في بحثنا هذا تطرقنا إلى موضوع دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات 2000-2015 و نظرا لأهمية المواضيع المتعلقة بميزان المدفوعات خاصة فيما يتعلق بالجزائر و كذلك دور التنسيق بين السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، و بعد الوصول إلى نتائج الدراسة تبين أن هناك جوانب مازالت تحتاج إلى بحث و دراسة أعمق، و هذا راجع للنقص و القصور في تناول الموضوع، و بالتالي هذا الموضوع يحتاج إلى دراسات و بحوث أخرى لتغطية جوانب القصور فيه و إثرائه أكثر من خلال تقديم مواضيع بحوث قادمة و هي:

- ميزان المدفوعات في ظل توجهات الجزائر المستقبلية؛
- أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات؛
- أثار تخفيض قيمة العملة الوطنية على ميزان المدفوعات؛
- دور سياسة سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر.

في الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في دراستنا هذه و أحطنا بكل جوانبها بالرغم من بعض النقائص.

قائمة المراجع

1: بالغة العربية

أ: الكتب

1) أحمد زكي يدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، مصر، 1985.
2) أنس البكري ووليد الصافي،النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق،دار المستقبل للنشر و التوزيع، الأردن،2009.
3) أكرم الحداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
4) أعاد حمود القيسي،المالية العامة والتشريع الضريبي،دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
5) إبراهيم علي عبد الله،أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة،دار الصفاء للطباعة،عمان،الأردن، 1996.
6) السيد محمد أحمد السريتي،اقتصاديات التجارة الخارجية،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.
7) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
8) بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات و السياسة النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
9) توفيق سعيد بيضور، الاقتصاد السياسي الحديث، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، 1994.
10) جمال خريس وآخرون،النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن، 2002.
11) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، بدون دار نشر، الإسكندرية، مصر، 1990.
12) خالد شحادة الخطيب،أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة،دار النشر للأوائل، عمان،الأردن، 2003.
13) رضا عبد السلام،العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق،المكتبة المصرية، مصر،2007.
14) رضا العدل، التحليل الاقتصادي و الجزئي، مكتبة عين الشمس، مصر، 1996.
15) رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار رضا للنشر، مصر،2000.
16) زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
17) زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 1994.

18) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

19) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار القدح للطبع و النشر، الإسكندرية، مصر، 2003.

20) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

21) زين العابدين ناصر،علم المالية العامة و التشريع المالي،دار النهضة العربية،القاهرة،مصر، 1971.

22) سمير سحنون، الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2003.

23) سوزي عدلي ناشد، المالية العامة–النفقات العامة–الإيرادات العامة والميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2003.

24) سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000.

25) سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الأردن، 2011.

26) سامي خليل، الإقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.

27) شمعون شمعون، البورصة(بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع، الجزائر،1994.

28) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

29) صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف و أثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

30) صبرينة كركودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، دار الخلدونية الجزائر، 2002.

31) طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

32) طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1990.

33) عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

34) عبد القادر متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون و موزعون، الأردن، 2010.

35) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل كلي و جزئي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997.

36) عبد الله الظاهر وموفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006.

37) عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، المفرق، الأردن، 1990.
38) عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، الإسكندرية، مصر، 1994.
39) عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات العربية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 1993.
40) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 2000.
41) عاطف صدقي ومحمد الرزاز، المالية العامة، بدون دار نشر، القاهرة، مصر، 1995.
42) عصام بشور، توازن الموازنة العامة، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1983.
43) عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر،1998.
44) عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجالاوي للنشر، عمان، 2002.
45) عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
46) عجام ميثم صاحب و سعود علي محمد، فخ المديونية الخارجية للدول النامية–الأسباب والإستراتيجية، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
47) عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003.
48) فليح حسين خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
49) فريدة بخزاز يعدل، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.
50) كمال الغالي، مبادئ الاقتصاد المالي، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1968.
51) كامل بكري، الاقتصاد الدولي–التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
52) محمد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
53) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1990.

54) محمد أعفير وأحمد فريد، اقتصاد المالية الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.

55) مجدي محمود شهاب،الاقتصاد الدولي المعاصر،الدار الجامعية الجديدة،الإسكندرية،مصر،2007.

56) محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

57) مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.

58) موسى لحلو بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.

59) نوازد عبد الرحمان تاهيتي، منجد عبد اللطيف الحشاني، اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2006.

60) نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، لبنان، 1990.

61) نزار سعد الدين العيسى،إبراهيم سليمان قطف،الاقتصاد الكلي،دار الحامد للنشر، لأردن، 2006.

62) هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيق، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

63) وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000.

64) وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2001.

65) وجدي حسين، المالية الحكومية و الاقتصاد العام، الإسكندرية، مصر، 1988.

ب: المذكرات

1) بن حمودة سكينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات للفترة 1986–1995، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة، 1995.

2) عبد الحميد طالب،الضرورات الرئيسية لإصلاح السياسات الاقتصادية وتفعيل دورها في عملية التنمية في سوريا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2005.

3) عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2005.

4) عبد مدهش صالح الشجري، اتجاهات اصلاح السياسة المالية في الاقتصاد اليمني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2008.

5) قويدر معيزي، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990–2006، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008.

6) كبير سامية، السياسة التجارية في ظل الإصلاحات الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.

7) بوشنب موسى، نحو تنسيق السياسات الإقتصادية الكلية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي حالة الجزائر 2014/2000 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة بومرداس 2015.

8) سلامي تومي، ميزانية الدولة كوسيلة لتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية–دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2002.

ج: المجلات، المقالات والبحوث

1) جليل شعبان وعقيل عبد محمد الحمري، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات–الاقتصاد الأمريكي حالة خاصة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد27، المجلد السابع، كانون الأول، 2011.

2) علي عبد الرضا حمودي، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، سلسلة أوراق بحثية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، بدون سنة نشر.

3) منى كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، بحوث اقتصادية، جامعة لندن، نوفمبر 2010.

4) ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، ورقة بحثية، مركز التعليم المفتوح بكلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق، مصر، 2010.

5) صديقة باقر عبد الله، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية، سلسلة مقالات اقتصادية، مركز التدريب والبحوث الإحصائية، العراق.

6) بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد والقرض10/90 والأمر11/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد16، 2012.

د: التقارير

1) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2009.

2) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011.
3) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014.
4) بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية/ رقم 32، ديسمبر 2015.

هـ: القوانين والمراسيم والتعليمات

1) الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2008 ، المادة 31 منه.

2: باللغة الأجنبية

A: les livres

1) Alexis Jacquemin et autre, Fondements de l'économie analyse macroéconomique et analyse économique international, édition payes bleues international, paris, France, 2001.
2) Bernard Guillochons, Annie Kauiecki, économie international- commerce et macroéconomie, Dunod, 5eme édition, paris, France, 2006.
3) Jacques -Henri David et Philippe Jaffre, la monnaie et la politique monétaire, 3eme édition économica, France.
4) Jean-pierre patat, Monnaie, institution financiers et politique monétaire, 4eme édition Economica, France, 1987.
5) Saleh a Salman, the Budjet deficit and economic performance, economic working papers series, university of wollon gong, australia, 2003.
6) Samuel donalain, économic international, contemporaine, OPU, Alger,1993.

B: les rapports

1) Banque d'Algerie, bulletin statistique trimestriel N07, juin 2009.
2) Banque d'Algerie , évolotion économique et monétaire, rapport 2012, novembre 2013.
3) Banque d'Algerie, évolotion économique et monétaire, rapport 2013, novembre 2014.

C: les articles

1) Banque d'Algerie, media banque N68, Octobre 2003.

D: les textes de lois et circulaires

1) Article 16/17 de l'Ordonnance N03/11 du 26 aout 2003, relative a la monnaie et au credit.